

فهمى هويدى

كَلَامَات

جند الله فى المعركة الغلط!

دار الشروق—

صَلَاةُ الْبَاقِ

جند الله في المعركة الغلظ

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
الطبعة الثانية
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة: ٨ شارع سيدي بويه المصري -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب: ٣٣ البانوراما - تلفون: ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: email: dar@shorouk.com

تقديم

هذه إطلالة على أفغانستان «الطالبانية»، اقتربت مرة من خرائط الواقع، ومرة ثانية من العقلية التي تدار بها الأمور هناك. ومن ثم، فإنها محاولة للإجابة عن السؤالين الكبيرين: ماذا فعلوا؟ وكيف يفكرون؟ وقد أتيح لي أن أتحري الأمرين في زيارتين متتابعتين: الأولى في عام ١٩٩٨، أي بعد سنتين من تولي الجماعة للسلطة واستيلائهم على كابول العاصمة. أما الثانية، فقد تمت في سنة ٢٠٠١، وسط أجواء الضجة العالمية التي ثارت في أعقاب قرار هدم تمثالي «بوذا» الشهيرين في مقاطعة «باميان».

ذهبت إلى هناك صحفياً يحاول قراءة الحدث على أرض الواقع، برغم أن رحلتي الثانية كانت في إطار وفد منظمة المؤتمر الإسلامي. ولم تكن هذه هي أول إطلالة لي على الحدث الأفغاني، وإنما تسنى لي أن أشهد الحدث في مراحل المتعاقبة:

والستار يسدل على المرحلة الملكية، ثم في المرحلة الشيوعية، وبعد ذلك في المرحلة التي سيطرت في أثنائها الفصائل الجهادية، وهي التي أفرزت من بعد المرحلة «الطالبانية».

ومن مصادفات الأقدار، أن أول كتاب لي كان بدوره إطلالة على أفغانستان. وهو الذي أصدرته «دار الكلمة» في بيروت عام ١٩٧٩ بعنوان «حدث في أفغانستان». وكان الحدث الذي وقع وأعنيه هو الانقلاب على النظام الملكي الذي قام به الشيوعيون آنذاك.

المشهد هذه المرة مختلف تماماً عن كل ما رأيته وخبرته من قبل في أفغانستان. وقد استوقفني كثيراً ما سمعته في هذا الصدد من أصدقائي الأفغان الذين يعيشون في الخارج، حين نقلت إليهم انطباعاتي، فكان تعليقهم أن الذي رأيته هو

أفغانستان الحقيقية، وأن كل ما وقعت عليه في السابق كان مجرد قشور غطت الحقيقة أو أوضاعاً مفروضة حاولت تزيينها. ذلك أنهم يرون أن أفغانستان بلد موغل في التخلف ولم يكن به أحد، خصوصاً الذين حكموه، وعاشوا منفصلين برغم أنهم في صدارته وعلى قمته.

من هذه الزاوية، فإنهم يرون في حركة طالبان تعبيراً صادقاً عن الحقيقة الأفغانية، بخيرها وشرها؛ حيث يمثلون أول نظام حكم خرج من رحم الواقع، الأمر الذي يحير الباحث ويؤرق ضميره - لماذا؟

ببساطة لأنهم قد يلامون على أشياء ليسوا مسئولين عنها، ويتقنون على أفعال ترى فيها أعيثنا خطأ أو جنوحاً، بينما هم تعايشوا معها ونشئوا في ظلها، واعتقدوا في صوابها ومشروعيتها، ولم يعرفوا غيرها. وسترى بين دفتي هذا الكتاب نماذج من هذه الأشياء التي لا يستطيع المرء أن يقرهم عليها، كما أنه من الظلم أن يلومهم بسببها.

ما تفعله حركة طالبان في أفغانستان هو بالضبط سلوك الإنسان التقليدي والعادي هناك، حيث تحكم الجميع قيم واحدة وثقافة واحدة، الأمر الذي يعني أن المشكلة أكبر بكثير من أولئك النفر من طلبة العلم الذين قذفت بهم الأقدار إلى مواقع السلطة ومقاعد الحكم.

بالنسبة لي، لم يكن السكوت ممكناً، فليس من أجل ذلك ذهبت، كما أنني لست في وارد تبرير ما يفعلونه وتبرئتهم من مسئولية ما يجري، وإنما وجدت أنه من المهم للغاية الإشارة في البداية إلى تلك الخلفية في المشهد، لكي نفهم حقيقة ما يجري على نحو أكثر موضوعية وإنصافاً. ذلك أن المشكلة ليست في طالبان، ولكنها في المقام الأول تكمن في التربة التي خرجوا منها والثقافة التي تربوا عليها.

لقد حاولت جهدي أن أنقل الصورة كما هي. وإذا كانت قد بدت صارمة أو صادمة، فأرجوا ألا أحمل بذلك الوزر، وأرجو أن يكون مفهوم ما أنقلته هو بعض الأصل وليس كله. وإن شئت الدقة، فقل إنه الشق الذي وقعت عليه من الحقيقة البائسة هناك.

إن الأمة الإسلامية تحاكم الآن بما تفعله طالبان، والناشطين الإسلاميين في كل مكان يشهر بهم ويجري التخويف منهم، من خلال الإيحاء بأن ما يفعلونه في

كابول وقندهار هو النموذج الذي ينشدونه في بلدانهم، في نهاية المطاف، الأمر الذي لا يخلو من مفارقة مدهشة. فهؤلاء الذين خرجوا من عباءة الجهاد دفاعاً عن الإسلام، أصبحوا الآن أحد الأسلحة التي يحارب بها الإسلام وتشوه بها صفحته. نعم، لكيد الكائدين تاريخياً اليد الطولى في ذلك، لكن الذي ينبغي أن نعترف به هو أن ممارسات طالبان ومواقفهم قدمت أكبر عون لتلك اليد الخبيثة لكي تحقق مرادها وتنفذ إلى مقاصدها في هذا الزمان.

إن السيف الذي أشهر لنصرة الإسلام، أصبح الإسلام يطعن به الآن، فيما ظن حاملوه - لفرط سذاجتهم وسوء تقديرهم - أنهم يحسنون بما يفعلون صنعا!

حين نشرت بعض فصول هذا الكتاب، تلقيت رسائل عدت ما كتبته قاسياً على حركة طالبان وشبابها. وحين تدبرت الأمر، وجدت أن هناك خيطاً رفيعاً بين الأمانة في نقل الصورة وبين ما وصفه البعض بالقسوة، حيث لا حيلة للمرء إذا كان الواقع قاسياً وبائساً. وفي أحيان أخرى، وجدت أن انحيازي إلى النموذج الإسلامي كما أفهمه يفرض على أن أسجل موقفاً صريحاً لا مجاملة فيه، إزاء بعض الممارسات التي تقوم بها الجماعة في أفغانستان، حتى إذا اتسمت تلك الصراحة بما عدّه البعض شدة أو قسوة. وما زلت أتمنى أن يدرك قارئ الكتاب أن ما أقدمت عليه في هذا الصدد كان غيراً على الإسلام ونموذجه بأكثر منه قسوة على طالبان وتجربتهم.

إنني لا أستطيع أن أختم هذا التقديم دون أن أشير إلى أن أغلب فصول هذا الكتاب قد نشرت على فترات متقطعة في صحيفة «الشرق الأوسط» خلال العامين الأخيرين. ولا يقف حقها على عند هذه الإشارة، وإنما أنا مدين لها بشيء آخر. ذلك أنها قدمت لي من التسهيلات ما ساعدني على أن أقوم بالرحلتين الأخيرتين إلى أفغانستان، الأمر الذي لا يستحق التنويه به فحسب، وإنما يستحق التقدير والشكر أيضاً.

فهمني هويدي

القاهرة في ٢٥ من المحرم عام ١٤٢٢ هـ

١٩ من إبريل عام ٢٠٠١ م

القسم الأول
رحلة الاقتراب من الواقع
مشهد صيف عام ١٩٩٨م

(١)

العلماء مفاتيح الأزمات

ليس من الخطبة بدّ. فأفغانستان ليست البلد الذي تعبر إليه بسهولة، وتستوعبه في أيام، لكي تغادره بعد ذلك وأنت مرتاح الضمير، مطمئناً إلى أنك أنجزت ما ينبغي، إن كنت من الباحثين عن الفهم والمعرفة. ولئن فعلت ذلك فإنك ستخرج كما دخلت، ربما أضفت قشوراً وانطباعات، وربما حصلت معلومات، لكنك أبداً لن تستطيع أن تستوعب أو تفسر، أو تفهم الأمور على نحو صحيح.

من خبرتي في أفغانستان، التي ذهبت إليها لأول مرة منذ عشرين عاماً، مباشرة في أعقاب أول انقلاب شيوعي وقع هناك في شهر إبريل/ نيسان عام ١٩٧٨م، فإنك إذا وقفت بباب هذا البلد الوعر، ينبغي ألا تتقدم إلى الأمام خطوة إلا بعد أن ترجع إلى الوراء عدة خطوات. أعني أنك لن تستطيع أن تفسر الحاضر وتفهمه إلا إذا غصت في الماضي وأدركت دلالته وعبره. كما أنك لن تستوعب الزمان جيداً إلا إذا أحطت بالمكان، وتبينت دور الجغرافيا في صناعة التاريخ. فالمجتمعات لا تتشكل بالصدفة، كذلك فإن التاريخ لا يتحرك عشوائياً. والذين يؤمنون بأن للكون مدبراً حكيماً، يعرفون أن الأقدار لا تصنع عبثاً، ولكن لها أسبابها ومسبباتها، التي ندرك بعضها ويغيب عنا إدراك البعض الآخر. وجهلنا بذلك البعض الأخير ينبغي ألا يلغى دور المشيئة والتدبير فيه.

بسبب من ذلك، فقد وجدت أن «الخطبة» هي الحل. ولست هنا بصدد موعظة كما قد يخطر على البال لأول وهلة. وإنما ما أعنيه بالخطبة هو التصدير والتقديم، وإلى ذلك كان يلجأ بعض شيوخنا ممن كانوا يستهلون مصنفاتهم بخطبة الكتاب، التي تبدأ بحمد الله والثناء عليه، ثم إبلاغ الرسالة، التي هي في الأغلب تمثل مفاتيح لما هو آت بعد ذلك.

أما حمد الله فأثبتته في الأول والآخر ، ويلهج به لساني في كل حين . .
أما خطبتي فإليك بيانها . .



لا تغرنك المعلومات المبسطة المتداولة عن تلك البلاد المركبة ، من قبيل ما يتردد عن أن « أفغان » هو حفيد بنيامين بن يعقوب عليه السلام ، الذي رحل مع أبنائه الأربعين عندما حلت الكارثة ببني إسرائيل ، واتجه إلى هذه المنطقة الواقعة شرقي بلاد فارس وأقام فيها . أو مما يقال إنها بلاد منحوتة في الصخر اعتلت هضابا وجبالا شماء ، من « البامير » التي يطلق عليها بعض الجغرافيين سقف العالم ، إلى الهندوكوش والهمالايا ، وهي الملابس التي أوحى لبعض الجغرافيين إلى عدّ أفغانستان « بلاد الإسلام المعلقة » .

ولئن قيل لك إنها تضم ٢٢ مليون نسمة أغليبتهم الساحقة سنة أحناف وأقلهم شيعة إمامية ، وإن مساحتها تقدر بـ ٦٥٢ ألف كيلو متر مربع ، ومحاطة بست دول - أهمها باكستان ثم إيران ، وطول حدودها مع الأولى ٢٤٦٦ كم ، ومع الثانية ٨٥٠ كم - إذا قيل لك ذلك فلا تحسن أنك عرفت أفغانستان ، لأنك بذلك ستظل واقفاً عند الحواف والقشور ، لم تضع يدك على صلب الموضوع بعد .

ستقترب من الحقائق الجوهرية في أفغانستان إذا علمت أن الجبال الصخرية والوحشية تركت بصماتها على الناس ، الذين تربوا على قسوة الطبيعة وجبروتها ، فشبوا رجالا من طراز نادر ، مقاتلين أشداء يتميزون بالبسالة وقوة الشكيمة . ولذلك تحولت بلادهم إلى قلعة صلبة استعصت على الغزاة على مر التاريخ .

أشهر الغزاة في التاريخ مروا بتلك البلاد . ولكن أحدا منهم لم يهنا على أرضها ولم يستقر : الإسكندر الأكبر وجنكيز خان وتيمورلنك (نابليون بونابرت أرسل مبعوثا إلى كابول ليمهد لفتح الهند ، ولم ينجح في مسعاه) ، وجيوش قياصرة الروس والإمبراطورية البريطانية . جميعهم مرت جحافلهم فوق صخور أفغانستان . بل إن المرة الوحيدة التي أفني فيها جيش لبريطانيا من جانب دولة صغرى ، والإمبراطورية في أوج جبروتها وهيلمانها (القرن التاسع عشر) ، هذه

الواقعة التي لا تنسى في التاريخ البريطاني حدثت في أفغانستان، وعلى أيدي مقاتليها البواسل والأشداء. وقد كانت فصلا من مسلسل الصراع التاريخي على النفوذ بين الإمبراطورية الروسية المطلقة في الشمال، وبين الإمبراطورية البريطانية التي تركزت آنذاك في الهند. وكما أنزل الأفغان تلك الهزيمة القاسية بالبريطانيين في القرن التاسع عشر، فقد شاءت المقادير أن ينزلوا هزيمة مماثلة بالسوفيت بعد احتلالهم لبلادهم في القرن العشرين.

بالمثل تتابعت ديانات شتى على أفغانستان: البوذية والزرادشتية والمسيحية النسطورية، وحتى عبادة النجوم والأوثان، وقد دافعوا عن دياناتهم تلك واحدا تلو الآخر، إلى أن وصل إليهم الإسلام عبر سبستان وخراسان في عهد الخليفة عمر ابن الخطاب. ومن بعده عثمان بن عفان، إلى أن استقر وتمكن على أرضها في منتصف القرن الثاني الهجري. ومنذئذ صار الأفغان هم رافعي لواء الإسلام والذائدين عن حياضه في آسيا. تشهد بذلك فتوحات الغزنويين والغوريين والهوتكيين والأبداليين، التي وصلت إلى ربوع الهند.

ستمضي خطوة أبعد في فهم العمق الأفغاني إذا انتبهت إلى الدور الذي لعبته الجغرافيا في الحفاظ على الفسيفساء والتنوع في البلاد. وبرغم أن التنوع العرقي يعد إحدى السمات الأساسية لدول القلب الآسيوي، فإننا نجد أوفر وأعظم في أفغانستان، التي يتعايش فيها الآن ٢١ عرقا وملة، إذ سمحت الطبيعة الجغرافية لتلك الكيانات أن تحتفظ باستمرارها وتماسكها، بحيث صارت الجبال والوديان والأحواض الهضبية، بمثابة عوازل طبيعية احتمت بها مختلف الأعراق، حتى جنبتها الذوبان أو الانقراض.

البشتون أكثر تلك الأعراق (أغلب عناصر طالبان منهم)، وهم يشكلون ما بين ٤٠٪ و ٦٠٪ من السكان. وبعدهم الطاجيك الذين يمثلون حوالي ٢٥٪ - الشيعة يمثلون ١٠٪ وهم موزعون على أعراق ثلاثة: الفارسون والقزلباش والهزارة - الأوزبك يمثلون ٦، ٦٪ - الإيماق وهم أقرب إلى العنصر التركي ٣، ٥٪ - وغير هؤلاء فهناك البلوش والتركمان والقرغيز والبراهي والمغول والكوجار والشيخ. إلخ.

هذه المجموعات العرقية المتنوعة احتفظت بخصوصيتها على مدار القرون المتعاقبة، وكانت التضاريس الجغرافية بمثابة الأوعية التي ساعدت على تثبيت تلك الخصوصية. حيث تواجدت كل مجموعة عرقية في «ملاذ» خاص بها، هضبة أو واد أو جبل أو سفح. . إلخ. وإن لم يمنع ذلك من تداخل تلك الأعراق في بعض المدن الكبرى، مثل كابول ومزار شريف وهيرات وقندهار - وجلال آباد.

القاسم المشترك بين الجميع كان الإسلام (هناك قلة محدودة من اليهود والسيخ، ولهم بدورهم كياناتهم المستقلة)، ولذلك لم يعد الإسلام في أفغانستان ديناً فقط، ولكنه صار هوية جامعة، وعقداً فريداً التأم في ظله مختلف الأعراق. ولذلك ظل التمسك به هو العاصم من انفراط العقد وانهيار الدولة.



يقودنا ذلك إلى عنصر بالغ الأهمية في المشهد الأفغاني، أعني به دور الدين وعلمائه في الحياة العامة. ذلك أننا بصدد مجتمع شديد التدين أولاً وبالغ التقدير للعلماء ثانياً. فكل ما يتصل بالتدين في مرتبة عالية من القداسة، وكل ما يقوله العلماء مطاع على نحو لا يقبل النقض ولا الإبرام.

ثمة شهادات تؤيد هذا الذي ندعيه، منها قول الأمير شكيب أرسلان عن الشعب الأفغاني: لو لم يبق للإسلام في الدنيا عرق ينبض لرأيت عرقه بين سكان جبال الهمالايا والهندوكوش نابضاً، وعزمه هناك ناهضاً.

مما قاله السيد جمال الدين الأفغاني في هذا الصدد: إن الأفغان لديهم تعصب شديد للدين والمذهب. . . . جميع الأفغان سنيون متمذهبون بمذهب أبي حنيفة، لا يتساهلون رجالاً ونساءً، وحضريين وبدويين، في الصلاة والصوم. . . كل أفغاني يزعم أنه لا يوجد الإيمان الكامل والإسلام الخالص إلا في جنس الأفغان والعرب!

ومما يصور مكانة العلماء عند الأفغان، أن الشاعر الفيلسوف محمد إقبال تحدث في قصيدة له بعنوان «مجلس شوري إبليس» عن نصائح إبليس لأعوانه في تعاملهم مع المسلمين، وكانت نصيحته لهم فيما يتعلق بالشعب الأفغاني على النحو التالي: إذا أردتم القضاء على تعلق الأفغان بدينهم، فأخرجوا العلماء من سهولهم وجبالهم!

علق السيد جمال الدين الأفغاني على هذه الملاحظة بقوله : إنه بسبب السلطة الواسعة التي يتمتع بها العلماء الأفغان ، فإنه قد تصدر عنهم أعمال مضرّة يأبأها الشرع والعقل ، إذ يحكمون بكفر بعض الأشخاص أو بفسقه ، إذا رأوا منه ما يخالف أهواءهم ، بل قد يكفر بعضهم بعضا حبا للانفراد بالرئاسة !

ثمة تفسير لنفوذ أهل العلم هناك لا يخلو من وجهة طالعته في كتاب عن «طالبان» أصدره في عام ١٩٩٧م مركز الدراسات السياسية بإسلام آباد. في ذلك التحليل يرى مؤلف الكتاب مولوي حفيظ الله حقاني أن الشعب الأفغاني فيه من حياة الجبل القاسية شدة وغلظة ، وبُعد همة وأنفة . وهي صفات لا تسمح بانقياد بعضهم لبعض ، فإذا دخل العامل الديني ذهبت الغلظة والأنفة وحصل الانقياد . وقد قال ابن خلدون في مقدمته مثل ذلك عن العرب ، وبينهم وبين الأفغان شبه كبير في بعض الخصال .

أضاف مولوي حقاني أن تاريخ أفغانستان يجسد هذه الحقيقة ، إذ كلما تفرقت كلمة الشعب ، أو دبت الخلافات بين فئاته ، أو هجم عليه عدو من الخارج ، كان العامل الديني هو من أكثر العوامل المؤثرة في مجريات الأمور ، وكان للرموز الدينية دورها الفاعل في مسار الأحداث .

هذه الخلفية تهمنا للغاية في محاولة قراءة وفهم صفحة طالبان ودورهم ، وهي الصفحة التي يتعامل معها كثيرون بتبسيط شديد ، يتجاهل تلك النقطة الجوهرية المتمثلة في عمق دور الدين وعلمائه في أفغانستان ، وذلك لا يتعارض مع حقيقة أن ذلك الدور يمكن أن تستثمره أو توظفه دول أو جهات أخرى لصالحها .

يحفل التاريخ الأفغاني بمشاهد أثبتتها مولوي حفيظ الله حقاني في مؤلفه ، تجسّد هذا الموقف الذي أشرنا إليه . وتلك صفحات تستحق أن تقرأ بعناية ، لأنها تفيدنا في إدراك أن الحاصل الآن ليس غريبا على أفغانستان .

ففي بداية القرن الثامن عشر ، حل الضعف بالدولة المغولية في الهند ، الأمر الذي أغرى الدولة الصفوية الشيعية في إيران بالاستيلاء على «قندهار» وتنصيب حاكم عليها اسمه جرجين خان الأرمني . وكان الرجل ظالما سيئ السمعة ، فضلا عن أنه حاول أن يؤلب القبائل بعضها على بعض . ولما كان العلماء آنذاك يحرمون

الخروج على الحكام وإثارة الفتن، فإن أهل البلد حينما أرادوا مقاومة حاكم قندهار سافر إلى الحجاز أحد رجالها (ميرويس هوتكي)، لتأدية فريضة الحج واستفتاء علمائها في شرعية الخروج على الحاكم الظالم جرجين خان، ليزيل اعتراض المولوية ويقنع الناس ويطمئنهم. وحين ذهب طرح على علماء الحجاز السؤال التالي: إن حدث اختلال وتدخل من جانب حكومة في أداء الفرائض الدينية، فهل يجوز للشعب أن يتخلص من تلك الحكومة بالقوة؟ وهل يجوز للشعب نقض البيعة التي أخذها رؤساء القبائل والعرفاء لحاكم ظالم؟

رد علماء الحجاز بالإيجاب، وقالوا بجواز نقض البيعة والخروج على مثل هذا الحاكم. وبهذه الفتوى استطاع ميرويس هوتكي أن يكسب تأييد العلماء والجماهير، وأن يوحد الصفوف ويعبئها لأجل مقاومة جرجين خان، ومن ثم فإنه قاد تمردا ضده في عام ١٧٠٩م أدى إلى قتله وإبادة جيشه، والقضاء على نفوذ الصفويين في قندهار، وأقام دولة الهوتكيين على أنقاضها.

وحين أسس أحمد خان الأبدالي (أحمد شاه بابا) دولة أفغانستان في عام ١٧٤٧م، فإنه لم يستطع أن يمارس صلاحياته كحاكم، إلا بعد بيعة «صابر شاه» شيخ الصوفية له. وكان معه آنذاك جماعة من قبيلة قزلباش الشيعية أتوا معه من إيران، فاتخذ منهم حرسا خاصا. وهؤلاء ظلوا يمارسون دورهم مع خلفائه، ومنهم شاه محمود. غير أنهم اغتروا بمكانتهم وصنعت عنهم مفاصد عدة جرحت مشاعر الناس وكلهم أهل سنة. وحين اعتدى نفر منهم على عرض واحد من أهل البلد، وبلغ الأمر علماءها، تكلم به أحدهم (مير واعظ سيد أحمد) في خطبة الجمعة، وأفتى بقتل أفراد قبيلة «قزلباش»، فثار الناس ضدهم وحدثت مقتلة كبيرة. ولما تصدى شاه محمود للدفاع عن حرسه الخاص، لم يسكت مير واعظ، وإنما أفتى بعزله هو أيضاً لأنه أراد الإبقاء على المنكرات والتستر عليها؛ فاتسع نطاق الثورة وأصبحت الإطاحة بشاه محمود هدفا لها. الأمر الذي حفز شاه شجاع - وهو من حفدة مؤسس الدولة أحمد شاه - للهجوم على كابل والاستيلاء عليها مستفيدا من غضب الجماهير. وتم له ما أراد في سنة ١٨٠٤، إذ أطاح بشاه محمود، منهي بذلك الفترة الأولى من حكمه. وكانت الفتوى الدينية هي السهم الأول الذي فتح الطريق للانقلاب عليه.

هذه العاطفة الدينية استثمرها كثيرون من القادة الأفغان لتحقيق مآربهم الخاصة . من ذلك ما فعله الأمير دوست محمد خان حينما قويت شوكة الحكومة السيخية ، واستولت على كشمير والبنجاب حتى وصلوا إلى بيشاور ، في ظل ضعف القيادة الأفغانية وتنازع حكامها . انتهز الأمير دوست الفرصة ، واستصدر فتوى من العلماء بوجوب الجهاد لصد السيخ ، وبأن الجهاد لا يشرع إلا بإذن أمير المؤمنين وتحت قيادته ؛ ولذلك فمن الواجب أن يعين أمير المؤمنين أولاً ، قبل إعلان الجهاد . وكانت النتيجة أن اختاره الشعب أميراً له في مسجد «عيد كاه» بكابل عام ١٨٣٩ ، وتولى الحكم بهذه الطريقة .

وحين تدخل الإنجليز في أفغانستان في عام ١٨٤٠ تحت ستار مساعدة شاه شجاع ، بدعوى أنه الوارث الشرعي الحقيقي للحكم في البلاد ، وخذل الأمير دوست شعبه واستسلم للإنجليز ، الأمر الذي أدى إلى تمكين شاه شجاع من السلطة ، أدرك العلماء والناس أن الشاه الذي عاد لتولي الحكم ليس سوى العوبة بيد الإنجليز ، ومن ثم فإنهم أعلنوا المقاومة ضده ، وقرروا إسقاط اسمه من خطبة الجمعة . ثم قرروا التصدي للإنجليز من قندهار ، فكتبوا على أرديتهم عبارة «حسبنا الله» ، وجعلوها على ألوية الجهاد عام ١٨٤١ م .

في كابل قاد العلماء صفوف المقاومة ، فدعوا الناس في المساجد إلى الجهاد ضد «الكفار» . وكان أول من أعلن الجهاد «مير حاجي» خطيب مسجد «بل خشتي» ، وتبعه خطباء كل المساجد . الأمر الذي أدى إلى تأجيج نار المقاومة ، وانتهى بتدمير الجيش الإنجليزي والقضاء عليه نهائياً في عام ١٨٤٢ ، على النحو الذي أشرنا إليه قبل قليل .



عندما عاد الإنجليز إلى محاولة احتلال أفغانستان ودخلوا إلى كابل عام ١٨٧٩ م ، حيث أسروا الأمير محمد يعقوب خان ، أعلن العلماء الجهاد وكان في مقدمة المجاهدين عالمان معروفان هما ملا دين محمد خان (معروف باسم ملا مشك عالم) وملا عبد الغفور . وتولى ملا مشك عالم إمارة مجلس مؤقت للبلاد حتى يتم انتخاب الأمير الجديد . وظل العلماء يتقدمون صفوف مقاومة الإنجليز ، حتى

أوقعوا بهم هزيمتين كبيرتين في كابول وقندهار . وانتهى الأمر بدخول الأمير عبدالرحمن خان إلى البلاد من الأراضي الواقعة تحت السيطرة الروسية في آسيا الوسطى ، وتولي إمارة أفغانستان في عام ١٨٨٠ م .

في أثناء الحرب العالمية الأولى وقع حادث مثير ، حين اتخذت أفغانستان موقفا محايدا تحت قيادة حبيب الله خان ، الذي وقع معاهدة مع بريطانيا أشرفت بموجبها على السياسة الخارجية ببلاده . وحين انتهت الحرب ، وهزمت تركيا مقر الخلافة الإسلامية ، ثار الناس على الملك لعدم وقوفه إلى جانب تركيا ، الأمر الذي انتهى باغتياله في سنة ١٩١٩ م ، وتولي ابنه أمان الله الحكم من بعده . غير أن العلماء ، كانت لهم مع الملك الابن قصة تستحق أن تروى .

ففي عام ١٩٢٨ قام أمان الله خان بجولة خارجية استغرقت قرابة سبعة أشهر ، زار خلالها الهند وتركيا ومصر والاتحاد السوفيتي ، وفرنسا وإيطاليا وإنجلترا . وكانت تلك هي المرحلة التي أعقبت إلغاء الخلافة الإسلامية (عام ١٩٢٤ م) وهبوب رياح التغريب القوية على العالم العربي والإسلامي التي اقترنت بانتصار الكمالين وتبني العلمانية في تركيا .

سار أمان الله خان على درب كمال أتاتورك . فما أن عاد من رحلته حتى أصدر أوامر تقضي بما يلي :

* نزع حجاب المرأة ، وهو ما أيده وتبته الملكة «ثريا» زوجته على صفحات مجلة «أمان أفغان» .

* منع اللباس الشعبي ، ومطالبة الناس بارتداء الثياب الغربية ، وإلزام أعضاء البرلمان بأن يحضروا إلى مقر اجتماعاتهم بتلك الثياب .

* إيفاد بعض الطالبات الأفغانيات للدراسة والتحصيل في تركيا .

* تقييد نشاط العلماء الذين تخرجوا من جامعة «ديوبند» بالهند .

* الاقتراح على البرلمان الموافقة على ما يلي :

- منع تعدد الزوجات - تحديد عمر معين لعقد الزواج - إلغاء عطلة الجمعة ، ويُستبدل بها الخميس .

هذه الخطوات صدمت الجميع . فأفتى العلماء في «باكيتيا» و«نجرهار» بكفر الملك وخلعه . وفي مقدمة هؤلاء كان ملا عبد الرشيد وملا عبد الله خان جرديزي والشيخ فضل المجددي المعروف باسم نور المشايخ . بعد صدور الفتوى ثار الشعب ضد أمان الله خان ، وقاد الثورة في كابول بتشجيع العلماء أحد المتمردين (حبيب الله كلكاني) واستولى على الحكم في بداية عام ١٩٢٩ ، الأمر الذي أنهى حكم أمان الله خان ، وطوى صفحته .

أما دور العلماء في الجهاد ضد السوفيت ، وقيادتهم لذلك الجهاد ، فقد أصبح أمرا شائعا عايشه الجميع ، ولا يحتاج بعد إلى بيان .

تضمن كتاب حفيظ الله حقاني بيانا مستلفا للنظر أشار إلى أنه منذ تأسيس دولة أفغانستان في عام ١٧٤٧ ، وحتى عام صدور كتابه (١٩٩٧) ، أي خلال ٢٥٠ سنة تولى السلطة في البلاد ٣٠ حاكما - منهم ١٣ (حوالي ٣ ، ٤٣٪) تقلدوا منصبهم استنادا إلى أسباب دينية - ومن هؤلاء الثلاثين ١١ حاكما (حوالي ٦ ، ٣٥٪) عزلوا من مناصبهم نتيجة لأسباب وعوامل دينية .

غير أن المؤلف أورد ملاحظة مهمة ، هي أن العلماء طيلة تلك الفترة كانوا يثورون غيرة على الإسلام ولوجه الله ، ثم يسلمون الحكم إلى أهله بعد ذلك ، الأمر الذي يثير أكثر من سؤال حول مصير حركة طالبان ، وهل ستسير على درب سابقتها في المنطلق والمآل ، أم أن المآل قد يختلف رغم اتفاق المنطلق؟

دعونا نحاول أن نخبر إجابة السؤال .

انتهت الخطبة!

(٢)

في الطريق إلى كابول

أدري أنها «تهمة» وأن غيري حوكم بسببها، فلئنني أقر بأنني «عائد من أفغانستان» ! لكنني أزعـم أن ثمة فرقاً بين عود وعود. ولكي أثبت ذلك وأؤكدـه، فلئنني أستبق وأسجل «اعترفاتي» بكل ما رأيت وسمعت وفعلت، وإن كان لدي شك في أن ذلك سوف يجنبني مظنة الاتهام. لا تسألني الآن لماذا، ولكن اصبر حتى ينتهي كلامنا المباح !

أول من حاورت من جماعة طالبان شاب في الثانية والعشرين من العمر اسمه الملا شير علي حنيفي، يعمل مديراً للخدمات الصحية في مقاطعة جلال آباد، الأمر الذي جعله يرأس جهازاً يضم ١٢٠٠ شخص، بينهم ٤٥٠ طبيباً. وفي أثناء حديثي معه اكتشفت أنه لم يكمل تعليمه الديني، وأنه شغل منصبه منذ ١٥ شهراً بأمر من «أمير المؤمنين» الملا محمد عمر، الذي كان قد كلفه في وقت سابق بأن يعمل في وظيفة أخرى هي : نائب رئيس بلدية «هيرات». أما آخر من لقيت من الجماعة في ختام رحلتي التي استغرقت عشرة أيام، فقد كان شاباً آخر في الخامسة والعشرين من العمر اسمه الملا عبد الحفي مطمئن. وهو أحد اثنين يتحدثان باسم «أمير المؤمنين» الملا محمد عمر، بدوره لم يكمل تعليمه الديني، ولكنه شغل منصبه بأمر منه. ووجدته يكاد يكون نسخة من الملا شير حنيفي، وإن اختلف عنه فقط في أنه يحمل هاتفاً نقالاً معه، يجعله على اتصال طول الوقت مع «أمير المؤمنين». وقد شاءت حظوظ الملا الأول أن يصبح ذا منصب في مجال الصحة، بينما صار الثاني متحدثاً باسم الرئاسة ومستغرقاً في شئون السياسة. وربما تبادلا المواقع في الغد، لأن شرعية كل منهما مستمدة من ثقة «أمير المؤمنين»، الذي يدينون له بالسمع والطاعة، خصوصاً أنهما تعلمتا أن ذلك يدخل ضمن واجباتهما الشرعية، ويعد تعبيراً عن التزامهما بالتوجيه القرآني.

لاحظت أن الاثنين ارتديا ثيابا واحدة، وعمامة واحدة - ذات لون أسود - ولهما نفس الشعر الأسود الفاحم المنفلت من العمامة، ونفس اللحية، وذات العيون السوداء والنظرات الحادة، التي لم تر سوى الصحراء وجبهة القتال، ولم تقع يوما على عمران، ناهيك على شيء أخضر!

من المناقشة، أدركت أيضاً أن معارفهما وخبرتهما في الحياة تكاد تكون متطابقة. كلاهما لم يغادر القرية، ولا يعرف شيئا عن العالم، باستثناء ما وعاه المتحدث باسم أمير المؤمنين بحكم موقعه حتى حفظ بعضاً من أسماء محطات الإذاعة والتليفزيون العالمية. في غير ذلك، فإن كليهما لا يزالان حديثي العهد بالمدنية، وبفكرة الدواوين والحكومة، حيث إن كلا منهما لم يجلس من قبل على كرسي ولم ير مكتباً، ولا يزال يجد صعوبة في التعامل مع هذين «الاختراعين». ولا غرابة في ذلك، فقد كانت غاية مراد الاثنين أن يجلسا يوماً ما القزفصاء على بساط وحاشية، ترطبان من تحتهما خشونة الأرض وجفافها.

بين لقائي بالأول ونقاشي مع الأخير، شاهدت مئات من أولئك الشبان على تلك الشاكلة، حتى خطر لي في لحظة أنهم ربما كانوا نتاج عملية «استنساخ» نجحت، وعممت ثمارها على الفضاء الأفغاني. وانتابني في البداية حيرة في تكيف مشاعري إزاءهم. وإن كنت لا أخفي أنني سافرت إلى أفغانستان وفي نفسي شيء منهم، لا يستريح إلى مواقفهم وسلوكهم، من كثرة ما قرأت قبل القدوم عن ممارساتهم الفظة وعلاقتهم السلبية بالمجتمع. الأمر الذي جعلني آتي إلى كابول عاتبا عليهم وناقدا لهم، وفي أعماقي حكم مسبق بإدانتهم والتحفظ على كل ممارساتهم.



وصلت إلى أفغانستان متأثراً بالانطباعات التي شكل بها الإعلام مدارك الناس خارج البلاد، برغم أن لي تجربة سابقة مع إيران كان ينبغي أن أتعلم منها الحذر من مثل تلك الانطباعات. ذلك أنني حينما كنت أعد كتابي «إيران من الداخل»، وتوزعت إقامتي آنذاك بين الكويت وإنجلترا، حرصت على أن أجمع أهم ما تنشره الصحف عن إيران من معلومات وتحليلات، ثم أحملها معي إلى طهران كل ثلاثة

أشهر لكي أتحقق من مدى دقتها لكي أستفيد منها، وذلك إلى جانب ما كنت أقوم به من بحث في مختلف جوانب الواقع الإيراني بعد الثورة. وبما اكتشفته وأثار دهشتي في ذلك الوقت أن نصف المعلومات التي كانت الصحف ووكالات الأنباء الغربية تنشرها، لم يكن له أي أساس من الصحة، بينما النصف الآخر إما مبالغ فيه وإما مصوغ بطريقة يراد بها تشويه وجه الثورة وتخويف الآخرين منها.

شيء من هذا القبيل حدث معي حينما ذهبت إلى أفغانستان. إذ الصورة التي كانت في ذهني عن «طالبان» أنهم جماعة من «التتار الجدد»، اجتاحوا البلاد في غفلة من الزمن وفتكوا بالناس، فانتشروا في الشوارع حاملين السياط لتأديب الخلق وحملهم على ما يحسبونه صراطا مستقيما، والويل لمن خالف، حيث ينتظره حيثئذ المصير الأسود: فإما أن يلقى في السجن، وإما أن يقطع إرباً إرباً ويعلق من رجليه على أقرب عمود بدائي للإنارة، كما ذكر أحد الزملاء في إحدى الصحف العربية اللندنية. (الحياة - ١١ / ١٠ / ١٩٩٨).

كباحث مهتم بالشأن الإسلامي، فضلا عن كوني من المدافعين والمراهنين على النموذج الإسلامي، كانت تلك الصورة بالنسبة لي مصدرا للامتعاض والاستفزاز. ولذلك كان من أهدافي الأساسية في هذه الرحلة أن أتحقق مما يفعله الطالبانيون من ناحية، وأن أسمع منهم وأناقشهم في مشروعاتهم الذي جاءوا به، إن كان لديهم مشروع، من ناحية ثانية.

ثمة عامل آخر، شخصي بحت، كان له دوره في شحذ همتي للقيام بتلك المحاولة، التي كانت مغامرة في الواقع، هو أنني كنت أول عربي ذهب إلى أفغانستان في إبريل (نيسان) عام ١٩٧٨، مباشرة في أعقاب الانقلاب الشيوعي الذي وقع آنذاك وأسس «جمهورية ديموكراتيك أفغانستان»، منهيا بذلك حكم أسرة أحمد خان الأبدالي (أحمد شاه بابا)، الذي أقام دولة أفغانستان في عام ١٧٤٧م، واستمرت سلالاته تحكم البلاد طيلة ٢٤٠ عاما، باستثناء فترات اضطراب قليلة متقطعة.

ظلت صورة أفغانستان منذ ذلك الحين مخزنة في ذاكرتي، مقترنة بأشواق التحول التي لاحت في الأفق قبل عشرين عاما، والتي عبر عنها الرئيس

محمد تره قى - أول رئيس شيوعي لأفغانستان - حين لقيته في أثناء الزيارة ، وأجريت حوارا معه نشرته مجلة «العربي» الكويتية ، التي كنت مديرا لتحريرها آنذاك . وفيه تحدث عن «إنقاذ الشعب الأفغاني من الاستغلال ، والدفاع عن فرائه من العمال والفلاحين» .

آنذاك - عام ١٩٧٨ - جمعت حصيلة رحلتي في كتاب بعنوان «حدث في أفغانستان» صدر في بيروت ، وكان أول خطوة لي في عالم التأليف . وحين عدت إلى الكتاب أخيراً ، وجدت أن ثمة تشابها بين تجربة الشيوعيين والطالبانيين من جوانب عدة . فكل منهما له منطلقه الأيديولوجي الذي أراد أن يصبغ به الواقع الأفغاني ، وإن كان منطلق الشيوعيين وافداً ومنطلق الطالبانيين موروثاً . ثم إن كلا منهما وصل إلى السلطة مدعوماً من الخارج ، الأولون دعمهم الاتحاد السوفيتي (السابق) والآخرين دعمتهم باكستان . والاثنتان جاءا من خارج المعادلة السياسية المعلنة . محمد تره قى كان رئيساً لحزب ماركسي سري هو حزب الشعب (الخلق) ، والملا محمد عمر قاد مجموعته القادمة من المجهول التي عرفت فيما بعد باسم طالبان . وأول ما فعله الشيوعيون في عام ١٩٧٨ أنهم اقتحموا قصر الرئيس محمد داود ، الذي قتله شاب عمره ٢٧ عاماً كان نقيباً في الجيش ، وجماعة طالبان فعلوا الشيء نفسه ، حين دخلوا كابول سنة ١٩٩٤ م ، فإن أول ما فعلوه أن تقدم واحد من شبابهم وقتل الرئيس السابق نجيب الله ، الذي كان محتمياً بمقر الأمم المتحدة !

في ذلك الوقت ، تلكأت إيران الشاه ذات الهوى الأمريكي في الاعتراف بالانقلاب الشيوعي ، الذي أيده الهند كيدا في باكستان . والآن لا تزال إيران في موقف المخاصم لنظام كابول لأسباب ودوافع أخرى ، وإن وجدت نفسها في صف معارضته جنباً إلى جنب مع روسيا ، بينما انحازت الهند إلى جانب المعارضة الأفغانية ممثلة في الثنائي رباني وأحمد شاه مسعود ، التزاماً منها بموقفها الثابت في الكيد لأفغانستان .



لقد تحمست للذهاب إلى أفغانستان قبل عشرين عاماً لمتابعة تجربة الشيوعيين في الحكم . ولم يكن السفر إلى كابول تهمة آنذاك ، لكن دورة الزمن دارت وصار

الطالبانيون الإسلاميون أصحاب تجربة مثيرة للجدل هناك . وشاءت مفارقات القدر أن يصبح الذهاب إلى العاصمة الأفغانية ليس تهمة فحسب، ولكن مغامرة لم أدرك أبعادها إلا عقب الوصول إلى هناك !

كانت وجهة نظري (وما زالت) أنه - أعجبنا أم لم يعجبنا، رضينا أم كرهنا - هناك في أفغانستان الآن نظام جديد يهيمن على ٩٥٪ من الأرض كحد أدنى، يطلق على نفسه إمارة أفغانستان الإسلامية، وللإمارة حاكم يسمونه أمير المؤمنين . وفي البلد نظام يرفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية . وهو في النهاية محسوب علينا ومنسوب إلينا كمسلمين، الأمر الذي يعني أننا لا نستطيع أن نتجاهله وندير ظهورنا له، وأبعد من ذلك أن نعلن البراءة منه . حيث يظل الانتماء إلى عقيدة الإسلام رباطاً غير قابل للانفصام . إزاء ذلك، فلم يعد أمامنا سوى أحد خيارين: إما أن نخاصمه، وإما أن نحاوره ونناصح به . وأحسب أننا في العالم الإسلامي لا نملك ترف مخاصمة جماعة طالبان، لأنهم سيظلون منسوين إلينا كمسلمين في كل الأحوال . من ثم، فخيارنا الرشيد والمستول هو أن نحاورهم ونناصحهم، وقبل هذا وذاك نحاول أن نفهمهم . وبطبيعة الحال، فإن ذلك لا يعني التنازل عن موقف التحفظ أو الرفض لبعض أو حتى كل ما يقولون ويفعلون . فإذا لم نستطع أن نستخلص منهم خيراً، فلعلنا نقتل من غلوائهم وأخطائهم، وإذا ما فشلنا في الاثنين فسنكون قد أبرأنا ذمتنا أمام الله .

من غرائب حياتنا الثقافية أننا نضطر في أحيان كثيرة إلى أن نسوق الحجج ونحشد الحشيات دفاعاً عن حقنا البسيط والمتواضع في مجرد أن نفهم . من تلك الغرائب أيضاً أننا لا نفرق في أغلب الأحوال بين الفهم والتسويق، بحيث يصعب على البعض أن يستوعب فكرة أن تتفهم موقفاً بينما تظل متحفظة إزاءه أو معارضة له . ذلك أن المعادلة الشائعة في أوساطنا الثقافية - والسياسية أيضاً - هي: إما أن تكون مع الشيء، وإما أن تكون ضده، بحيث إنك إذا لم تكن مخاصماً لطالبان ولا عنائهم - مثلاً - فسوف تصنف نصيراً لهم ومدافعاً عنهم .

في ظل هذه المقولة - التي تمثل نوعاً من الإرهاب الفكري - يصبح صعباً على كثيرين أن يستوعبوا وجهة نظر واحد مثلي في مسألة طالبان، التي خلصت إليها

بعد زيارة أفغانستان وتجوالي فيها، والتي أخصصها في أنني لم أجد جاذبية في النموذج الذي يقدمونه، وعندي ألف تحفظ وتحفظ على ممارساتهم وأفكارهم، لكنني مع ذلك لم أجد نموذجهم بالبشاعة التي يقدم بها في الإعلام الغربي والعربي. وإذا جاز لنا - نحن العرب - أن نتصارع فيما بيننا، فإنني أقول إن بعض الأنظمة من حولنا ليست أفضل كثيراً من النظام الطالباني. وأذكر بالمناسبة بأن «إمارة المؤمنين» هناك تظل أكثر تواضعاً من «الجمهورية العظمى» هنا! - والشباب الساذج والبسيط الذي تسلم مقاليد السلطة هناك ليسوا أسوأ كثيراً من «الملازمين» والكشافة الذين حكموا بعض أقطارنا العربية. والفرق بينهما أن الأولين لا يزالون في بداية عهدهم يحاولون التمرس على الجلوس إلى المكاتب، في حين أن الآخرين طال بهم العهد فتمرسوا حتى حولوا الخيام قصوراً واستأثروا بالمراتب والمواكب!



لم يرحب أحد ممن حولي بفكرة الذهاب إلى أفغانستان، بعدما صارت بلاداً سيئة السمعة السياسية. فقد نسي الناس ملحمة الجهاد والبطولات التي حققها الشباب المسلم هناك. وغابت عن ذاكرتهم حقيقة الزلزال الذي أحدثه ذلك الجهاد في بنیان الإمبراطورية السوفيتية، حتى كان له دوره في تصدعها وانهارها. وأصبحت صورة أفغانستان مرتبطة في الأذهان بالإرهاب الذي أصبح أسامة بن لادن رمزاً له، وبالتخلف والقمع اللذين أصبحت حركة طالبان نموذجاً له.

كل الأسئلة التي ألقى علي قبل السفر كانت من قبيل الاستنكار لا الاستفهام. حتى المزاح الذي سمعته حمل بين طياته وخزات لم تخل من غمز وتأنيب. سألتني أحد الأصدقاء عن كيفية الوصول إلى كابول وأي شركات الطيران تخط هناك، وقبل أن أرد بادرني قائلاً بصوت عابث إنه سمع بأن ثمة خطأ وحيداً يصل إلى العاصمة الأفغانية لشركة طيران «إير-هاب» (على وزن إيرفرانس وإير إنديا وإير كندا). اصطنعت ضحكة وقلت: ربنا يستر!

المسألة لم تكن سهلة. فليست كل الطرق تؤدي الآن إلى كابول. فقط كانت أمامي بوابتان مفتوحتان تبيان بالعرض، الأولى جنوبية عبر باكستان، والأخرى شمالية من تركمانستان. نعم، لأفغانستان حدود مع عدة دول أخرى هي إيران

وطاجكستان وأوزبكستان ، إضافة إلى حدودها المتواضعة مع الصين التي تمتد بطول ٧١ كيلو متراً. غير أن تلك الحدود الأخيرة تطل عليها دول ليست على وفاق مع حركة طالبان . ولذلك فإن اتصال نظام كابول البري بالعالم الخارجي يتم الآن أولاً عبر باكستان وثانياً من تركمانستان . ومن خلال هاتين القناتين يمر الزوار وتتدفق البضائع - وليست هناك خطوط طيران باستثناء الرحلات غير المنتظمة التي تقوم بها من جلال آباد إلى دبي شركة الخطوط الأفغانية «إيربانا» ، وهي تخدم بالدرجة الأولى جموع الأفغان والبلوش العاملين في دولة الإمارات .

كان علي أن أحصل على تأشيرة الدخول من السفارة الأفغانية في العاصمة الباكستانية إسلام آباد . قيل لي هناك إن التأشيرة تستغرق يومين أو ثلاثة - لأنها تحتاج إلى موافقة «أمير المؤمنين» في قندهار ، الذي يبعث بموافقته إلى كابول ، ومنها تبلغ السفارة في إسلام آباد بالنتيجة . كان القائم بالأعمال على علم مسبق بزيارتي ، وهو مولوي ترك قبل عامين إدارة مدرسة دينية في قندهار ، بعدما ألحق بالسلك الدبلوماسي ، فأعطاني التأشيرة في اليوم نفسه .

استغرق إنهاء التأشيرة وقتاً قصيراً نسبياً جلست خلاله منصتاً للقائم بالأعمال الذي تطوع بشرح محتويات العَلَم الحديد الذي تخيرته حركة طالبان لإمارة أفغانستان الإسلامية : العلم رقعة من قماش أبيض ، وقد كتبت عليه البسملة ، وعبارة لا إله إلا الله محمد رسول الله ، ثم رسم في قلبه مصحف ، تصدر منه إشعاعات رمزا للتعالم ، وتحت المصحف تروس إشارة إلى الصناعة وعلى جانبيه سنابل قمح رمزا لثروة الزراعة ، وذلك كله محاط بسيفين متقاطعين ، في إشارة إلى أن ذلك المحتوى الأفغاني محفوظ بقوة السلاح .

كنا قد اقتربنا من الظهر . فأسرعت بالتأشيرة إلى بيشاور ، أملا في عبور منطقة قبائل الباتان ، التي لا تسيطر عليها الحكومة الباكستانية من الناحية العملية ، للوصول إلى بلدة «طورخان» الواقعة على الحدود الفاصلة بين البلدين . في بيشاور لم يسمحوا لنا بالمرور ، بدعوى أن الساعة قد بلغت الثالثة بعد الظهر وأن الطريق ليس آمناً . وطلب منا المبيت هناك والمجيء في الصباح الباكر .

حين أمضيت الليلة في بيشاور، لاحظت أن بالفندق عددًا كبيراً نسبياً من الأجانب. أبدت الملاحظة في أثناء ثرثرة مع موظف الاستقبال، فمال ناحيتي وهمس في أذني قائلاً: لا تصدق أنهم سياح، أغلبهم جواسيس جاءوا يلتقطون ويتشممون الأخبار. نصفهم يبحث عن أسماء بذاتها من بين «العرب الأفغان»، والنصف الآخر مشغول بابن لادن!

أعطونا تصريح المرور مع طلوع الشمس، وأركبوا معنا جندياً باكستانياً لكي يسلمنا إلى نقطة الحدود. سلكنا طريقاً متعرجاً يمر وسط سلسلة من الجبال الشاهقة التي تتناثر البيوت والخيام على سفوحها. لا يفوت المرافق أن يشير بين الحين والآخر إلى بيت قصي يتمدد على رقعة كبيرة، وتحيط به أسوار عالية تطل من فوقها شواشي الأشجار التي يبرز من بينها طبق لاقط يللمع تحت أشعة الشمس. يشير البيت الكبير الفضول على الفور، لما يدل عليه من ثراء ساكنيه وسط علائم الفقر المحيطة. يتبدد الفضول حين يعلم المرء أن صاحب البيت من كبار تجار «الهيروين»، الذين يقيم أكثرهم خارج البلاد، خصوصاً في أوروبا والولايات المتحدة، ومن هناك يديرون ممالكهم الكبيرة.



نحن الآن في دولة أخرى داخل الدولة الباكستانية. على الخريطة لم نغادر باكستان، وما زلنا ضمن حدودها. لكن الأمر مختلف في الحقيقة. فهذه المنطقة التي تمتد لمسافة ٥٥ كيلو متراً ليست خاضعة لسلطان الإدارة الباكستانية. إن شئت فقل إنها «منطقة حرة»، المستول عنها والمتولي شئونها هم شيوخ قبائل «الباتان» الشهيرة التي تتوزع على الجانبين الباكستاني والأفغاني.

ولأنها «حرة»، فما هو محظور في باكستان مباح فيها، من تجارة السلاح إلى تجارة الأفيون، فضلاً عن أنها محطة التهريب الرئيسية إلى البلدين. وتلك معلومات لم تكن جديدة علي، فحين زرت المنطقة قبل عشرين عاماً كان الأفيون يباع بالجرام على الرصيف، أما السلاح الذي يصنع بعضه محلياً، فقد كان في وفرة الخبز على قارة الطريق!

ولأنها حرة أيضاً، فقد كانت طيلة السنوات الماضية تحصل على التيار الكهربائي

من الحكومة الباكستانية بالمجان، بينما تعتمد في مياهها على الآبار. وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، فإن حكومة إسلام آباد قررت فرض رسوم رمزية على الكهرباء في المنطقة. وهو ما أثار شيوخ القبائل ودفعهم إلى إعلان التمرد. وقطع طرق التجارة من مظاهر ذلك التمرد، وكان هذا هو السبب في أن سلطات بيشاور لم تصرح لنا بالعبور إلى طورخان في اليوم السابق.

في ذلك الوقت المبكر من الصباح، بدأ الطريق عامرا ومسليا برغم وحشة الجبال. فضغط الحركة عليه شديد، وقوافل الشاحنات المكدسة بالبضائع تتقدم ببطء وحذر على حواف الجبال. وأخشى ألا تفي كلمة «مكدسة» بالغرض، لأن الشاحنات التي رأيته كانت في حقيقة الأمر بمثابة تلال وهضاب متحركة، من كثرة ما أتخمت به قاطراتها حتى انتفخت طولاً وعرضاً وارتفاعاً. ولولا الزخارف والنقوش البديعة التي تغطي كل جوانب الحافلة، ولا تدع فراغا إلا بالقدر الذي يسمح للسائق بأن يرقب الطريق، ولولا الخرق السوداء التي ترفرف عند الأركان وتبدو كأنها أعلام فيلق زاحف، بينما يرجى بها في الحقيقة أن تمنع الحسد، لولا ذلك لظن المرء أنه يتحرك على رصيف هائل للشحن أغرق بالبضائع، ولا يكاد يفرغ أبداً. ذلك أن كل منتج صناعي يحتاج إليه أفغانستان بملايينها التي تجاوزت العشرين يأتيها عبر باكستان، إما مستورداً من خارجها وإما مصنعا فيها. الأمر الذي يشير إلى مدى الفائدة التي يجنيها الاقتصاد الباكستاني من استمرار التوتر في أفغانستان وتوقف عجلة الإنتاج بها في كل الميادين، ويكاد يكون بمثابة شهادة تصديق لما يقوله بعض الخبثاء، من أن استفادة باكستان من الحرب في أفغانستان لا تقل عن استفادتها التي تتطلع إليها في ظل السلام.

لا تفوت العين ملاحظة أن الشاحنات الذاهبة إلى أفغانستان محملة بالبضائع المصنعة أو المعلبة. أما القادمة، فهي إما محملة بالركاب و «بالخامات» سواء كانت أخشاباً أو منتجات زراعية، من قبيل أقفاص العنب والتفاح والرمان، وإما أنها فارغة، عادت لتحمل من جديد.

حين طالعنا جيشاً من الذباب محلقا في الأفق، وسمعنا جلبة وضجيجا عاليين، ورأينا جموعاً كبيرة من البشر راجلين، وشرطيا نحيلاً يهش الصبية بعصا طويلة

ورفيعة، وباعة اصطفوا على الجانبين يعرضون ما تيسر من مشرب ومأكل، وتجار عملة جلسوا وراء صناديق خشبية عالية لجذب الأنظار، وقْتَذاك لم نكن بحاجة لمن يخبرنا بأننا بلغنا المراد ووصلنا إلى «طورخان»، بوابتنا إلى «إمارة أفغانستان الإسلامية».

لم يكن في ذلك كله جديد بالنسبة لي، فأنا من بلاد ألفت مثل هذه الصور، من الذباب إلى الضجيج إلى جموع البشر الهائمة، وحتى عصي الشرطة وسبابهم. غير أن أكثر ما استوقفني في المشهد شيء آخر وقعت عليه عينايا لأول مرة. فقد رأيت طابورا طويلا من الأطفال الصغار، بدا من نافذة السيارة أقرب إلى طابور النمل الزاحف في صمت على الأرض، كان أوله غير مرئي داخل الأراضي الأفغانية، وراء الحاجز الذي لم يكن سوى سلسلة من الحديد تقطع الطريق. أما آخره فقد كان متجها في رتابة وهدوء تحت أعين الجميع إلى عمق الأرض الباكستانية. كان كل طفل يحمل على كتفه قطعة من الحديد، وأحيانا كانت القطعة تكبر أو تطول فيحملها طفلان وهما يلهثان، بينما يتصبب منهما العرق.

سألت، فقيل لي إن هؤلاء الأطفال يعملون لحساب بعض تجار «الخردة»، الذين كونوا ثروات هائلة من الاتجار في بقايا السلاح الروسي المدمر الملقى بلا صاحب في مختلف أنحاء أفغانستان. ولأن مئات الدبابات والمدافع الثقيلة يصعب نقلها، فقد عمد أولئك التجار إلى تقطيعها إلى كتل صغيرة وتسريبها إلى داخل باكستان، ثم بيعها بعد ذلك. حيث تصهر وتستخدم في أغراض أخرى. وقد استغربت أكثر حين علمت أن تلك الطوابير مستمرة ومنتظمة منذ بداية التسعينيات، بسبب وجود الكم الهائل من السلاح السوفيتي المدمر على الأرض الأفغانية.

لا يمكن أن يخطر على بال أحد أن تكون تلك نهاية السلاح السوفيتي الذي أرسل لتركيب الأفغان وقمعهم، وإن لم تستغرب تلك النهاية بعد الذي جرى للاتحاد السوفيتي نفسه من مصير ما كان يمكن أن يخطر على قلب بشر!

أفقت على وخز مرافقي، الذي نبهني إلى أننا لم نصل إلى المكان لكي نتأمله، وإنما لكي نعبره وندخل إلى أفغانستان. استسلمت فتقدمني إلى بناية جلس فيها بعض رجال الشرطة الباكستانيين بأجسامهم الرشيقة وقاماتهم الفارعة. أنهينا

المعاملة وهبطنا الدرج إلى حجرة أخرى وجدت فيها خلقت توزعت عليهم اللحي بالقسطاس ، وبدت عليهم علائم الصرامة . لم أميز الرئيس فيهم من المرءوس ، ولا الموظف المختص من صاحب الحاجة .

لاحظ صاحبي حيرتي ، فهمس في أذني قائلاً : هؤلاء جماعة طالبان ! - بدت النقلة من طابق إلى آخر وكأنها نقلة بين عصرين وزمنين مختلفين . وسارعت بالقاء السلام على الجالسين ، فتطلعوا إلي في دهشة . وانفجرت أساريرهم حين اطلعوا على جواز سفري ، وأدركوا أنني عربي ومسلم . فاتجهوا نحوي مصافحين ومرحبين بود ظاهر ، كأننا أصدقاء تلاقينا بعدما افترقنا بعضنا عن بعض زمناً .

انتقلت الدهشة إلي حين وجدت نفسي فجأة ونجها لوجه أمام شباب طالبان ، الذين شغلوا الدنيا وحيروا الناس منذ ظهوروا في الأفق الأفغاني . لم تستمر دهشتي طويلاً لأنني كنت قد تسلمت جواز سفري بعد أن ختموه وقال لي أحدهم وهو يعطيني إياه «خودا حافظ» ، وهي عبارة فارسية الأصل تعني : في أمان الله .

كان علينا أن نسارع بعد ذلك إلى سيارتنا كي تنقلنا إلى كابول .

(٣)

اغتيال مدينة !

يتعذب المرء لكي يصل إلى كابول ، ويصدم حين يراها. أما إذا أقام فيها بعض الوقت فإنه سيكون محظوظا إذا نجا من الاكثاب !

لأن مطارها مغلق وفي مرمى نيران مدفعية أحمد شاه مسعود، القائد المعارض المتمركز في قاعدة تبعد ٢٥ كيلو متراً عن العاصمة، فالقادمون إلى كابول ليس أمامهم سوى استخدام السيارات والطرق البرية. والمشكلة أن السيارات متوافرة وأن ما يسمى بالطرق ليس كذلك على الإطلاق.

وكونها مرسومة على الخريطة لا يعني بالضرورة أنها موجودة في الحقيقة. نعم كانت هناك في أفغانستان طرق قبل سنوات الحرب، ولكن استمرار القتال طيلة عشرين عاماً جعل المتقاتلين من الشيوعيين و«المجاهدين» يعدّون الطرق أهدافاً عسكرية، يتعين تدميرها لشل حركة «الخصم» أو تطويقه. والجميع لم يقصروا في إنجاز هذه المهمة، التي أشهد أنهم حققوا فيها انتصاراً كبيراً، وربما كان ذلك هو انتصارهم الأكبر. لأن عمليات القصف أعادت الطرق قرونا إلى الوراء، الأمر الذي يجيز لي أن أزعم أنها عادت إلى ما قبل «عصر الانتقال»، إذا جاز التعبير. حيث تحولت إلى مجموعة من الحفر العميقة، التي يفصل بين كل حفرتين منها حفرة ثالثة. ولم يقف الأمر عند ذلك الحد، لأن الأجزاء التي نجت من القصف مصادفة، تكفلت بها الأمطار والسيول التي اقترنت بالإهمال وعدم الصيانة، ومن ثم انضمت تلقائياً وفي صمت إلى مسلسل الحفر.

بسبب من ذلك، لم يعد للطرق من وظيفة سوى أنها تدل السيارات على اتجاه السير في صحاري أفغانستان الشاسعة. والحكيم من سار بمحاذاتها مفضلاً الجبال والهضاب عليها. وسيع الحظ من صدق أنها طرق وسلوكها، أو اضطر إلى ذلك في

بعض المواضع . والاثنان من الضحايا في كل الحالات ، لأن رحلة الساعتين أو الثلاث أصبحت تستغرق سبع أو ثماني ساعات ، حيث إن السيارات تسير عليها في المتوسط بسرعة عشرين وأحياناً عشرة أو خمسة كيلو مترات في الساعة ، وإذا كانت شاحنة محملة بالبضائع فلا بد أن تتحرك زحفاً وبمنتهى البطء والحذر . ولذلك فإن الوصول من مدينة إلى أخرى لم يعد يقاس بالمسافة بينهما ، وإنما بعدد الساعات التي يمضيها المسافر لكي يقطع تلك المسافات . فالمسافة مثلاً بين طورخان على الحدود مع باكستان إلى كابول ٣٠٠ كيلو متر تقريباً ، والرحلة يمكن أن تستغرق في الظروف العادية ثلاث ساعات بحد أقصى ، ولكنها في حالتنا احتاجت إلى ١٢ ساعة ، الأمر الذي اقتضى منا أن نقضي الليل في جلال آباد . كي نواصل الرحلة إلى كابول في ضيحة اليوم التالي .

عذاب الطريق لا يتمثل فقط في يؤسه والساعات الطوال التي يتعين على المرء أن يقضيها عليه ، ولكنه يتمثل أيضاً في الإنهاك الشديد الذي يصيب المرء من كثرة صعود السيارة وهبوطها وارتطامها واهتزازاتها القوية طول الوقت ، الأمر الذي يوصل المرء إلى مبتغاه في النهاية وهو أقرب إلى الجثة الهامدة



لن نتصور قسوة الطريق ومعاناته إلا إذا أدركت طبيعة الجغرافيا في أفغانستان . فشماليها منطقة سهول هي عبارة عن سفوح جبال البامير والهندوكوش ، وفي الجنوب الغربي منها هضبة صحراوية يخترقها نهر «هلمند» القادم من جبال الهندوكوش . أما المنطقة الوسطى فهي منطقة مرتفعات تغطي ثلثي البلاد ، وتشكل امتداداً لهضبة «البامير» التي يعدّها الجغرافيون «سقف العالم» ، ومنها تتفرع جبال الهملايا الشهيرة . أما ركيزتها الأساسية فهي جبال الهندوكوش الشاهقة وفروعها ، وهي جبال لن تستطيع أن تتخيلها إلا إذا رأيتها رأى العين ، وأدركت مدى المهابة والقسوة التي تتمتع بها ، وهي التي يصل ارتفاعها في بعض المواقع إلى ٧٦٢٠ متراً ! شاء قدرنا أن تكون تلك المنطقة الوسطى هي بغيتنا وهدفنا الأول . فكابول العاصمة ومقر السلطة تقع في قلبها ، وإن كانت «قندهار» مقر زعيم طالبان (أمير المؤمنين) تتمدد في الهضبة الجنوبية .

الذي رأيته على الطريق ما بين بيشاور وطورخان، وجدناه على الطريق، ما بين طورخان و«جلال آباد» وحتى كابول. الشاحنات المكسدة والحافلات المزركشة بأعلامها السوداء التي يظن أنها تطرد العين الحاسدة، وإن صادفت سائق حافلة ربط قدرا صغيرا (نسئسا) فوق مركبته، تفتأ لا به رجا!

غير أن الصورة اختلفت في أفغانستان عنها في باكستان من ثلاثة أوجه: الأول يتمثل في تدهور الطرق إلى الحد البائس الذي أشرنا إليه. الثاني أن الطرق الأفغانية ما زالت محاطة بمشهد الحرب، فالدبابات والمدافع المحترقة متناثرة فوق الصخور والرمال، وهياكل السيارات ملقاة في كل مكان. وهذه وتلك تعيش معها الرعاة من مقيمين ورحل، حيث تحولت هياكل السيارات إلى مظلات يستظلون بها، وأحيانا إلى دكاكين صغيرة تخدم ساكني الخيام. أما بقايا الدبابات والمدافع فقد رأيت الأطفال يتقافزون عليها ويختبئون وراءها، وسط قطعان الماعز والخراف التي شاركتهم الجري والقفز.

مساكن اللاجئين معلّم ثالث فارق بين الجانيين الباكستاني والأفغاني. ذلك أنه طيلة سنوات الصراع حول المدن الأفغانية الرئيسية، كان بعض سكانها يفضلون النزوح جنوبا، حيث أقامت لهم المنظمات الدولية مخيمات للإيواء في البداية، تحولت إلى مساكن متواضعة في طور لاحق، هي أقرب إلى علب الطين المتجاورة. وهذه المساكن بقيت بعدما عاد أهلها إلى ديارهم، وما زالت قائمة إلى الآن، شاهدا على تلك المرحلة.

لمحنا شباب جماعة طالبان فقط عند مدخل كابول. كان خمسة منهم جالسين في استرخاء على جانب الطريق يحتسون الشاي الأخضر، وخلفهم وقفت سيارة نصف نقل ظهرت من فوق جزئها الخلفي فوهات رشاشات خفيفة. ولأنها كانت مغبرة ولا تحمل أرقاما وإنما تحمل سلاحا، فقد أدرك السائق على الفور أنها سيارة «السلطة»، ولذلك فإنه ما أن شاهدها على البعد حتى أسكت شريط الكاسيت ووضعه في جيبه في هدوء. كنا وقتذاك نستمتع إلى أغنية جميلة لواحدة من أشهر المطربات الأفغانيات اسمها «نغمة»، نزحت إلى باكستان بعد دخول طالبان إلى كابول ومنعهم الغناء والموسيقى، وقيل لي إن صوتها العذب لا يزال يتردد في كل

بيت، هي ومطرب البشتون المفضل عبد الله مقري، من خلال الأشرطة التي تهرب من باكستان بكميات هائلة .

كانت أغنية نغمة تقول: أدركني يا سيدي الملا، فحبيبي أصابته الحمى، وهو ينتظر تعويذة تخطها يدك، عليها ترد إليه الروح! - لم يخل الموقف من مفارقة، فما أن بدأت «نغمة» تصدح منادية «الملا»، حتى ظهر بعد قليل بعض من «ملالي» طالبان على الطريق!



أخيراً هذه كابول . .

لا ترى شيئاً من المدينة لأول وهلة، وإنما تنبثق بالوصول إلى مشارفها هامة جبل سليمان المجللة بالثلج، الذي ترقد المدينة بين أحضانها. ومنذ زرتها قبل عشرين عاماً ظلت صورتها في ذاكرتي مدينة ودیعة يحتويها جبل، تقول الأسطورة إن سيدنا سليمان عليه السلام صعد فوقه وألقى نظرة على الهند، ثم رجع ولم يدخلها. ولذلك سمي الجبل باسمه!

حين اقتربنا أكثر، طالعنا وجه المدينة يطفح بالجروح الغائرة. أشار صاحبي إلى ساحة مليئة بالخرائب قائلاً بأسى: هذه كانت المنطقة الصناعية. ثم سكت كأنما انحبس صوته، وتركنا نتابع مسلسل الصور دون أن يعلق بكلمة. سرنا وسط الخرائب مدة ربع ساعة، حتى قلت إننا مررنا بطريق ليس فيه سوى الحفر، لكي نصل إلى مدينة أبرز ما فيها الخرائب، وأدركت أن مدينة بهذه التعاسة لا يوصل إليها إلا طريق بذلك البؤس!

كنا قد تحررنا من جلال آباد ساعة الفجر وتحت جنح الظلام، وكان ذلك دأبنا طوال الرحلة بسبب الوقت الطويل الذي تستغرقه كل سفرة. وحين وصلنا إلى كابول عند الظهر كانت حالتنا يرثى لها، ليس فقط بسبب ما أصابنا من جراء الطريق المنهك، ولكن أيضاً بسبب الغبار الذي غطى ثيابنا وتسرب إلى حلقنا، برغم إحكام إغلاق نوافذ السيارة. وهو الغبار الذي أصبح جزءاً من حياة الناس اليومية، يتنفسونه صباح مساء.

في سفرتي الأولى قبل عشرين عاما، أقمت في فندق «كابول»، الذي صرت أحن إليه بين الحين والآخر، لبساطته ونظافته وموقعه البديع الذي يطل على المدينة ويتعلق بأهداب الجبل. وكان بالقرب منه فندق «إيريانا» الذي أقامته شركة الطيران الأفغانية، ولم يكن يقل عنه جمالا.

سألت مرافقي عن الفندق الذي سنقصده، وقبل أن يجيب اقترحت عليه أحد الفندقين: «كابول» أو «إيريانا». لم يستطع الرجل أن يكتم ضحكته، وقال إنه ليس أمامنا خيار. ففي البلد فندق واحد هو «الكونتنتال» و... «إذا لم يعجبك فيبوتنا مفتوحة لك»!

ولكي يقنعني بصحة كلامه، توقف بعد برهة في الطريق أمام إحدى الخرابات، ونظر إلي صامتا، وحين سألته عن سبب وقوفه قال: هذا هو فندق كابول! وبعد دقائق توقف أمام بناية أخرى محاطة بالأنقاض، ولم يبق منها سوى طابق واحد ونصف طابق، ولم أكن بحاجة إلى أن يدلني على هويتها، لأن لافتة «إيريانا هوتل» كانت ما زالت على الواجهة، وإن مالت وتدلّت كأنها قطعة من الغسيل معلقة على حبل متهالك!

لأن فندق «الكونتنتال» بعيد نسبيا عن قلب المدينة، الذي ظلت السيطرة عليه هدفا للمتقاتلين، فقد نجا بنيانه من الدمار، وإن ناله من البؤس جانب، فواجهته ما زالت تحمل بصمات الحرب، حيث دمر كل زجاجها، وغطيت النوافذ بقطع من البلاستيك الشفاف. أما آثار القذائف الطائشة فلم يسلم منها شبر واحد من الواجهة. بعد قليل أدركت أن الفندق ذا الطوابق العشرة ليس فيه سوى طابق واحد صالح للاستخدام، بينما طوابقه الأخرى مهجورة تماما. لم يكن الموقف يحتاج إلى تفسير، لأن المدينة إذا كانت قد شاعت فيها الخرائب، فينبغي أن يحمد المرء ربه إذا وجد فيها طابقاً واحداً صالحاً للسكن في فندق كتبت له النجاة!

المصعد معطل، وكذلك الهواتف، وعددت نفسي محظوظاً حين وصلت بعدما انتظمت المياه، وتمت إعادة التيار الكهربائي، إلى الحد الذي سمح بتوفير المياه الساخنة للغرف. بدا ذلك ترفاً شديداً في كابول - كما علمت لاحقاً - التي تحاول سلطاتها جاهدة أن تعيد التيار الكهربائي إلى ما تبقى من بيوتها، أما المياه فالأمر

بالنسبة لها أصعب ، لأنها لم تكن واصله لكل البيوت من الأساس . وقد سجلت في رحلتي الأولى قبل عشرين عاما أن «السقاء» كان يحمل المياه إلى الأحياء الشعبية التي لم تعرف الكهرباء آنذاك . إلى الآن لا يزال نصف المدينة يعتمد على مياه الآبار ، وقد يسرت بعض المنظمات الدولية الأمر نسبيا على الناس حين أقامت عليها الطلمبات التي صارت منصوبة الآن في أكثر الشوارع .

وحين تكون المياه والكهرباء مشكلة ، فلا تسأل عن الهواتف . وقد قيل لي إن الاتصالات الدولية لها خط واحد ، وهي ميسرة من خلال مكتب وزارة الاتصالات فقط ، أما الاتصالات الداخلية فلم تعد الهواتف من وسائلها المعتمدة . وقد استبشر الناس خيرا حين علموا أن حكومة طالبان اتفقت مع إحدى الشركات الأمريكية على إدخال الخدمة الهاتفية النقالة خلال عامين ، ونشر أنه سيتم توفير ما بين مليون وثلاثة ملايين خط ، مقابل ٢٤٠ مليون دولار .



كانت صورة كابول التي حصلت عليها قبل عشرين عاما ما زالت منطبعة بقوة في ذاكرتي ، وهي تلك التي سجلتها في أول كتيبي الذي كان عن أفغانستان وكنت فيها مأخوذا بطبيعة المكان وطابعه الشرقي . وأحسب أن استحضار تلك الصورة مهم الآن ، للوقوف على مدى التغير الذي طرأ على المدينة . ولذا أستاذن في نقل فقرات مما كتبت آنذاك ، أوردتها فيما يلي . .

يقف جبل سليمان حارسا للمدينة ومحتضنا لها ، ولا تختفي الثلوج من فوق قممه البعيدة ، وتظل طوال العام تمد يدها لنصف مليون من البشر الذين يسكنون العاصمة . إذ تنساب المياه من الجبل ، حتى تصل إلى مداخل المدينة ، وتتنظم في قنوات رفيعة موزعة على أبرز الشوارع ، ومنها يغتسلون ويتوضئون .

ونهر كابول بجسوره الستة يروي قصة المدينة القديمة . وعلى جوانبه تمتد محلات السجاد والباعة الذين يثرون بضاعتهم فوق الأرصفة ، وقد استندوا بظهورهم إلى جدران البيوت ذات الطراز العتيق ، بينما المدينة الجديدة لا ترى النهر ولا تتعامل معه ، فهي طرف آخر ، ولها طراز آخر ، وعالم مختلف نسبيا .

ولأنها تعكس الواقع الأفغاني، فثمة مناطق في كابول تنتمي إلى القرن العشرين، وأخرى تتراجع قرناً إلى الوراء. وإذا ذهبت إلى حي «الأصمعي» الذي تطل بيوته المبنية من الطين من فوق سفوح جبل سليمان، فإنك ستنتقل تلقائياً إلى قلب القرن التاسع عشر.

بعض البيوت أقرب إلى الكهوف، صغيرة وضيقة وبغير أثاث. بل إن أكثر بيوت فقراء الأفغان لا تعرف الأثاث، والسجاد هو كل متاعهم. وعندما صنعت قبائل نورستان المقاعد الخشبية، عدّ ذلك حدثاً مهماً ومثيراً. أما متوسطو الحال فآثاثهم هو السرير المصنوع من جذوع الشجر والحبال، وهو ما يطلقون عليه «جاربائي».

وكما في تصميم مدننا الشرقية، لكل حرفة سوق. . النجارون والحدادون والصفارون (باعة النحاس) واللحامون والخبازون والصباغون والعطارون. . وهكذا. وللسياح سوق، بل إن أسواق قلب المدينة مخصصة لهم. حتى «شارع الدواجن» الذي كان سوقاً للخضراوات والطيور انقلب إلى سوق كبيرة للسياح، ولا يزال محتفظاً باسمه القديم. إذ ينصب هناك إنتاج كل القبائل والمقاطعات الأفغانية: السجاد الذي صنعه أيدي بنات التركمان ومروى، والجلود والفرو والعقيق من مناطق الطاجيك، الصداري المطرزة من غزني، الحلى والأساور الفضية من بلاد التركمان ونورستان، البنادق والمسدسات المشغولة بالعاج من مناطق الهزارة.

«تشكيل» البشر في الشوارع يرسم لوحة تعبر عن طابع «الموزاييك» الذي يميز أفغانستان. الأجناس المتعددة المختلفة المشارب والأشكال، والتي تتداخل كلها في نسيج واحد.

فهؤلاء هم أبناء الطاجيك والباشتون بقمصانهم الطويلة والبنطلونات الفضفاضة، والعمامم الكبيرة، التي يبلغ طول قماشها ٤ أمتار في المتوسط، تلتف كلها حول الرأس ويتدلى منها نصف متر فقط على الصدر.

وهؤلاء هم التركمان والأوزبك بأحذيتهم العالية وثيابهم المخططة ذات الألوان الزاهية. وإلى جانب هؤلاء وهؤلاء تلمح نساء الأفغان اللاتي يرتدين

«التشودرى»، ذلك الرداء الملون الذي يغطي الجسم كله، من قمة الرأس إلى أخمص القدم، وتتخلله ثقوب صغيرة أمام العينين فقط.

وبقدر اختلاف الثياب تختلف الوجوه والأجسام: الأفغان بقاماتهم المديدة ولحاهم السوداء الكثة، والمغول والتركمان بعيونهم الضيقة (أنوف الأول مفلطحة وأجسامهم تميل إلى القصر، بينما أنوف التركمان صغيرة ودقيقة ويميلون إلى النحافة)، وذوو الأصول الفارسية بعيونهم الواسعة ووجوههم المستديرة، وسكان هندوكوش الآريون ببشرتهم ذات اللون الأشقر، التي يصعب اكتشاف طابعها الآسيوي.

هؤلاء لا يتكلمون لغة واحدة لأن لغات أفغانستان يصل عددها إلى ٢٠ لغة محلية تقريبا، وإن كان «المعتمد» اثنتان فقط: «الباشتو» التي هي خليط من الأردية والإنجليزية والعربية، و«الداري»، وهي خليط من الفارسية والعربية. والصحف تصدر باللغتين، ونشرات الإذاعة تقرأ بهما. الخبر الواحد يقدمه مذيع الباشتو، يتلوه على الفور مذيع لغة الداري. كل تلك الأشكال والألوان والأجناس تمر أمام عينيك في شوارع كابول، حتى لا تكاد تصدق أنهم ينتمون إلى بلد واحد ويحملون جنسية واحدة.

ولولا أنك ترى المياه التي تنساب من الجبل في شرايين تتمدد حيثما ذهبت، وتشم عطر أشجار «الشنج» الزكي في كل الشوارع. وتلمح أقباص العصافير الملونة تطل من النوافذ ومداخل المحال التجارية كلما تطلعت إلى الواجهات في المدينة القديمة أو الجديدة. . لولا هذه المعالم المشتركة، لقطعت بأنك تطوف بدول مختلفة، لا رابط بينها.

هنا أيضاً يطل دور «الجبل» برأسه، وتذكر السياج الطبيعي الذي أقامه حول تجمعات القبائل، والذي أفسح الطريق لرسوخ تلك القسمات المميزة.

هذا التنوع، رصدته عين ابن حوقل عندما زار المنطقة، فكتب يقول: «وبخراسان من الدواب والرقيق والأطعمة والملبوس مما يحتاج الناس إليه، ويتقل إلى سائر الأقطار عنهم. وأما الدواب، فأنفسها ما يقع من نواحي بلخ. وأنفس الرقيق ما يقع من بلاد الترك، ولا نظير لرقيق الترك في جميع رقيق الأرض. . .

وأنفس ثياب القطن والإبرسيم ما يرتفع من نيسابور ومرو. وأخيراً لحم الغنم وألذه ما يجلب من بلاد الغزّة، وأعذب المياه عندي وأخفها ماء جيحون. . وأيسر أهل خراسان أهل نيسابور. وأنجب بلدان خراسان أهل بلخ ومرو في الفقه والدين والنظر والكلام».

على أن ما يشير الانتباه فعلاً في شوارع كابول، هو جماعات «الهيبيز» التي تبدو وكأنها قوافل بغير نهاية، موزعة حلقاتها على مختلف الأرصفة والشوارع والأزقة. سألت مرافقي، فضحك وقال: ليسوا سياحاً ولا فضوليين، ولكنهم - همس في أذني بالإنجليزية - مخدرون!

لم أستطع أن أفهم القصة إلا بعد سؤال خمسة أشخاص على الأقل، لأن كل واحد منهم كان يروي مقطعاً، ثم يلتزم الصمت. وأعترف أنني كنت أجهل أن أسعار المخدرات في هذه المنطقة من آسيا مغرية إلى حد كبير. وأن بعض جماعات «الهيبيز» يجذبهم هذا الإغراء، فيجئون من أوروبا في سيارات عبر تركيا وإيران، ليقيموا في فنادق شديدة الرخص بكابول. أجر الحجرة فيها يصل أحياناً إلى دولار واحد في الليلة. . . يستمتعون برؤية هذا البلد البكر، ويتلذذون طوال الوقت بمخدر الحشيش الأخضر الذي يعرف باسم «ناسوار»، ثم يعودون!



انقلبت الحياة في كابول رأساً على عقب، في الشكل والنوع. من حيث الشكل، تم تدمير نصف المدينة تماماً، والنصف الآخر تفاوتت درجة الإصابة فيه. والنصف الذي دمر هو الذي تحول بالفعل إلى خرائب لا تصلح للحياة الإنسانية. ومن أسف أن المدينة ظلت مصونة طوال سنوات الحكم الشيوعي، أي منذ انقلاب عام ١٩٧٨م، وحتى دخلتها قوات المجاهدين في عام ١٩٩٢م. وكونها بقيت مصونة خلال المرحلة الشيوعية لا يعني أنهم كانوا غيورين على المدينة، أو أنهم فعلوا ذلك لأسباب إنسانية أو حضارية، وإنما يعني فقط أنها لم تكن مسرحاً للقتال في عهدهم. وفي جميع المناطق الأخرى التي شهدت قتالاً ضد الروس خاصة، فإنهم لم يتورعوا عن قصف القرى وتدمير مرافقها وإحراق المحصولات وإبادة الماشية.

دمرها المجاهدون بالتقسيط !

أول قتال بين المجاهدين في كابول كان في شهر إبريل (نيسان) من ذلك العام (١٩٩٢م) بين قوات قلب الدين حكمتيار وأحمد شاه مسعود ، حيث كان كل منهما يسعى لفرض سيطرته على المدينة .

بعد ذلك بشهرين (في شهر مايو / آيار) ، نشب قتال (في غربي المدينة) بين ميليشيا الاتحاد الإسلامي بقيادة عبد رب الرسول سياف وبين قوات حزب الوحدة الشيعي بزعامة عبد العلي مزاری .

بعد شهرين آخرين (في شهر أغسطس / آب) ، قصفت قوات حكمتيار زعيم الحزب الإسلامي المدينة بحجة وجود ميليشيات الجنرال الأوزبكي الشيوعي عبدالرشيد دوستم (المتحالفة مع أحمد شاه مسعود) ، وقد استمرت الاشتباكات ثلاثة أسابيع وقدر قتلها بحوالي ٤ آلاف شخص .

بعدما تصالح برهان الدين رباني زعيم الجمعية الإسلامية مع حكمتيار زعيم الحزب الإسلامي ، اندلع قتال بين الطرفين في شهر إبريل نيسان عام ١٩٩٣م ، أمطرت خلاله كابول بالصواريخ .

في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ، تجددت المعارك بين الطرفين في شرقي العاصمة في محاولة كل منهما لفرض سيطرته على المناطق الإستراتيجية .

في شهر يناير / كانون الثاني عام ١٩٩٤ ، شهدت العاصمة قتالا آخر بين قوات تحالف حكمتيار ودوستم (اللذين كانا خصمين) ومعهما مزاری زعيم حزب الوحدة الشيعي من ناحية ، وقوات أحمد شاه مسعود من ناحية ثانية .

في مستهل عام ١٩٩٥ ، وصلت قوات حركة طالبان إلى مشارف كابول ، واشتركت في قتال مع قوات مسعود في قلب المدينة ، انتهى بدخول طالبان إلى العاصمة في سبتمبر / أيلول عام ١٩٩٦ .

منذ ذلك الحين انسحبت قوات مسعود إلى خارج كابول ، وبقيت على بعد ٢٥ كم منها ، ولا تزال صواريخه تسقط على المدينة حتى هذه اللحظة على فترات منقطعة بين الحين والآخر .

إذا دقت في التواريخ ستلاحظ أن المدينة ظلت مسرحا للعمليات القتالية منذ عام ١٩٩٢م وحتى الآن . بكلام آخر ، فإن مسلسل هدمها وتخريب مرافقها وترويع أهلها مستمر بشدة بمشاركة من الجميع طيلة ست سنوات . ولئن بدا أنه مسلسل لاغتيال المدينة ، بصرف النظر عما إذا كان ذلك تم بقصد أو بغير قصد ، فإنه بالنسبة لنا - نحن المتابعين من الخارج - لم يكن سوى تقدم حثيث على طريق الانتحار بالنسبة لجميع « المجاهدين » . ولا أعرف كم عدد القذائف والصواريخ التي سقطت على المدينة خلال تلك الفترة ، لكن الذي لا شك فيه أن تلك القذائف ظلت تنهمر على المدينة كالطرر حتى حولت الخبر فيها إلى أثر!

كيف تحقق لهم ذلك حتى تم طمس صورة كابول التي كانت؟ الأمر يستحق البحث والتحري . .

(٤)

لحياة لكل مواطن

إذا جاز لنا أن نبسط المشهد الأفغاني في عبارة، فقد نقول إن المجاهدين غيروا من شكل الحياة هناك، بينما الطالبانيون غيروا من نوعها.

لا محل للحديث عما فعله الشيوعيون، أولاً لأن المواجهة كانت طبيعية ومفهومة، وثانياً لأن الهزات العنيفة التي تعرض لها المجتمع الأفغاني بعد دخول «المجاهدين» إلى كابول في ربيع عام ١٩٩٢ م، طغت على ما سبقها، من حيث إنها كانت أكثر إثارة وأشد التباساً.

الحياة في العاصمة كابول جسدت ذلك كله.

بعد ساعات قليلة من التقاط الأنفاس في أعقاب رحلة العذاب التي أوصلتنا إلى العاصمة، قيل لي إن التحرك في كابول والالتقاء بالمسؤولين فيها يقتضي الحصول على تصريح من مكتب الصحافة في وزارة الخارجية. لم أفاجأ بالطلب الذي كنت قد امتثلت له في زيارتي الأولى قبل عشرين عاماً، فضلاً عن أن دولا عدة تلزم الصحفيين الأجانب بإجراء من ذلك القليل. وقيل لي إن سلطات طالبان أصبحت أكثر تشدداً مع الصحفيين القادمين بعد القصف الأمريكي لما قيل إنه معسكرات للتدريب على السلاح، وحينما تصاعدت حملة المطالبة بتسليم أسامة بن لادن، بعد اتهامه بالضلوع في بعض الأنشطة الإرهابية. ولأن الصحفيين الزائرين أغلبهم من الأوروبيين والأمريكيين، فقد أصبح هؤلاء موضع توجس وشك. ولم يستبعد الطالبانيون أن يكون بينهم من جاء إلى كابول تحت غطاء المهمة الصحفية، بينما لهم مآرب أخرى. حينما سمعت هذا الكلام، قلت إنه إذا كان موظف الاستقبال في فندق بيشاور قد أعرب عن شكه في حقيقة مهمة أغلب النزلاء الأجانب، فلا غرابة في أن تشيع تلك الشكوك بين الطالبانيين في كابول.

مستول مكتب الصحافة في الخارجية طلب مني ملء بيانات استمارة لاستصدار بطاقة هوية مؤقتة ، لاحظت أنها تحمل اسم «دولت» أفغانستان الإسلامية ، وأن الكلمة الأولى شطبت واستبدلت بها كلمة «إمارة» . أبلغني المستول بعد ذلك بضرورة الالتزام بأربعة أمور : الأول أن أقيم في فندق إنتركونتيننتال (المقصود ألا أقيم لدى أحد من الأفغان) . الثاني أن يلازميني مرافق معتمد من الخارجية هو الذي يتولى إجراء الاتصالات والترجمة (لم يذكر المراقبة!) . الثالث أن أتنقل في سيارة أستاذجها من الشركة الأفغانية للسياحة (أفغان تورز) . الرابع أن أمتنع عن تصوير الأشخاص ، لأن سلطات طالبان تعد ذلك غير جائز شرعا إلا للضرورة وفي وضع خاص ، والأعمال الصحفية لا تدخل في نطاق الاستثناء (مسموح فقط بتصوير الوجوه دون كامل الجسم ، وللاستخدام الخاص بالهويات على سبيل المثال) .

قليل لي إن نفقات المرافق والسيارة على حسابي ، وأجر الاثنين ١٥٠ دولارا في اليوم ، تتضاعف مرتين إذا اقتضت المهمة السفر إلى خارج كابول ، وثلاث مرات في حالة الذهاب إلى جبهة القتال ، نظرا لما في ذلك من مخاطرة .

الطلبات لا تحتل نقاشا ، ولا يملك الصحفي القادم إذا أراد أن ينجز مهمته سوى أن يمثل لها وينصاع ، حيث لا يوجد أمامه خيار آخر ، وهذا ما فعلته .

كان مرافقي أستاذا جامعيًا يدرس في كلية الترجمة ، راتبه الشهري يعادل ١٢ دولارا ، بعدما انخفضت قيمة العملة (تسمى الأفغاني) ، وهو أفضل حالا من كثيرين من موظفي الحكومة ، الذين يبلغ متوسط راتب الواحد منهم ما بين أربعة وستة دولارات في الشهر . الأمر الذي جعلهم كل واحد منهم يتطلع إلى حل إشكاله بإحدى وسيلتين : إما أن يجد عملا خارج أفغانستان ، وإما أن يمارس عملا آخر إلى جوار وظيفته ، بعد الظهر أو حتى في مواعيد العمل الرسمي الصباحية ! وبسبب التدني في الرواتب فإن موظفي الحكومة لا يعملون بعد الساعة الواحدة ظهرا (من الساعة الثامنة صباحا) . وعلى حد تعبير المرافق ، فإن الرواتب المتدنية لا تشجع على الاستمرار في العمل لما بعد الواحدة ، ناهيك عن أن «الشغل» ذاته محدود . . والأغلبية الساحقة من مباني الوزارات مدمرة ، الأمر الذي يجعل الموظفين يعملون في ظروف بائسة للغاية .

فهمت أن سعر العملة تدهور بصورة كبيرة بعد تولي حركة طالبان السلطة في كابول، وعدم اعتراف أغلب دول العالم بحكومتها. ففي عام ١٩٩٤م كان سعر الدولار ٤٠٠ أفغاني، وفي شهر سبتمبر عام ١٩٩٧ صار سعره ٣٦ ألفا. في الوقت ذاته كان سعر الروبية الباكستانية ٣٠ أفغانيا، وأصبح سعرها ٦٤٥ أفغانيا!

إلى أن تتحدد مواعيد اللقاءات التي طلبتها مع المسئولين، حاولت أن أعرف أكثر على قسمات المدينة. أمضينا يوما بين الخرائب والأطلال: مباني الوزارات وقصر الرئاسة، وهي الأهداف التي كان يقصفها كل من يسعى إلى إسقاط أو إرهاب السلطة في المدينة. مناطق التماس التي شكلت حدوداً فاصلة بين المتقاتلين، ومن ثم كتب عليها أن تحظى بأكبر قدر من القذائف والدمار. المتحف الذي نهبت محتوياته الثمينة والنادرة، التي كان عمرها يمتد لآلاف السنين، وقد انتقلت كلها إلى متاحف أوروبا والولايات المتحدة. قصر دار الأمان الذي كان تحفة معمارية ومعلما سياحيا، لم يعد فيه جدار قائم. ضريح السيد جمال الدين الأفغاني في حرم جامعة كابول لم يدمر تماما، وإنما أصابته قذيفة أطاحت بجزء منه. منطقة تجارة السجاد الأفغاني الشهير في «جاده مايواند» محيت من الخريطة. حينما شاهدت الدمار الذي لحق بالمنطقة الصناعية، سألت عما جرى للمصانع، فكان الرد: أكثرها تم تفكيكه ونقل إلى باكستان. حديقة باير شاه التي كانت أجمل لوحة طبيعية في العاصمة أصبحت مكانا لتجمع القمامة. حديقة الحيوانات التي كانت تضم ٢٠٠٠ نوع من الحيوانات حل بها الخراب، ولم يبق فيها سوى ١٥ نوعا فقط، بينها أسد جريح ودب يعرج وأربعة نسانيس!

ثمة مناطق سكنية كاملة خلت من أهلها، ولا تكاد تجد فيها الآن سوى الكلاب الضالة والقطط. لذا لم يكن غريبا أن يبقى في كابول مليون فقط من السكان، أي نصف القاطنين، بينما نزح عنها نصفها الآخر. الأغلبية الساحقة من القادرين لاذت بالفرار منذ أول قذيفة سقطت فوق العاصمة. وبقية المهاجرين من أصحاب الأيدي العاملة نزحوا إلى بلاد الله الواسعة بحثا عن الرزق والأمان معا. وأكثرهم انتقل إلى باكستان ودول منطقة الخليج.



بسبب انتشار الدمار ، فإن نسبة غير قليلة من أصحاب المحلات التجارية والباعة يعرضون بضاعتهم على أرصفة الشوارع . وثمة أسواق كاملة منصوبة على الأرصفة ، تباع كل شيء . وقد وجدت أن تجارة الثياب والأحذية القديمة والأثاث والحاجات المنزلية المستعملة لها حضور ملحوظ في الأسواق . وقيل لي إن تلك بضاعة الفقراء ، الذين لا يستطيعون شراء الجديد . والأثاث المعروض هو في الأصل إما أثاث بيوت دمرت ، وإما متعلقات نازحين أرادوا التخلص مما يملكون ، أو فقراء يعرضون ما لديهم للبيع كي يستعينوا بثمنه على مواجهة أعباء الحياة الصعبة .

ولأن محطات البنزين متوقفة عن العمل ، فإن البترول بدوره يباع على الأرصفة في أوعية من البلاستيك (يسمونه بطرول) . وكله مهرّب إما من تركمانستان وإما من باكستان . ولا غرابة في أن تكون السيارات المستخدمة قديمة الطراز ، لكن المستلفت للنظر أن نسبة عالية من السيارات الجديدة مستوردة من دولة الإمارات العربية وما زالت تحمل علاماتها ، بما في ذلك اللافتات التي تشير إلى أنها «للتصدير» . وبعض هذه السيارات مستعمل ومصدر إلى أفغانستان بأسعار رخيصة .

غير أن وسيلة الانتقال الأساسية داخل المدينة هي الدراجات وليست السيارات . وهذا مفهوم ، فهي أرخص في السعر وإصلاحها لا يكلف كثيرا وقطع غيارها في متناول الجميع . ولذلك فإنه لا يكاد شارع أو ناصية يخلو من محل على الرصيف لإصلاح الدراجات . ولم يكن ينافس تلك المحلات في الانتشار سوى باعة الأخشاب الذين كدسوا قطعاً منها في كل مكان ، لأن كل البيوت لا تستغني عنها ، إن لم يكن كوقود للطهي وصناعة الخبز المنزلي ، فللتدفئة التي تستوجب تخزين كميات كبيرة منها مع اقتراب فصل الشتاء .

حين كنت أتحول في الشارع ، فإن مرافقي كان يتحمل مسؤولية مضاعفة ، إذ كان عليه إضافة إلى الترجمة والإيضاح ، أن يهش المتسولين من الصبية الصغار والنساء لابسات «التشادري» (العباءة التي تغطي الجسم كله من الرأس إلى القدم وبها رقعة مثقوبة في مكان الوجه تسمح بالرؤية) . وهؤلاء كثيرون ينتشرون في أغلب الشوارع الرئيسية ، وما أن يروا أجنبيا حتى يتحلقوا حوله مادين الأيدي ومردددين كلمة «بخشيش» !

باءت جهود مرافقي بالفشل، لأن ضغوط المتسولين كانت أقوى من قدرته على النهر والزجر، وفي كل مرة حاولت إرضاء سيدة أو طفل، كنت ألاحق بعشرات الأيدي بطول الشارع. وفي بعض الأحيان كان يخيل إلي أن زجاج السيارة يوشك أن يتحطم من كثرة وشدة الضغط عليه من الخارج.

سألني المرافق الذي عرف أنني كنت في كابول قبل عشرين عاما: ما رأيك في أن نقوم بجولة في منطقة «داشتي برتشي»؟ لم أجد في ذاكرتي أن الاسم يعني شيئا بالنسبة لي، فسألته عن مغزى اهتمامه بتلك المنطقة، فقال إنها أحد مراكز تجمع الشيعة الهزار، التي يتردد في الأوساط الإعلامية أنهم ملاحقون وملقون في السجون، وأن شباب طالبان يضطهدونهم ويضيقون عليهم في الحركة والرزق حتى أغلقوا محلاتهم التجارية.

انتبهت إلى أنني لم أعن في زيارتي السابقة بمسألة العلاقة بين السنة والشيعة، لأنها لم تكن قضية مثارة آنذاك، سواء لأنها كانت بشكل عام مستقرة وإيجابية، ولم تكن هناك أسباب تدعو إلى توترها، أو لأن النظام الشيوعي في ذلك الوقت لم يكن يهتم بالخلافات المذهبية، بالنظر إلى موقفه الأساسي المتحفظ على مجمل التدين.

وجدنا المنطقة وشارعها التجاري الرئيسي عامرة بالحياة والحركة. لم أر أحدا يلاحق، ولا متجرا مغلقا، ولا أثرا لاضطراب أو توتر من أي نوع. وبرغم أنها كانت زيارة عابرة إلا أن ما رأيته كان صورة لحياة عادية لأناس تعد التجارة أحد أنشطتهم الرئيسية، إذ إن المتداول في كابول أن الشيعة الهزار كانوا تقليديا يسيطرون على ٦٠٪ من تجارة العاصمة.

استلقت نظري أمران: الأول أن أشكالهم متميزة عن بقية الأفغان، وملاصحتهم أقرب إلى السمات المغولية، بحيث يمكن التعرف عليهم بسهولة في أي مكان عام. والثاني أن نسبة عالية من القاعدين على الأرصفة، والمتحلقين حول الباعة، وكذلك المارة في الشوارع، كانوا من كبار السن. وحينما سألت مرافقي عن تفسير الملاحظة الأخيرة قال إن عددا غير قليل من الشباب انضموا إلى ميليشيا حزب «الوحدة» الشيوعي، وهم يحاربون جماعة طالبان ضمن مجموعات المعارضة في الشمال!



في نهاية اليوم ، وبعد أن أتمنا الجولة في كابول من أقصاها إلى أقصاها ، كان أهم ما دونته في مفكرتي الملاحظات التالية :

* حضور عناصر طالبان في الشوارع محدود للغاية . حيث لم أرتطيلة اليوم سوى سيارة واحدة جائلة ، كانت نصف نقل من طراز تويوتا . جلس ثلاثة منهم في المقدمة ، بينما ظهر أربعة في الخلف ، لكن وجودهم المكثف كان في مواقع السلطة وأجهزة الإدارة . هناك كانت مجموعات كبيرة منهم على المداخل وفي الطرقات فضلا عن المكاتب الرئيسية .

لم أر ولم أسمع شيئا عن الملاحقات التي تتم في الشوارع لمراقبة سلوك الناس ومظاهرتهم . وفهمت أن عملية الملاحقة هذه كانت قائمة خلال الأشهر الأولى التي أعقبت دخول الحركة إلى كابول في خريف عام ١٩٩٦ م . وكما قيل لي ، فإن الحماسة والاندفاع من جانب شباب جماعة طالبان كانا شديدين ، حيث تصوروا أنه بمقدورهم تغيير كل شيء في العاصمة خلال أسابيع أو أشهر ، وهو التصور نفسه الذي ساد لدى شباب اللجان الثورية (الكوميتات) في بداية الثورة الإيرانية ، ثم ما لبث أن تغير وهذا بعد ذلك ، حينما أدركوا أن السلوك الاجتماعي لا يمكن تغييره بالضغط والإكراه .

وفي كل الأحوال ، فما يفعله هؤلاء وهؤلاء لا يكاد يخرج عن نطاق الصورة التقليدية المستقرة في الأذهان عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، التي تعنى بالجزئيات والسلوكيات ، ولا تنتبه إلى المنكرات العامة التي تعاني منها المجتمعات من الظلم إلى البطالة والتسول إلى السوق السوداء وإهدار حقوق الناس وأكل أموالهم بالباطل . . إلخ .

* تركيز حركة طالبان على المظاهر جعل للشارع طابعا واحدا . فثمة لحية لكل مواطن ، و«تشادري» لكل مواطنة . صحيح أن ذلك وضع أفضل مما كانت عليه الصين في أزمنة «ثورتها» ، حيث ألزم الرجال والنساء بأن يلبسوا ثيابا واحدة ، لأنك في الحالة الأفغانية تستطيع أن تميز الرجال عن النساء ، إلا أن المقارنة يعيها أنها تقيس على نموذج بائس . ثم إن الزمان غير الزمان . وما فعله الصينيون في السابق عدلوا عنه الآن .

قال لي طبيب أفغاني يعمل في منظمة الصحة العالمية إن قضية اللحية والتشادري أخذت حجما أكبر من اللازم في الأوساط الإعلامية؛ لأن اللحية كانت سمة للأفغاني خصوصا خارج المدن، ومن التقاليد الشائعة أن الرجل إذا أدى فريضة الحج فقد وجب عليه إطلاق اللحية. ثم إن التشادري كان ولا يزال زيا للنساء في أنحاء أفغانستان، وفي باكستان وبنجلاديش، لم تتحلل منه سوى بنات المدن. وما فعلته حركة طالبان، وهو من أخطائها التي أساءت إليها كثيرا، أنها لم تترك الوضع الاجتماعي كما هو، وإنما فرضت اللحية والتشادري على الجميع، وعدت ذلك المظهر ملزما وإجباريا.

* وجدت النساء يتحركن في الشوارع وقد ارتدين التشادري، زرافات ووحيدانا. لسن حبيسات البيوت كما قيل، أو في صحبة محرم كما هو شائع. وأغلب الظن أن قرار منع النساء من العمل في الوظائف العامة - باستثناء الطب والتمريض - أعطى انطبعا بأنه بمثابة إلزام للنساء بالبقاء في البيوت وعدم الخروج إلى الشارع. وتلك نقطة سنعود إليها لاحقا على أي حال. وقد قيل لي إن اشتراط خروج محرم مع المرأة إذا غادرت بيتها لقضاء أي حاجة من الشارع كان له أصله، ولم يكن ادعاء أو افتراء. إنما هو واحد من القرارات التي صدرت في مرحلة الحماسة الأولى، ثم تم التراجع عنها في صمت حين تكشفت صعوبة أو استحالة تنفيذها من الناحية العملية.

* بعد تعميم الهيئة الطالبانية على الجميع، واتجاه البعض إلى التشبه بأشكال وأزياء قادة العهد الجديد (العمامة واللحية والشال على الكتف)، كان طبيعيا أن يتراجع التنوع في الشارع الأفغاني. وصورة الشارع التي سجلتها قبل عشرين عاما، وأشرت إليها قبل قليل، أصبحت صورة تاريخية أو أثرية. غير أن غياب التنوع له سبب آخر غير إضفاء الطابع الطالباني على هيئة المدينة، يتمثل في أن الصراعات التي بدأت شخصية وسياسية أخذت طابعا عرقيا بصورة أو أخرى. وبرغم أن جماعة طالبان الذين ينتمون إلى عرق البشتون في الأساس ينفون بشدة دور الجانب العرقي، ويدللون على ذلك بأن وزير التعليم في حكومتهم هو ونائبه من الأوزبك وليس من البشتون، فإن الأمر مختلف بصورة نسبية في واقع الأمر.

قلنا توا إن شباب الشيعة الهزارة التحقوا بميليشيات حزب الوحدة التي تخوض

معركة ضد حكومة طالبان. ولا أحد ينكر في العاصمة أن أكثر سكانها من الطاجيك نزحوا عنها بعدما غادرها الرئيس برهان رباني وأحمد شاه مسعود وأصبحا في المعارضة. وما حدث مع الطاجيك تكرر مع الأوزبك أيضاً.

* لاحظت أن ثمة لافتات متعددة تعلن عن مراكز لتعليم اللغة الإنجليزية. وعرفت أن عددها وصل الآن إلى ٢٠ مركزاً. وأدهشني ما سمعته عن أن الفرنسيين افتتحوا في أثناء استمرار القتال مركزاً ثقافياً لتعليم لغتهم، أقبل عليه كثيرون. وشعرت بالخجل لأنه لا يوجد هناك أي جهة لتعليم الناس اللغة العربية، التي يتشوقون إليها، ليس فقط لأسباب عاطفية، ولأن كثيرين يطمحون إلى العمل في المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج، ولكن أيضاً لأن الشائع بينهم أن العربية هي لغة أهل الجنة، كما أنها لغة القرآن الكريم.

وعلى ذكر الحضور العربي، فإن السؤال الذي سمعته أكثر من مرة هو: لماذا أقبل العرب على أفغانستان بحماسة شديدة في أثناء القتال ضد السوفيت، ثم انسحبوا تماماً من عملية إعمار البلاد؟ السائلون كانوا يستشهدون بحقيقة أن في كابول الآن خمسين منظمة أهلية تمارس نشاطات اجتماعية وثقافية متنوعة، وليس بينها سوى منظمتين عربيتين للإغاثة، إحداهما سعودية والثانية كويتية. أما بقية المنظمات الثماني والأربعين فجميعها أوروبية وأمريكية!

ليل كابول طويل وممل، وباعث على الكآبة إلى حد كبير، ليس فقط لأن البلد يخضع منذ الانقلاب الشيوعي عام ١٩٧٨م لحظر التجول الذي يستمر من العاشرة مساءً إلى السادسة صباحاً، وليس فقط لأن المدينة تعاني من الظلام منذ سنوات بسبب انقطاع التيار الكهربائي نتيجة لقصف محطات توليده، وإنما أيضاً لأن جماعات طالبان أضافت أسباباً أخرى زادت من درجة الملل والكآبة. وهو ما أفادني في الرحلة، لأنني كنت آوي إلى الفراش - مضطراً - في الثامنة والنصف مساءً، الأمر الذي كان يسمح لي بأن أستيقظ قبل الفجر لكي أبدأ برنامج اليوم التالي، مما كان يكسبني الكثير من الوقت في حالة السفر خارج كابول.

أما ما الذي أضافته حركة طالبان لكي تكرر طول الليل والملل فيه، فذلك موضوع حديثنا التالي، الذي يتطرق إلى «نوع» الحياة في كابول الطالبانية.

(٥)

ولاية الملاي

كانت غاية الملا محمد عباس أخوند أن يصبح شيخاً للحديث ، لكنه وجد نفسه فجأة وزيراً للصحة ، حينما أصدر «أمير المؤمنين» ملا محمد عمر قراراً بذلك . وحين سأله عما إذا كان أسفاً لأنه لم يحقق مراده ، ضحك ولم يرد . لكنه قال إنه فوجئ بالقرار ، حيث إن خبرته بعدما أنهى دراسته الدينية في قندهار ، لم تتجاوز كونه مقاتلاً نشطاً في حركة الانقلاب الإسلامي ، التي أسسها المولوي محمد نبيه ، غير أن أمير المؤمنين أصر على قراره ، فامتثل الرجل وتسلم منصبه في وزارة الصحة .

مولوي محمد نيك ، مسئول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في «جلال آباد» ، اختصر المسألة وقال لي إن أمير المؤمنين ، الذي اختاره بدوره لمهمته ، مقتنع بأن الفقهاء يستطيعون النهوض بأي مسئولية يكلفون بها . ذلك أن معرفتهم بالعلوم الشرعية توفر لهم مرجعية وخلفية تمكنهم من تبيان حدود الخطأ والصواب في مجالات النشاط الإنساني كافة . ولذلك ، فلم يكن غريباً في رأيه أن يعين الملا أو المولوي - والأول من لا يزال يدرس العلوم الشرعية ، والثاني من أنهى دراسته لها - وزيراً للتجارة أو المواصلات أو الصحة أو غير ذلك . والصورة التي في ذهنه لنظام الحكم في الدولة الإسلامية لم تبتعد عن العصر الإسلامي الأول ، لأنه ذكر أن الولاية في الدولة الإسلامية كانوا يختارون بناء على مقدار الثقة في استقامتهم وورعهم وإحاطتهم بأمور الحلال والحرام ، وليس بناء على تخصصاتهم العلمية وشهاداتهم !

ناقشته فيما قال ، فلم يستوعب فكرة أن الفقيه في المفهوم الإسلامي ليس دارس العلوم الشرعية فقط ، ولكنه كل من حسن إسلامه وتمكن من أي فرع من فروع المعرفة الدينية أو الدنيوية . ولم يستوعب فكرة أن شكل الدولة الإسلامية الأولى لا

يلزمنا بشيء ، وإنما قيمها الأساسية المستقاة من القرآن والسنة هي فقط التي تلزمنا . واستقبل بفتور ما قلته من أن القدرة والكفاءة كانت هي معيار تنصيب المسئول في موقعه ، وليس فقط الثقة والورع . ولذلك لم يتول أبو ذر الغفاري شيئاً من الولاية لعدم قدرته على النهوض بتلك المسئولية ، برغم كونه أحد المبشرين بالجنة . وقدم خالد بن الوليد وهو حديث العهد بالإسلام ، في قيادة الجيش على عبد الله بن مسعود ، وهو الصحابي الجليل الحافظ للقرآن ، لأن الأول كان من أهل الكفاءة والخبرة ، بينما كان الثاني من أهل الثقة . وحين أعدَّ النبي عليه السلام للهجرة من مكة إلى المدينة ، فإنه بحث عن دليل يقوده في الرحلة ، ولم يقع اختياره على مسلم ورع ، ولكنه استعان بمشرك كان خبيراً بالطريق . ومن ثم فإنه قدم الكفاءة على الثقة .

شعرت بأن مولوي محمد نيك لم يبد ارتياحاً لكلامي ، وبدأ أنه غير راغب في مواصلة الاستماع إليه . وعذرته متفهماً حقيقة أن هذا الكلام قد يحرج شرعيته وشرعية زملائه ممن تبوءوا مواقع الصدارة في إمارة أفغانستان الإسلامية ، لمجرد أن أمير المؤمنين يثق في أشخاصهم ، لسبب أو آخر .

حالتا الملا محمد عباس أخوند ، والمولوي محمد نيك ليستا استثناء في الجهاز الحاكم لأفغانستان الطالبانية ، وإنما النموذج الذي يقدمانه هو الأصل والقاعدة ، التي لم أعرف أنها احتملت استثناء ، حتى الآن على الأقل . أعني أن حركة طالبان حين دخلت العاصمة كابول ، ويسطت سلطانها على أغلبية أراضي أفغانستان ، كان طبيعياً أن تقيم هيكل الدولة التي فضلوا أن يطلقوا عليها وصف «الإمارة» . واختارت قيادتها أن تنصب عناصر الحركة في المواقع الأولى كافة في مؤسسات الحكم ودوائر الوزارات كافة .

فالوزراء جميعاً من قيادات الحركة ، وكذلك مديرو الإدارات الرئيسية في كل وزارة . ولذلك ، فما من مسئول دخلت عليه ، وزيرا كان أو مديراً ، إلا وكان إما ملا وإما مولوي من رجال طالبان . أما الرجل التالي له مباشرة فكان الفني أو المختص من العاملين بالموقع . الأمر الذي يؤيد ما ذكره مولوي محمد نيك عن اقتناع «أمير المؤمنين» بقدرة وجدارة أهل العلوم الشرعية بالنهوض بأي مسئولية في الدولة الإسلامية .

هو شيء أقرب في مفهومه من فكرة «ولاية الفقيه» التي تبنتها الثورة الإيرانية ، وإن ذهبت في التطبيق إلى أبعد مما ذهبت إليه الثورة الإيرانية . ولا أعرف على وجه الدقة مدى تأثير قيادات طالبان بنموذج ولاية الفقيه الذي طبق في الجارة إيران ، لكن القدر المتيقن أن الفكرة الجوهرية واحدة ، وإن وجدت لها تأصيلاً وتنظيراً في إيران ، على العكس مما حدث في أفغانستان . ثم إن إيران لم تعين وزيراً للصحة أو الاقتصاد أو الخارجية من الفقهاء ، وهو ما فعلته أفغانستان الطالبانية . وبرغم أن للولي الفقيه مندوباً أو ممثلاً في كل وزارة في إيران ، فإنه لا يباشر أي مسئولية في النواحي الفنية أو الإدارية ، وإنما هو أقرب إلى «القومسيير» أو مسئول الحزب في الأنظمة الشيوعية الذي كان ينصب حارساً «للفكر الثوري» بمختلف مؤسسات الدولة .

وإذا جاز لنا أن نستطرد في هذه النقطة ، فقد نقول إن فكرة ولاية الملالي ، أو حتى ولاية الفقيه ، ليست بعيدة تماماً عن ولاية العسكر أو الحزب . وفي تجاربنا العربية نماذج كثيرة لتلك الولايات الأخيرة ، إذ حين وصل العسكر أو الحزب إلى سدة الحكم ، فإن أول ما فعلوه أنهم جاءوا برجالهم من «أهل الثقة» ، ونصبوهم على رأس أجهزة الحكم والإدارة ، لتأمين «الانتفاضة» وللدفاع عن «خطها الثوري» ، في مواجهة عناصر و«فلول» العهد البائد .

هذا بالضبط هو جوهر ما فعلته حركة طالبان ، والخلاف بينها وبين غيرها من التجارب يكمن في الدرجة التي ذهبوا إليها ، وفي نوع الرجال الذين اختاروهم للمواقع المختلفة ضماناً لاستمرار احتكار السلطة .

إن شئنا مزيداً من الدقة ، فقد نقول إن ثمة خلافاً آخر مهماً هو أن التجارب الأخرى التي نشير إليها كانت تمثل انقلاباً على سلطة قائمة يُستبدل بها سلطة جديدة ، بينما الذي جرى مع طالبان كان تقدماً لملء فراغ وإقامة نظام جديد على أنقاض سلطة أخرى سابقة ، ولذلك فإنها بدأت من الصفر ، وكان عليها أن تشرع في بناء شكل «الإمارة» فوق تلك الأنقاض .

□

سألت الملا عبد الحي مطمئن - أحد المتحدثين باسم أمير المؤمنين - عن هيكمل الإمارة ومؤسساتها وكيف تدار شئونها، فقال: رأس الدولة هو أمير المؤمنين ملا محمد عمر مجاهد، الذي اختارته حركة طالبان في قندهار أميراً لها في أغسطس/ آب عام ١٩٩٤، بصفته أول من أطلق شرارة الحركة. وحين وصلت قواتها إلى كابول في عام ١٩٩٦م، عقد اجتماعاً للعلماء الأفغان استمر ثلاثة أيام، واشترك فيه ١٥٠٠ شخص، وفيه اختاره العلماء «أميراً للمؤمنين»، وقدموا له البيعة. ومنذ ذلك الحين مارس الرجل صلاحياته، وبدأ خطباء المساجد يدعون له في يوم الجمعة بالنصر والتسديد.

والملا محمد عمر - كما قدمه مولوي حفيظ الله حقاني في كتابه عن «طالبان» - في الثلاثينيات من عمره، ومن مواليد مقاطعة أوروزجان. وهو لم يكمل تعليمه الديني، ولذلك فإن قدراته العلمية متواضعة، فضلاً عن قدراته الشخصية، الأمر الذي يفسر حرص معاونيه على حجبهِ عن الأنظار، والتخفيف من ظهوره أمام الناس في المناسبات العامة. وقد شارك في الجهاد ضد القوات الروسية ضمن «الجمعية الإسلامية» التي كان البروفيسور «برهان الدين رباني» يقودها وأصيب في إحدى المعارك حتى فقد إحدى عينيه؛ ومن الجمعية الإسلامية تحول إلى «حركة الانقلاب الإسلامي» بقيادة مولوي محمد نبي. وبعد خروج السوفيت ودخول المجاهدين إلى كابول، أراد أن يكمل دراسته في مدرسة صغيرة بمنطقة «سنج سار» في مديرية ميوند بمقاطعة قندهار. وهناك برزت لديه فكرة التصدي للفساد ومحاربة المنكرات التي وجدها في المنطقة. فجمع طلاب المدارس الدينية والحلقات لهذا الغرض في صيف عام ١٩٩٤، وبدءوا العمل بمساعدة بعض التجار والقادة الميدانيين.

بعد أمير المؤمنين، هناك مجلس الوزراء (يسمونه المجلس الحاكم المؤقت) ومجلس الشورى، ويرأسهما الملا محمد رباني، الذي يطلق عليه في أوساط طالبان لقب «حاجي معاون»، أو الحاج النائب للأمير، لأنه يعد فعلاً الرجل الثاني في الحركة بعد الملا محمد عمر. وهو في الأربعين من عمره، ومن أقوى شخصيات

الحركة وأوسعهم خبرة . كان في فترة الجهاد ضد الشيوعيين نائبا لقائد إحدى جبهات طالبان ، التابعة للحزب الإسلامي الذي كان المولوي محمد يونس خالص يقوده في مديرية «سين بولدك» بمقاطعة قندهار . ثم أصبح عقب انضمامه إلى الحزب الإسلامي بقيادة يونس خالص أمير الجهاد في قندهار . ونظرا لخبرته القيادية والإدارية تلك ، فإنه يعد رجل المهام الصعبة في الحركة ، حيث أصبح يتولى إدارة كل مقاطعة تفتحها طالبان . (توفي في ربيع عام ٢٠٠١ بعد إصابته بالسرطان) .

مجلس الوزراء أو المجلس الحاكم يضم ٢١ وزيرا ، وإذا انضم إليه عشرة أشخاص آخرين من القيادات المستولة ، مثل قاضي القضاة ومسئول مكافحة المخدرات ورئيس الإفتاء المركزي ، فإنه يصبح مجلسا للشورى ، أي أنه لا يوجد فصل بين السلطين التنفيذية والتشريعية ، وإنما مجلس الشورى هو ذاته مجلس الوزراء مضافا إليه القيادات العشرة ، أي أن عدد أعضائه ٣١ شخصا .

القرارات التنفيذية التي يصدرها مجلس الوزراء ، أو تلك التي تصدر عنه حين يصبح مجلسا للشورى ، ترسل إلى أمير المؤمنين عبر الفاكس أو اللاسلكي في قندهار للمصادقة عليها . ذلك أن الشورى عند العلماء الأفغان مُعلّمة وليست ملزمة ، ومن ثم فلا أمير المؤمنين أن يعترض على أي قرار يأتيه من كابول . ليس هذا فحسب ، وإنما له بحكم صلاحياته الواسعة للغاية ، التي يريدونها مطابقة لسلطات أمير المؤمنين في العصر الإسلامي الأول ، أن يصدر من جانبه أي قرار تنفيذي أو تشريعي ويلزم به المجتمع دون أن يرجع لأحد سوى بعض مساعديه ومستشاريه . وأحيانا يوافق على قرار يرسل إليه ، ثم يخطر له أن يعدله في وقت لاحق ، فيتم له ما يريد .



هناك مؤسسة أخرى يطلق عليها «مجلس الطوارئ» يرأسها أمير المؤمنين شخصيا . وهذا المجلس لا يختص بالأمور المدنية ، لكنه يركز بدرجة أكبر على المسائل العسكرية والأمنية ، التي مازالت تمثل هاجسا ملحا حتى الآن . لذلك فأغلب أعضائه من القادة الميدانيين . وكما سمعت من الملا مطمئن ، فإن المشاورات

بين أمير المؤمنين وبين أعضاء مجلس الطوارئ من القادة تتم في الأغلب عبر الهاتف والقمر الصناعي ، نظرا لتباعد أماكن وجودهم .

على مستوى المقاطعات ، فلكل واحدة مسئول أو وال ، هو أيضاً من حركة طالبان ، والمقاطعات المهمة مثل كابول وقندهار وبلخ وغزني وننجرهار وباميان ، يتولاها أقرب مساعدي الملا محمد عمر . والوالي له صلاحيات واسعة ، أقرب إلى سلطات الوالي في العصور الإسلامية الأولى ، بمعنى أنه أقرب إلى الحاكم العام للمقاطعة ، ومعه مجلس للشورى ، ولكن الكلمة الأخيرة تظل له أيضاً ، شأنه في ذلك شأن «أمير المؤمنين» .

ومن المؤسسات المهمة في الدولة وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، التي أنيطت بها مراقبة الالتزام بالسلوك الإسلامي في البلاد ، ودار الإفتاء المركزي التي تحدد الموقف الشرعي في القضايا المثارة كافة . ولذلك فإن مقر الإفتاء في قندهار ، يقع بالقرب من أمير المؤمنين . وقاضي القضاة الذي هو عضو في مجلس الشورى ، هو الذي يتولى مدى شرعية القرارات فيما هو متفق عليه . أما إذا ثار خلاف حول أي قرار فإنه يحول إلى مجلس الإفتاء للبت فيه .

ومجلس الإفتاء يضم عددا من العلماء الباكستانيين منهم الدكتور شير علي الذي تخرج من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، وحصل على الدكتوراه في التفسير من ذات الجامعة ، ثم عمل مدرسا للحديث بعد ذلك في بعض المدارس الدينية . ومنهم الدكتور المفتي نظام الدين شامزي الذي حصل على الدكتوراه من جامعة السند في الحديث ، ويعمل في الوقت ذاته مدرسا للحديث ورئيسا لدار الإفتاء بالجامعة الإسلامية بكراتشي . ومنهم أيضاً عالم آخر طاعن في السن هو المولوي عبد العلي الديوبندي ، الذي تخرج من دار العلوم بديوبند بالهند .

ثمة ملاحظتان تردان هنا : الأولى أن «المراجع» التي تعتمد عليها الحركة في تبيان الأمور الشرعية تضم نفرا من المحدثين بأكثر مما تضم من الفقهاء . والأولون عادة يكون نظرهم أضيق بكثير من الآخرين ، من حيث إن ثقافتهم وأحكامهم تظل محصورة في نطاق نصوص الأحاديث النبوية ، التي يفترض أنها تالية في ترتيب الأولوية - من حيث المرجعية - بعد القرآن . بينما أهل الفقه نظرهم أوسع

بقدر سعة مصادر التشريع الإسلامي من قرآن وسنة وإجماع واستحسان واستصحاب . . إلخ .

الملاحظة الثانية أن مصطلح «العلماء» في أفغانستان بسيط إلى حد كبير . فهم أولئك الذين درسوا التفسير والحديث والنحو والصرف والمنطق وأصول الفقه على أيدي بعض الشيوخ ، على حد توصيف مولوي رحيم الله زرمي نائب وزير الثقافة . وحين قلت له إن هذه الدراسة لا تكفي لتكوين العالم أو الفقيه ، وإنما لا بد له إلى جانب ذلك من أن يكون عارفاً بأحوال زمانه والناس حتى يستطيع أن يفتي لهم ، فإنه استغرب كلامي وقال إن أهل العلم ليس لديهم وقت لكل ذلك !

من الملاحظات المهمة أن رجال الصف الأول في حركة طالبان جميعاً - وبغير استثناء - من الذين شاركوا في مرحلة الجهاد ضد الاحتلال السوفيتي ، وأنهم كانوا من عناصر الجماعات الجهادية التي برزت في تلك المرحلة : الجمعية الإسلامية برئاسة برهان الدين رباني - الحزب الإسلامي بقيادة قلب الدين حكمتيار - الحزب الإسلامي (الذي انشق عن حكمتيار) بقيادة المولوي محمد يونس خالص - حركة الانقلاب الإسلامي بقيادة المولوي محمد نبي - الاتحاد الإسلامي برئاسة عبد رب الرسول سياف . . إلخ .

من عباءة هذه الجماعة خرجوا ، ومن خلالها اكتسبوا خبراتهم القتالية . وما زالت آثار تلك المرحلة باقية لدى بعضهم . فقد أشرنا إلى أن الملا محمد عمر فقد عينه ، والملا نور الدين الترابي وزير العدل فقد إحدى عينيه وبترت إحدى ساقيه - والملا أحمد الله المعروف بـ «مولوي ناني» ، العضو البارز في مجلس الشورى ، أصيب إصابة بالغة في ساقه ، وأورثته عاهة أدت إلى عرجه - كما أن الملا محمد حسن رحمانى والي قندهار ، وأحد أقرب معاوني «أمير المؤمنين» ، فقد ساقه في الجهاد . . إلخ .

يلاحظ المرء أيضاً أن الأغلبية الساحقة من القيادات من المقاطعات الثلاث : قندهار وأوروزجان وزابل ، وهي الولايات التي انطلقت منها الحركة أصلاً . ونسبة عالية من هؤلاء من مقاطعات قندهار التي كانت وما زالت مقاما للملا محمد عمر ، وبعضهم من خاصته (حرسه الخاص ومساعديه السابقين) .

من الملاحظات كذلك أن المسؤولين في الإمارة جميعاً من عرق «البشتون»، الذين هم الحكام التقليديون لأفغانستان. وهم حريصون على نفي التحيز العرقي عن أنفسهم، ولذلك فإنهم يلفتون نظر محدثيهم دائماً إلى أن وزير التعليم ونائبه من الأوزبك. وهذا صحيح، ولكنه يظل استثناء لا يلغي القاعدة. ثم إنهم جميعاً من أهل السنة، ومن أتباع المذهب الحنفي، وليس بينهم أحد من الشيعة الذين يشكلون ١٠٪ تقريباً من سكان البلد. الأمر الذي يسوغ لنا أن نقول بأن واجهة «الإمارة» التي تقدمها طالبان لا تعكس مختلف مكونات المجتمع الأفغاني، العرقية والمذهبية. وربما كان من الصعب محاسبة الحركة على شكل الدولة، بينما تخوض معركة لم تنته بعد، وفي الجانب المعارض، المشتبك مع الحركة، تقف تلك العناصر مجتمعة فيه: الطاجيك بقيادة رباني ومسعود، والأوزبك بقيادة عبد الرشيد دوستم، والشيعة وفي مقدمتهم الهزارة.



ومن أكثر ما يثير انتباه المرء أن مسئول طالبان لا يزالون يعدُّون أنفسهم رفاق سلاح، قبل أن يكونوا أصحاب مناصب. كما أنهم لا يزالون يعدُّون أنفسهم مقاتلين إلى جانب كونهم مسئولين.

بسبب تلك الرفقة، فإن الوزير قد يصدر قراراً أو أمراً، ولكن رفيقه «الملا» الذي يرأس أحد أجهزة الوزارة قد لا يقتنع به أو لا يرى فيه المصلحة المرجوة. في هذه الحالة، فكثيراً ما يحدث أن يتجاهل الأخير قرار الوزير. ومنهم من يستخدم في ذلك ذريعة شرعية مردداً أن الطاعة للحاكم هي في المعروف فقط. ومن ثم، فإذا رأى المسئول الأدنى أن القرار لا يحقق المعروف، فإنه ببساطة يمتنع عن تنفيذه ضارباً به عرض الحائط!

على صعيد آخر، فالوزير يعدُّ نفسه مسئولاً، ومن فئة «الحكام» في الصباح فقط، وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر - موعداً انتهاء الدوام - أما بعد الظهر فهو كثيراً ما يكون في «الجبهة»، مع زملائه المقاتلين!

ولأن هناك قاعدة للمعارضة على بعد ٢٥ كم من العاصمة، فإن وزراء كثيرين ينضمون إلى زملائهم بعد الظهر، لكي يشاركوا في صد أي هجوم ممكن. ومنهم

من يذهب إلى الخطوط الامامية في الشمال لذات الغرض . والأمر ليس مقصورا على الوزراء . ولكنه ينسحب بذات القدر على المسئولين كافة من عناصر الحركة ، على اختلاف مواقعهم . وقد استشهد أحدهم ، وهو ملا يار محمد أخوند ، الذي كان حاكما أو واليا على مقاطعة غزنة ، حينما ذهب وهو في منصبه للقتال إلى جوار شباب الحركة في أثناء اشتباكهم مع ميلشيات حزب «الوحدة» الشيوعي . ولأنه كان في الصفوف الأولى ، فقد أصابته قذيفة أدت إلى مصرعه .

ولأنهم يعدّون أنفسهم جنوداً في المعركة بالدرجة الأولى ، فالوزراء منهم يعيشون حياة بسيطة للغاية في مأكلمهم وملبسهم ومسكنهم ، إذ إنهم لم يتخلوا عن حياة القرية التي عاشوها ، وأكثرهم لا يزال ينام على الأرض ويأكل على الأرض ، وطعامه لا يزيد على ما يقدمه عامة الأفغان . وإذا تناول الوزير غداءه في المكتب لأي سبب ، فإن الطعام يدعى إليه جميع الموظفين بالمكتب ، بما فيهم الفراش . وغالبا ما يأكل الجميع بأيديهم من صحن كبير واحد !

إذا سألت بعد استعراض المشهد : كيف تحكم إمارة أفغانستان الإسلامية ؟ فإن الإجابة التي توافرت لدي هي كالتالي : تتطلع حركة طالبان لإقامة دولة إسلامية ، في حدود فهمهم لطبيعة تلك الدولة . ولا يزال «أمير المؤمنين» الملا محمد عمر هو الشخصية المحورية والرئيسية في «الإمارة» . أما شكل الدولة ، فلم يستقر بعد على صورة نهائية ، وإنما هو قابل للتغيير في أي وقت ، طبقا لتغير اقتناعات الملا محمد عمر ، أو استجابة لما تتطلبه الظروف . وحتى الآن لا يوجد «نظام أساسي» للإمارة ، وإنما شئونها تدار بحسب ما يراه أمير المؤمنين ومعاونوه ورجال الإفتاء . وقد قيل لي إنهم بصدد إعداد مشروع للنظام الأساسي الذي ستحدد فيه مؤسسات الدولة وركائزها الأساسية الفكرية والسياسية . أما متى ينتهي إعداد ذلك المشروع ، فالعلم عند الله وعند أمير المؤمنين .

(٦)

الحظر هو الأصل

علماء أفغانستان لم يجيزوا التلفزيون الذي ثبت حتى الآن أن الضرر فيه أكثر من النفع . ناهيك عن أن فيه تصويرا للأشخاص ، وذلك عندهم محرم شرعا . وإذا قلت لي إن هناك إمكانية لتقديم بث تلفزيوني يتضمن مواد إسلامية خالية من المحظورات ، فمن أدراك ، وكيف تضمن أن الناس لن ينصرفوا عنه ، لكي يشاهدوا محطات تلفزيونية أخرى تقدم المفاصد التي تعرفها ؟!

هذا الكلام ليس من عندي ، ولكنه لمولوي رحيم الله زرمي نائب وزير الثقافة والإعلام في حكومة طالبان . والرجل أديب وشاعر ، لكن مهنته الحقيقية أنه أستاذ للتفسير ، ومختص بتفسير «البيضاوي» ، ولا يزال إلى الآن يدرس هذه المادة في جامعة كابول مرتين في الأسبوع ، إلى جانب منصبه الرسمي .

هو أكبر الطالبانيين الذين لقيتهم سنا ، إذ يبلغ من العمر واحدا وستين عاما . ولذلك فربما كان من أكثرهم خبرة بالحياة العامة . على الأقل فهو أنهى تعليمه الديني وكتب في الصحف أيام الملك محمد ظاهر شاه ، وكان يصدر مجلة باسم «نداء الحق» . وقد مكنته إجادته للغة العربية من أن يطلع على بعض كتب التراث ، وأن يتابع نتاج بعض علماء السلف المعاصرين . وقد استشهد بكتابات بعضهم وهو يشدد على حرمة تصوير الأشخاص .

سألته عن رأيه في الفنون ، فقال : لدينا في جامعة كابول ١٤ كلية تدرس كل الفنون ! وحين نبهته إلى أنني لا أقصد فنون المعرفة وإنما الفنون التعبيرية والتشكيلية ، اعتدل في مقعده وقال : عند علمائنا فإن صوت المرأة عورة ، والموسيقى حرام لأنها «مزمارة الشيطان» . والرسم عندهم جائز ما لم يكن فيه ذو

روح . ولذلك ، فهم يجيزون رسم الطبيعة وفنون الخط . أما المسرح والسينما ، فهما ممنوعان نظرا لما فيهما من مفسد واختلاط الرجال بالنساء ، وتدليس على الخلق لأن ما يقدم سواء في المسرح أو السينما لا يصور الحقيقة . ثم إن السينما فيها تصوير ورأينا في التصوير كما تعرف .

ملا محمد إسحاق نظامي ، مدير الإذاعة والتلفزيون كرر الكلام نفسه تقريبا ، وهو جالس القرفصاء فوق المقعد وراء مكتبه . وحينما سألته عما إذا كان قرار منع البث التلفزيوني نهائيا ، كانت إجابته أن التلفزيون ليس ضروريا ومضاره ومفسده كثيرة . لكن البحث لا يزال جاريا في محاولة الإفادة منه ، «وقد قدمنا طلبا إلى المحكمة العليا ودار الإفتاء لتحديد موقف من عملية التصوير التي بدونها لا يكون هناك بث تلفزيوني» .

عرفت منه أنه درس العلوم الدينية في «جلال آباد» ، وأمضى ١٤ سنة مقاتلا مع «حركة انقلاب إسلامي» ، قبل أن تظهر جماعة طالبان ، وأنه كان مديعا في الوقت ذاته في «راديو» المجاهدين بمدينة جلال آباد ، ثم اشتغل مديعا في «راديو» طالبان بقندهار ؛ ولذلك اختاروه في منصبه الراهن ، نظرا لخبرته ، وربما أيضا لأنه ليس من جيل الشباب الذي يشكل قاعدة الحركة . حيث يبلغ من العمر ٣٧ عاما .

سألته عما تقدمه الإذاعة ، فقال إنها تقدم أساسا كل ما يساعد على تثقيف المسلم من علم وأدب وفن ، فضلا عن بعض المواد الترويحية .

طلبت منه إيضاحا لكلامه الأخير ، فقال : نحن ملتزمون بحدود الحلال والحرام ، ولا نريد أن يكون الإعلام سبيلا إلى إلهاء الناس عن ذكر الله . وإنا نريده أن يصبح عوناً لهم على ذلك . وقرأ الآية : ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد : ٢٨] . ثم أضاف : تلك حدودنا فيما نقدم للناس ، ولذلك فإن الأغاني تقدم بغير موسيقى ، إذ رأت المحكمة العليا التي تضم كبار العلماء أنها غير جائزة شرعا . وفضلا عن ذلك ، فإن تقاليدنا لا تسمح ببث الموسيقى أو الاستماع إليها في حالة الحزن والوفاة . ونحن في بلد لا يزال يسقط فيه شهداء كل يوم ، الأمر الذي يدعونا أكثر إلى الامتناع عن سماع الموسيقى ، بمعنى أنه حتى إذا أجاز العلماء السماع ، فإن الظرف الذي نمر به لا يجيز ذلك .

سألته عما يقصد بالمواد الترويحية التي تقدمها الإذاعة، فقال إنها تلك التي تبعث الرضا والسرور في النفس، دون أن تصرف الناس عن ذكر الله!

عن مواعيد الإرسال الإذاعي قال إنه أصبح يستغرق ثمانين ساعات في اليوم، بعدما بدأ بساعتين فقط، نظرا لضعف محطة الإذاعة وما أصابها من تخريب. وقد توزعت ساعات الإرسال على مدار اليوم. فهي تبدأ من السادسة صباحاً إلى الثامنة، وتستأنف من الثانية عشرة ظهراً إلى الثانية. وفي المساء تستمر من السادسة إلى العاشرة. وفي يوم الجمعة (العطلة) يستمر الإرسال المسائي من السادسة إلى منتصف الليل.

سألت مرافقي ونحن نغادر مبنى الإذاعة: هل تستمع إلى إذاعة «صوت الشريعة»؟ (هكذا يسمونها). فأجاب بعد تفكير لحظة: ليس دائماً. كررت السؤال على أكثر من واحد، فاكتشفت أنهم يتابعون محطة الإذاعة البريطانية (ال بي بي سي). التي تبث ساعتين يوماً، في الصباح والمساء، بلغتي الأفغان (الباشتو - والداري)، وتقدم فيهما إلى المستمع الأفغاني كل ما امتنعت عن تقديمه إذاعة الشريعة، من أخبار وتحليلات وأغان وموسيقى وأدب وتاريخ... إلخ.

وإذ لاحظت في أكثر من مكان أن شباب حركة طالبان يتحلقون حول المذياع، خصوصاً في ساعات الاسترخاء، فقد أعطاني ذلك انطباعاً بأنهم في مقدمة مستمعي راديو الشريعة. وعندما نقلت هذه الملاحظة إلى صحفي سابق طلب مني عدم ذكر اسمه، كان تعليقه أن شباب طالبان ليسوا في مقدمة المستمعين، لكنهم المستعمون الوحيدون، وأن الحركة في حقيقة الأمر ما زالت تخاطب نفسها عبر راديو الشريعة. ثم غمغم قائلاً: إنهم لم يروا العالم ولم يكتشفوه بعد!



لم أفاجأ بما رأيته حين زرت مقر كل من صحيفتي «كابول تايمز» و«هيواد» (معناها الوطن)، ولم أجد في الأولى سوى نائب رئيس التحرير سيد محمد هاشمي، وفي الثانية سوى المحرر الثقافي عبد الرؤوف قتيل. لم يكن هناك محررون، فالكل يبحث عن الرزق في أماكن أخرى، ناهيك عن أن المطلوب من المحررين لا يحتاج منهم إلى جهد أو حتى حضور في الجريدة، لأن وكالة الأنباء

الأفغانية توفر للصحف مادتها من الأخبار الداخلية والخارجية والتعليقات. وما يحدث في الصحفتين يتكرر مع بقية الصحف: «أنيس» و«شريعة»، والأخيرة أسبوعية تنطق باسم حركة طالبان، إلى جانب مجلة شهرية باسم «طالبان» أو الطلاب.

الصحف بائسة في المادة والطباعة وعدد الأوراق، فضلا عن بؤس مبانيها المتداعية. ولذلك فهي تصدر مرتين أسبوعيا، وتطبع كميات تتراوح ما بين ٢٠٠ و٨٠٠ نسخة. خصوصا أنها توزع في العاصمة بالدرجة الأولى، نظرا لصعوبة إرسالها إلى بقية المقاطعات، التي لها صحفها المحلية بدورها. ولولا أنها تعتمد في ميزانياتها على دعم وزارة الثقافة والإعلام، لأغلقت أبوابها منذ سنوات. (قال لي عبد الرؤوف قتيل إن صحيفة هيواد يعمل بها ٣٢ محررا، وكان معهم ٢٣ محررة قعدن في بيوتهن، تنفيذا لقرار حركة طالبان بمنع النساء من العمل، وما زالت المرتبات تصرف لهن شهريا من ميزانية الوزارة).

أما سياسة الإعلام والنشر، فقد حدها قرار من ١٣ مادة أصدرته حركة طالبان في ١/١٠/١٩٩٦م، بعد أيام قليلة من دخولهم إلى كابول (في ٢٧/٩/١٩٩٦م). ومن أهم ما نص عليه البيان ما يلي:

* لا يسمح بنشر الصور في الصحف، سواء كانت كاملة أو مقطوعة من الأسفل (المقصود صور الشخصيات).

* يجب أن تكون المقالات والتحليلات والقصائد المنشورة في الصحف مطابقة لسياسة حركة طالبان.

* يمنع دخول الصحف والمنشورات المعارضة لسياسة حركة طالبان إلى مناطق نفوذها.

* يحظر على المكتبات العامة بيع الكتب المعارضة لسياسة الحركة.

وهي تعليمات واضح فيها أن الحركة اتجهت من البداية إلى حجب الأصوات المغايرة، وأن الإعلام لا يتسع لحوار مع الآخر، وإنما هو - كما في الإذاعة - مجرد حوار مع الذات!

هكذا فإنك في أمسيات كابول ولياليها لا تستطيع أن تقرأ صحيفة، لأنه ليس فيها ما يقرأ في أي لغة تصدر بها الصحف، ولا تستطيع أن تسترسل في قراءة كتاب بسبب انقطاع التيار الكهربائي أو ضعفه. ولا تستطيع أن تخرج ولو للرياضة والمشي بسبب حظر التجول. وليس بمقدورك أن تتابع البث التلفزيوني لأنه ممنوع. ولا تستطيع أن تذهب إلى سينما أو مسرح لكل الأسباب السابقة: ضعف وانقطاع التيار الكهربائي، وحظر التجول، والمنع الشرعي. وهناك سبب إضافي هو أن هناك ١٢ من ١٣ دارا للسينما في العاصمة هدمت في أثناء القصف، وبقيت دار واحدة عندما أغلقت لم يشعر بها أحد، خصوصا أنها اكتسبت سمعة سيئة بسبب إقبال الشبان والفتيات عليها (قبل دخول الطالبانين) وما قيل عن تحولها إلى مكان لتدخين الخشيش!

ثمة كلام كثير حول الذي يمكن أن يفعله الناس، أو ما يمارسونه فعلا، في ظل تلك الظروف إذا ما حل الظلام. لكنني لست في صدد مناقشة هذا الجانب. إنما يهمني في اللحظة الراهنة الإجابة عن السؤال الذي سبق أن طرحته، وهو: لماذا كان ليل كابول طويلا ومملا؟

ولأنني لست في وارد محاكمة الوضع الأفغاني، وإنما هدفنا هو محاولة فهمه، فإن الحديث عن ليل أفغانستان هو مدخلنا إلى تتبع نوع الحياة في كابول الطالبانية.



من المفيد في هذا الصدد أن نستدعي ثلاث حقائق أحسب أنها بالغة الأهمية في إطلالنا على مشهد نوع الحياة في كابول. هذه الحقائق هي:

* الأولى: أن نسبة غير قليلة من قيادات حركة طالبان والأغلبية الساحقة من قواعدها حديثة العهد بحياة المدينة، ومنهم من دخل كابول لأول مرة في حياته. وقد انتهت إلى تلك الحقيقة حينما كنت أناقش وزير الصحة وعضو مجلس الشورى الحاج ملا محمد عباس أخوند. واكتشفت في أثناء الحديث أن السفارة الوحيدة التي قام بها في حياته قبل أن يصبح وزيرا كان لأداء فريضة الحج، وأنه دخل كابول ورآها بعينه فقط عندما استولت عليها الحركة، وأصدر «أمير المؤمنين» قراره بضمه إلى الحكومة. وبرغم أنه يبلغ من العمر واحدا وأربعين عاما، فإنه في

رحلة حياته لم يمر بالعاصمة ، وإنما درس العلوم الدينية في مدارس أوروزجان وقندهار ، ثم انضم إلى حركة الجهاد ضد السوفيت تحت راية حركة الانقلاب الإسلامي ، ومنها التحق بحركة طالبان ودخل فيها إلى العاصمة ، إلى أن صار وزيرا .

النموذج ليس فريدا ولا استثنائيا ، وإنما هو متكرر في أكثر من حالة صادفتها ، الأمر الذي يجيز لنا أن نقول بأن أغلب قياديي حركة طالبان انتقلوا من المدرسة في القرية إلى ميدان الجهاد ، ومن الميدان إلى السلطة ! هذه هي القاعدة ، وما عدا ذلك هو الاستثناء !

إدراك هذه الخلفية يفيدنا في تصور آفاق تفكير أغلب قياديي الحركة ، حيث لا يقف الأمر عند غياب أي خبرة عملية لهم بالحياة السياسية والإدارة والحكم ، وإنما الخبرة البصرية ذاتها محدودة وفقيرة للغاية . أعني أنهم لم يعايشوا ولم يروا بأعينهم شيئا من حياة المدينة التي أصبحوا يحكمونها ، وإنما انتقلوا إليها فجأة ، وعلى نحو لم يخطر على بالهم في البداية من ميدان القتال .

✽ الحقيقة الثانية : أن أغلب قادة حركة طالبان وقواعدها أو نواتها الأصلية جاءوا من ثلاث مقاطعات متجاورة تشكل مثلثا في جنوبي أفغانستان الملاصق للحدود الباكستانية . وهذه المقاطعات هي : قندهار وزابل ، وتشكلان قاعدة المثلث ، ثم أوروزجان ، وهي فوقهما مباشرة ، وبمناخ الرأس منه . قندهار هي المقاطعة الكبرى (سكانها أكثر من ٨٠٠ ألف نسمة) ، وهي معقل الحركة الذي منه انطلقت ، ولا يزال زعيمها «أمير المؤمنين» ملا محمد عمر يتخذها مقرا له (من المفارقات أن مؤسس دولة أفغانستان أحمد خان الأبدالي كان انطلق منها واتخذها مقرا وعاصمة لمملكته قبل ٢٥٠ عاما) . أما المقاطعتان الأخريان فهما في حقيقة الأمر بمثابة امتداد بشري وجغرافي لقندهار . والمثلث برمته يعد من المناطق الأفغانية المتخلفة والبسيطة ، على المستويين العمراني والثقافي ، وهي مقطوعة الصلة بالعالم الخارجي . وربما كانت قرى الشمال الباكستاني النائية ، الأشد تخلفا ، هي أبعد نقطة وصلوا إليها ، بحكم القرب الجغرافي . الأمر الذي يعني أن أبناء هذه المناطق حينما ذهبوا إلى كابول محاربين و«فاتحين» أو حكاما ، فإن القرية التي عاشوا فيها كانت النموذج المستقر في إدراكهم وأعماقهم .

* الحقيقة الثالثة: هي أن من الأسباب التي أطلقت حركة طالبان، والتي سوف نتطرق إليها على نحو أكثر تفصيلا فيما بعد، أن بعض قادة الفصائل الجهادية أساءوا التصرف بعد انسحاب القوات السوفيتية وانهاء الحرب ضدها. ونسبت إليهم مفساد عدة بعضها يمس الأخلاق والأعراض. ويبدو أن تلك المفساد تجمعت وشاعت بدرجة أكبر في كابول، الأمر الذي أثار لغطا في أوساط المجتمع الأفغاني المحافظ بطبيعته، واستفز شرائح المتدينين بوجه أخص. وإذا أكرر أن هذا العامل هو أحد وليس كل الأسباب التي أطلقت الحملة، فإنني بالتالي لا أستطيع أن أغفل حقيقة أن مقاومة تلك المفساد وإزالتها بقيت أمرا حيويا في التفكير الطالباني، ومن ثم فإن فكرة النهي عن المنكرات ظلت إحدى مقاصدهم. وبسبب بساطة التفكير ومحدودية الأفق، فإن المنكرات السلوكية والمباشرة كانت أكثر ما أثار انتباههم، حتى أخذت حيزا كبيرا من شواغلهم، الأمر الذي جعلهم يقدمونها على الأمور الحيوية الأخرى في الوضع الأفغاني.

هذه الخلفية تكمن وراء اهتمام حركة طالبان بمحاولة إرساء التطبيق الإسلامي من خلال محاربة ما يروونه منكرات سلوكية ظاهرة. ولعلي لا أبالغ إذا قلت إن تجربتهم قبل الوصول إلى السلطة، التي انحصرت في القرية والميدان، جعلتهم يأخذون من القرية حدود النموذج، ومن الميدان تعجل النتائج والحرص على كسب معركة التغيير على وجه السرعة.

ولعلي أضيف عنصرا إضافيا ربما أسهم في تشجيع سلطات طالبان على العمل على إحداث تغيير سريع في السلوكيات والمظاهر، وهو أن الحالة البائسة التي وصلت إليها البلاد بعد سنوات الحرب والدمار، جعلت مهمة إحداث تغيير حقيقي في بنيته فوق طاقة أي سلطة، بسبب شيوع الدمار والخراب مع فقر الإمكانيات المادية فضلا عن البشرية. وهي تفوق طاقة حركة طالبان بدرجة أكبر بسبب انعدام الخبرات الخاصة لدى قيادات الحركة، ناهيك عن أنها ما زالت مشغولة بفرض سلطتها على بقية أنحاء أفغانستان، وما زالت متوجسة وتستشعر قلقا من عناصر المعارضة، المدعومة من جانب دول أخرى مجاورة.

في ظروف كهذه يبدو متعذرا إحداث تغيير يذكر في بنية المجتمع المدمر، ويصبح

الحل الذي في المتناول، والذي يرضي الرغبة في إحداث تغيير، هو الاهتمام بالشكل والتركيز علي سلوكيات الناس ومظاهرهم. لذلك ما أن دخلت جماعة طالبان إلى كابول، حتى شرعت قيادتها في إصدار التعليمات لتنظيم نوع الحياة في المدينة.

من نماذج تلك التعليمات، تعميم صدر في ١٧/١٢/١٩٩٦م، بعد دخول كابول بحوالي شهرين، موقع باسم مولوي عنايت الله بليغ نائب الوزير في الرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو يبلغ الجميع بأنه تلقى من رئاسة الحكومة خطابا يكلف جهاز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمراقبة التزام الناس بتجنب قائمة من المحظورات، بلغ عددها ١٦ محظورا هذا بياها:

١- منع الفتنة وسفور النساء: يحظر على سائقي سيارات الأجرة السماح بالركوب للنساء اللاتي يرتدين «البرقة» الإيرانية (العباءة التي تغطي الرأس والجسم ولا تغطي الوجه). وكل سائق سيارة يخالف هذا التوجيه يعرض نفسه للسجن. كذلك يحظر على السائقين السماح بالركوب للنساء اللاتي يرتدين ثيابا مثيرة للانتباه، ويخرجن إلى الشارع بغير محرم. وإذا ما شوهدت امرأة في الشارع وهي مرتدية «البرقة» فإن زوجها سوف يتعرض للعقاب.

٢- حظر الموسيقى: الموسيقى ممنوعة في المحلات التجارية والفنادق والسيارات. وبعد خمسة أيام من صدور هذه الإعلان، إذا عثر على شريط موسيقى في أي محل فإن صاحبه سوف يتعرض للسجن، فضلا عن أن المحل سيغلق. وسيفرج عن الشخص في حالة ما إذا تقدم لضمانه خمسة أشخاص. والشيء نفسه يسري على صاحب أي سيارة يضبط فيها شريط للموسيقى.

٣- منع حلق اللحية: بعد شهر ونصف شهر من صدور هذا الاعلان، فإن أي شخص يحلق لحيته أو يقصها سوف يلقي القبض عليه، وسيودع في الحبس حتى تنمو لحيته.

٤- أداء الصلوات في المساجد: حين يرفع الأذان للصلوات يتعين على الجميع أن يتوجهوا إلى المساجد لأداء الفريضة. وينبغي إغلاق المحلات وإيقاف المواصلات قبل موعد الصلاة بخمس عشرة دقيقة. وإذا عثر على أحد في متجره فسوف يودع في الحبس، وسيطلق سراحه إذا ضمنه خمسة أشخاص، وإلا فإن احتجازه سوف يستمر لمدة عشرة أيام.

٥- تمنع تربية الحمام واللعب بالطيور، وبعد عشرة أيام فإن من يخالف الأمر سوف يسجن وتذبح طيوره.

٦- منع تعاطي المخدرات: إذا ضبط أي مدمن للمخدرات فإنه سوف يودع السجن، وسوف يتم التحري عن الجهة التي حصلوا منها على تلك المخدرات، وسيعاقب البائع ويغلق متجره.

٧- يحظر اللعب بالطائرات الورقية أو المراهنة عليها، لما يترتب على ذلك من مخاطر تصيب الأطفال وتلهمهم عن دراستهم. وعلى المحلات التي تباع الطائرات أن تكف عن الترويج لها.

٨- صنع الأصنام: على أصحاب المحلات التجارية والفنادق والسيارات أن يرفعوا أي تماثيل أو صور للأشخاص، ومن يخالف ذلك سيعرض نفسه للعقوبة.

٩- المقامرة ممنوعة، وكل من يضبط وهو يلعب القمار سوف يسجن لمدة شهر.

١٠ - يمنع إطلاق الشعر على الطريقة الإنجليزية أو الأمريكية، ومن يخالف الأمر سوف يلقي القبض عليه. وعلى المسؤولين عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يحلقوا شعره. وأن يحصلوا منه أجره الحلاقة.

١١- يمنع التعامل بالفائدة على القروض أو على أي معاملات مالية أخرى، حيث إن ذلك يعد مخالفة صريحة للتعاليم الإسلامية، ومن يخالف الأمر سيودع السجن لمدة طويلة.

١٢- يمنع على النساء غسل الثياب على ضفاف الأنهار، ومن تخالف هذا الأمر سوف تعاد إلى منزلها محاطة بالاحترام اللائق بالأخلاق الإسلامية، أما زوجها أو ولي أمرها فسوف يعاقب بشدة.

١٣ - يمنع استخدام الموسيقى أو ممارسة الرقص في حفلات الزفاف، وفي حالة المخالفة فإن رب الأسرة سوف يلقي القبض عليه ويعاقب.

١٤ - يمنع استخدام موسيقى الطبول، ومن يخالف الحظر فسيقرر العلماء كيفية التعامل معه.

١٥- يحظر على الرجال خياطة ثياب النساء وتحديد قياسات أجسامهن .
والمخالف سيتعرض للسجن .

١٦- يحظر ممارسة مهنة التنجيم والعرافة . والمنجمون سيودعون السجن حتى يعلنوا توبتهم ، أما كتبهم فسيتم إحراقها .

حين قرأت هذا المنشور ، ثم نظرت إلى الواقع في كابول بعد مضي سنتين من صدوره ، أدركت أنه بمثابة «إعلان للنوايا» بأكثر منه قرارات صارمة لتغيير نوع الحياة في العاصمة ، ليس فقط لأن التعليمات لوحت بعقوبات لم تحدد ، ولكن أيضاً لأن الكثير من تلك التعليمات إما تعذر تنفيذها من الناحية العملية ، وإما حدث تراخ في عملية التنفيذ .

من قبيل التعليمات الأولى تلك التي نصت على إيقاف الحياة والحركة بالمدينة في مواعيد الصلوات . وهو ما حدث بالفعل لبعض الوقت ، حيث كانت الطرق الرئيسية تغلق بالحواجز وتوصد المحلات . وإزاء الصعوبات العملية المتصورة التي نشأت عن ذلك ، فقد توقفت عملية إغلاق الطرق والمحلات ، وترك للناس أن يلحقوا بصلاة الجماعة من أنفسهم دون ضغط يذكر .

ومن قبيل التعليمات التي حدث تراخ في تنفيذها ، مسألة اشتراط وجود المحارم لخروج النساء من البيوت ، أو تلك التي تعلقت بحياكة الرجال لثياب النساء ، أو تسريحة شعور الرجال .

الأهم من ذلك أن أفراد جماعة طالبان حين دخلوا المدينة بعد التدمير الذي أصابها لم يروا مشكلاتها الكبيرة ، وإنما شغلته تلك التفاصيل ، ثم كان مدخلهم إلى الإصلاح ليس التوجيه والتربية والنفس الطويل ، ولكن القسر والخطر والتلويح بالعقوبات . وكانت النتيجة أنهم توجهوا إلى المشكلات الصغرى ، واختاروا الحلول السلطوية الأسهل .

وحين يستحضر المرء الخلفيات التي أشرنا إليها ، فسوف يدرك أنهم ربما كانوا معذورين لأن قدراتهم وخبراتهم لم تكن لتسمح بأكثر من ذلك .
ولكن ذلك كله في كفة ، والآتي في كفة أخرى .

(٧)

.. حين أصبح تعليم البنات مشكلة

تعليم البنات يحتاج إلى فتوى لضبط مساره وحدوده، أما اشتغال المرأة خارج البيت فالنص فيه واضح والأمر محسوم. إذ حين يقول القرآن: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فالمسألة لا تحتاج إلى مزيد بيان، ونحن لا نملك سوى الطاعة والامتثال.

هذا الكلام سمعته من مولوي سعيد شهيد خيل، نائب وزير التعليم، الذي وجدته يباشر صلاحيات الوزير في أثناء وجودي في كابول؛ لأن الأخير، واسمه مولوي غياث الدين، كان ضمن مجموعة المسئولين الذين أوفدهم «أمير المؤمنين» إلى مدينة المزار الشريف، لكي يشرفوا على جمع السلاح فيها، وترتيب أوضاعها، بعدما دخلتها قوات طالبان. بل إنه كان في مقدمة أولئك المسئولين، لأنه الوزير الوحيد في حكومة طالبان الذين ينتمي إلى عرق «الأوزبك»، سكان مقاطعة «بلخ» الشمالية، وعاصمتها مدينة المزار.

اكتشفت أن مولوي سعيد (٢٩ سنة) يجيد اللغة العربية، وأنه من القلائل الذين أكملوا تعليمهم الديني. وقد حرص على أن يخبرني بأنه أنهى دراسة كتب الصحاح الستة للأحاديث النبوية، ولم يكن ذلك هو مؤهله الوحيد، وإنما أضاف وهو يتحدث عن نفسه، أنه من أسرة للشهداء قدمت الكثير في مرحلة النضال ضد السوفيت أو «الكوميونيست» على حد تعبيره. ففي تلك المرحلة استشهد أبوه، وكذلك اثنان من أعمامه، وابن عمه، وخمسة آخرين من أقاربه، كما أحرق السوفيت منزل أسرته. أما في الحرب بين فصائل المجاهدين - التي يسميها حرب يزيد والحجاج - فقد استشهد أخوه.

قلت له إنني استغربت حين قرأت أن حركة طالبان أغلقت مدارس البنات ، وأوقفت تعليمهن ، وأن هذه الخطوة بالذات هي آخر ما يمكن أن يتوقعه المرء منهم ، لأنهم من أهل العلم الديني ، ويعرفون أكثر من غيرهم أن العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ، ومن ثم فإن إغلاق مدارس البنات يعد تعطيلاً لأداء تلك الفريضة .

قلت أيضاً إن هذا الموضوع كان أهم ما شغلت به في مجال التعليم ، إلى أن وصلت إلى كابول وسمعت من البعض لغطاً حول الموضوع ، خلاصته أن حركة طالبان أوقفت التعليم المدني ، وتوسعت في التعليم الديني . وهذه المعلومة إن صححت فإنها تحتاج إلى بعض الإيضاح .



يعدما أنهيت كلامي قال المولوي سعيد إن اللقاء حتى تحل فيه البركة ، فيستحسن أن نبدأه بقراءة الفاتحة . وبالفعل رفع يديه وأغمض عينيه وظل يتمتم بكلمات الفاتحة ، بينما تبعه جميع الجالسين ، الذين كان أغلبهم من شباب حركة طالبان . حين فرغ ، مسح وجهه بكفيه وفتح عينيه ، وبدأ بالبسملة ، ثم قال :

للأسف هناك تهويل من جانب الإعلام العالمي في تصوير وضع المرأة بأفغانستان ، حتى صورونا في مختلف الصحف والمجلات وكأننا أعداء للمرأة ، مع أننا أشد حرصاً على احترامها والحفاظ على كرامتها . ثم سألني : هل قرأت في أي صحيفة خارج أفغانستان الرسوم الذي أصدره أمير المؤمنين في منتصف شهر جمادى الأولى (سبتمبر ١٩٩٨م) خاصاً بتحرير المرأة الأفغانية من التقاليد البالية التي حطت من كرامتها؟

قبل أن أخبره بأنني أشرت إلى خلاصة الرسوم في إحدى مقالاتي نقلًا عن صحيفة «كابول تايمز» ، سارع هو إلى القول : إن الملا محمد عمر مجاهد «حفظه الله» قال في مرسومه إن الإسلام حافظ على كرامة المرأة ولكن بعض التقاليد السارية في البلاد اعتدت على تلك الكرامة . وانطلاقاً من اقتناعه هذا ، فإنه منع بصورة قاطعة العمل بالتقليد الذي يقضي بأنه في حالة قتل أي أفغاني ، فإن عائلة القتيل تقدم امرأة أو أكثر إلى أسرة القتيل على سبيل التعويض والترضية لتجنب

الثأر وإراقة الدماء . . ورأى أمير المؤمنين أن هذا التصرف يعد منافيا لتعاليم الإسلام التي حافظت على كرامة المرأة، ومن ثم لا يجوز في ظلها أن تعامل على ذلك النحو، بحيث توهب وتستخدم كعوض أو غير ذلك. من المنطق ذاته أيضاً، فإن أمير المؤمنين منع إجبار المرأة التي يتوفى عنها زوجها على أن تتزوج من أسرته أو قبيلته، وكانت التقاليد تُعَدُّ زواجها من خارج هذه الدائرة عارا وخزيا. وقال مرسوم الملا محمد عمر إن مثل هذا الإجبار يتنافى مع تعاليم الإسلام، وإن الأرملة حرة في أن تتزوج من تشاء دون أن تلزم في ذلك بأسرة أو قبيلة معينة. ومن ثم فينبغي أن يوقف كل زواج من هذا القبيل، كما ينبغي أن يتوقف استخدام النساء كوسيلة للتعويض عن القتل. وفي حالة مخالفة المرسوم، فإن القضاة يتعين عليهم أن يوقعوا أشد العقوبات على المخالفين.

أضاف المولوي سعيد أن طالبان لا تفعل أكثر من تمسكها بتطبيق الشريعة، وموقفها ذلك يستفز كثيرين في الغرب، خصوصا في وسائل الإعلام. «ونحن نعلم أن قضيتهم ليست هي الدفاع عن المرأة، وإنما هي عداؤهم الدين للإسلام، إذ إنه هو الذي يتحكم في موقفهم. وهم لن يوقفوا حملاتهم، ولن يرضوا عنا إلا إذا صرنا ذيو لا ومقلدين لهم. والقرآن أخبرنا منذ ١٤ قرنا بأنهم لن يرضوا عنا إلا إذا اتبعنا ملتهم، حتى في غمط الحياة وطريقاتها».

وهو يختم قراءته لمرسوم الملا عمر قال: اكتب على لساني أننا ندافع عن كرامة المرأة لأننا نلتزم بتطبيق الشريعة الإسلامية، وإذا لم يعجبهم ذلك فنحن لسنا مستعدين للتخلي عن شريعتنا.

قلت: الذي أفهمه أن تطبيق الشريعة يقتضي أن تفتح مدارس البنات لا أن يصدر قرار بإغلاقها، إذ العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة كما ورد في الحديث النبوي. وما أفهمه أيضاً من مقاصد الشريعة أنه إذا كان البلد مدمرا ومخربا، كما هو الحال في أفغانستان الآن، فإن المصلحة تقتضي حث الجميع واستنفارهم للمشاركة في إعادة بنائه، وليس منع النساء من العمل والإبقاء عليهن في البيوت. ثم أضفت هل يمكن أن تشرح لي هذه التصرفات المناقضة لمقتضيات الشريعة وللعقل والمنطق؟

قال : عندي عدة ملاحظات على السؤال . الأولى : أن الحديث النبوي الذي أشرت إليه نعرفه ونحفظه على أنه يتحدث عن عَدُّ العلم فريضة على كل مسلم ، وليس فيه إشارة صريحة إلى المسلمة . ويرغم أننا تعلمنا طبقاً للقواعد الأصولية ، فضلاً عن اللغوية ، أن الإشارة إلى المسلم تشمل المسلمة أيضاً ، فإن ظاهره يعطي الفرصة لبعض المتأولين أن يقصروا فريضة التعليم على الرجال دون النساء . ونحن لسنا من هؤلاء بحمد الله .

الملاحظة الثانية : أننا نبرأ إلى الله من تهمة منع الإناث من التعليم ، لكن الصورة التي وجدنا عليها تعليمهن بعد الدخول إلى كابل لم تكن لترضي الله في شيء . فقد كان بعضه مختلطاً ، وكانت المناهج أبعد ما تكون عن شريعة الله . فلم تكن الفتيات يعرفن شيئاً عن دينهن ، ولم تكن تعنى بدورهن كزوجات وأمهات وربات أسر . أما مظاهر الفتيات وأوضاع هيئات التدريس ، بل ومباني المدارس ذاتها ، فذلك كله وجدناه يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر .

الملاحظة الثالثة : أننا لم نكتف بوقف التدريس في مدارس البنات ، ولكننا قررنا أن نعالج المشكلة من جذورها ، واخترنا أن نستفتي أهل العلم في أمور عدة ، سيساعدنا حسمها على استئناف تعليمهن على النحو الذي يلتزم بالشريعة ويرضي الله . من ثم ، فإننا وضعنا أمامهم مجموعة من الأسئلة للاجابة عنها من قبيل : هل تتعلم الفتاة في أي سن ؟ أم أنها تذهب إلى المدرسة حتى سن معينة ، وبعد ذلك يستحسن أن تتعلم في البيت ، خصوصاً إذا ما بلغت سن البلوغ والحيض ؟ وما العلوم التي ينبغي للفتيات أن يتعلمنها ؟ وهل يتم ذلك بواسطة معلمين من النساء فقط ، أم أن للرجال أن يشاركوا في التدريس أيضاً ؟ وما الزي المناسب للطالبة ؟ وفي أي الأماكن تقام مدارس البنات : على الطرق العمومية والميادين ، أم في أماكن أخرى تضمن لهن الستر وعدم التعرض للأذى من جانب الآخرين ؟



قلت : هل من رأيك مثلاً أن الفتيات ينبغي عليهن دراسة علوم دون أخرى ، أو أن تعليم اللاتي وصلن إلى سن البلوغ يمكن أن يتم في البيوت ؟
قال : لا نريد أن نستبق الأحداث ، فمثل هذه الأسئلة ما زالت معروضة للبحث

أمام العلماء . والذي لا خلاف عليه أن تعليم الإناث ضروري ، وهو فريضة إسلامية ، لكن الأسئلة المثارة تدور حول التفاصيل . ورأيي الشخصي أن الإناث لا يفيدهن أن يتعلمن كل العلوم . ومن الأجدى والأنفع أن يتعلمن ما يساعدهن على أداء وظائفهن في الحياة . أما فيما يتعلق بتعليم النساء في البيوت ، فهو أمر ليس مستبعدا تماما . وفي القرآن الكريم توجيه إلى نساء النبي عليه الصلاة والسلام يشير إلى هذا المعنى . فالآية ٣٤ من سورة الأحزاب تقول : ﴿وَأَذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ . .

قلت : إن الآية موجهة إلى نساء النبي ، وقد سبقتها آية أخرى تقول : ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب : ٣٢] . والأصوليون يقولون بأن قضايا الأعيان (التي تعلقت بشأن خاص) لا عموم لها . ثم إن ذلك كان في زمن لا توجد فيه مدارس ، وإنما النساء كن يذهبن إلى المسجد لتلقي العلم ، وإن النبي عليه الصلاة والسلام خصص لهن يوما .

قال : ما قلته صحيح فيما يتعلق بتوجيه الخطاب إلى نساء النبي ، لكن فقهاءنا قالوا بأن التوجيه عام لكل نساء المسلمين . أما ذهاب النساء إلى المساجد فهذا ليس ثابتا .

قلت : إن ثمة حديثا نبويا يدعو إلى ذلك صراحة يتمثل في قوله عليه السلام : لا تمنعوا إماء الله مساجد الله .

قال : هذا الحديث غريب ، ولم نسمع به !

قلت : هل لديك سند شرعي في التحفظ على قيام الرجال بالتدريس للفتيات ؟

قال : نحن ضد اختلاط الرجال بالنساء من حيث المبدأ . ومن يساوره شك في موقفنا عليه أن يتابع ما نشرته الصحف بخصوص قصة الرئيس كليتون ومونيكا لونيسكي ، التي لا أشك في أنها تتكرر بصورة أو أخرى في كل دائرة حكومية يختلط فيها الرجال بالنساء .

سكت مولوي سعيد لحظة ، ثم قال ضاحكا : لا أقول إنها تتكرر بالضبط ، لكن لاحظ أنني استخدمت مفردات مثل : بصورة أو أخرى !

أكمل قائلا: الدليل الشرعي موجود. ففي سورة الأحزاب أيضاً، في الحديث إلى نساء النبي توجيه يقول: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]. ثم أضاف: إذا كان مثل هذا التحذير وجه إلى نساء النبي ﷺ، ألا ينبغي أن نأخذه على محمل الجد، ونضربه في مائة، حين يتعلق الأمر بعمامة المسلمات والفتيات الصغيرات والمراهقات؟ - وهو الأمر الذي يؤيد وجهة نظرنا في ضرورة الاحتياط ومنع الرجال من التدريس للبنات، حتى لا يطمع فيهن الذي في قلبه مرض منهم.

قلت: هل آيات سورة الأحزاب هي التي دفعت قيادة طالبان إلى منع النساء من العمل وإلزامهن بالبقاء في البيوت؟

تلقت مولوي سعيد حوله، وأشار إلى أحد مساعديه طالبا إحضار مصحف، وحين جاء به قبله ثم قلب أوراقه وتوقف عند سورة «الأحزاب» وقرأ الآيات من ٣١ إلى ٣٤، وفيها الآية التي تقول: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣]. ثم توقف وقال: هذا التوجيه حاسم ولا يحتمل تأويلاً ولا جدلاً. فالنساء مكانهن البيوت طبقاً لذلك التوجيه الشرعي.

تذكرت على الفور عبارة ما زلت أحفظها، كتبها الشيخ محمد الغزالي في مؤلفه «قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة»، وقال فيها: لو نجح أهل الدين في تولي السلطة لغلقت على النساء الأبواب، ولم ير وجه واحدة منهن! كان الشيخ يتحدث عن الغلاة في الجزائر، ولم يخطر على باله أن ذلك سوف يتحقق على أيدي طالبان في أفغانستان.

قلت لنائب وزير التعليم: ذلك أيضاً توجيه يخص نساء النبي ﷺ بصريح العبارة الواردة في النص القرآني. يؤيد ذلك أن نساء المسلمين في العصر النبوي لم يقرن في بيوتهن. بل إن أم المؤمنين السيدة عائشة زوجة النبي ﷺ خرجت من بيتها وشاركت في القتال في واقعة الجمل. وثابت في كل كتب السيرة والتاريخ أن نساء المسلمين في ذلك العصر وجدن في كل أنشطة المجتمع، من المسجد إلى السوق إلى ساحة القتال. وسألته: ألم تسمع بأن سيدنا عمر بن الخطاب عين امرأة هي «الشفاء» لتولي أمور الحسبة على سوق المدينة؟

قال: لم أسمع بهذا الخبر، وعلى كل حال فلك أن تُعَدَّها نقطة خلافية بيننا. أنت تقول بأن الآية والتكاليف موجهة إلى نساء النبي ﷺ، ونحن نقول إنها تسري على المسلمات كافة. وهذا ليس رأيي الشخصي وحدي، ولكنه رأي علماء أفغانستان الثقات.

أضاف: أنت تقول إن إعمار أفغانستان الآن يحتاج إلى جهود النساء العاملات، وهذا صحيح من الناحية النظرية والمنطقية. لكنك لو رأيت الواقع الأفغاني في كابول خاصة لغيرت رأيك. فالمسألة بالنسبة لنا لم تكن التزاما بالتوجيه الشرعي فقط، لكنها أيضاً كانت خطوة باتجاه درء مفاسد كثيرة؛ لأن كابول شاع فيها فساد كثير خلال السنوات الماضية. وللأسف، فإن سنوات الحكم الشيوعي وما بعدها لم تكن سنوات استبداد وخروج على حكم الشرع فقط، ولكنها كانت أيضاً سنوات تحلل وانهيار في القيم والأخلاق. وقد كان الاختلاط في الدوائر وأماكن العمل المختلفة أحد أسباب ذلك التحلل. ولذلك فإنه حتى لو كان الشرع يبيح للنساء العمل خارج البيت، فإن ظروف النساء التي شهدناها تقدم مسوغاً كافياً لمنعهن من القيام بمثل تلك الأعمال، سداً للذريعة وترجيحاً للمصلحة على المفسدة. ولا تنس أن قرار أمير المؤمنين لم يفصلهن من أعمالهن، وإنما أبفاهن في البيوت معززات مكرمات، على أن تصرف لهن رواتبهن، حتى لا يتسبب ذلك في الإضرار بالأسرة في موردها.



قلت: ملف تعليم النساء واشتغالهن في الوظائف العامة خارج البيت تم تجاوزه في العالم العربي منذ نصف قرن أو أكثر، فقد عارض نفر من العلماء في منطقة الخليج والجزيرة فتح مدارس للبنات في الثلاثينيات، ولكن التاريخ أخذ مساره الطبيعي فأنشئت المدارس ودخلت البنات وتخرجن، وأصبحن جزءاً فاعلاً في المجتمع بدرجة أو أخرى. وحين كان بعض علماء منطقة الخليج والجزيرة يعارضون فتح مدارس للبنات، كانت وزارة المعارف الأفغانية قد بدأت في إنشاء مدارس البنات (عام ١٩٤٦)، بل وأنشأت جامعة كابول أول كلية للبنات عام ١٩٤٨. غير

أن الوضع انقلب الآن، وأعاد طالبان أفغانستان إلى ما كانت عليه أقطارنا قبل نصف قرن، حتى بدت وكأنها تمضي في اتجاه معاكس للتاريخ!

قال : علماؤكم فجلهم ونقدتهم . وقد تعلمنا منهم الكثير ، لكن الذين أشرت إليهم كانوا ضد تعليم البنات ، بينما علماؤنا لا يقولون بذلك . هم مع تعليمهن ولكن في ظل شروط وضوابط معينة ، إذا توفرت فمن الطبيعي أن تفتح مدارس البنات بعد ذلك . والذي يشغلنا ليس السؤال عما إذا كنا مع التاريخ أو ضده ، وإنما هو : هل ما نفعله مطابق للشرعية أم لا ؟ وإذا كان هناك أناس يهتمون بالتاريخ ، فإننا في طالبان نهتم برضا الله سبحانه وتعالى وحده .

* قلت : هل صحيح أنكم أغلقت المدارس المدنية ، وركزتم على التوسع في المدارس الدينية؟

- قال : الأمر ليس بهذه الصورة ، لأنه كانت لدينا مشكلة في المدارس العصرية (المدنية) ، وهي أن مناهجها كانت خليطا من بقايا عهود ثلاثة : المرحلة الملكية - المرحلة الشيوعية - مرحلة المنظمات الجهادية . فضلا عن اختلاف توجهات كل مرحلة ، فمن الثابت أن كل تلك المراحل لم تكن لتهمم بالثقافة الإسلامية . ولذلك فقد وجدنا أنه من الضروري إجراء مراجعة شاملة لكل مناهج التعليم ، بحيث يتم توحيدها من ناحية ، وإغناؤها بالثقافة الإسلامية من ناحية ثانية .

* ماذا فعلتم؟

- خلال العام الماضي جمعنا خبراء التعليم ومسؤولين في الولايات كافة ، وتدارسنا المشكلة ، ثم خالصنا إلى وضع برنامج موحد للمدارس الدينية والعصرية في كل المرحلة الابتدائية ، أي من الصف الأول وحتى السادس ، وبعد ذلك تركنا للطالب مهمة الاختيار بين الاستمرار في الدراسة الدينية أو التحول إلى الدراسة العصرية . وفي الوقت ذاته أضفنا إلى مناهج المدارس العصرية بعض مواد الثقافة الإسلامية التي لا غنى عنها لأي متعلم في مجتمع مسلم . ولأن وضع المدارس الدينية مستقر ، ولأنه حدث توسع فيها بعد وصول طالبان إلى كابول وتمكنهم من السلطة ، في حين أن وضع المدارس العصرية لا يزال قلقا ولم يستقر بعد ، فقد تصور البعض أننا نتجه إلى التوسع في المدارس الدينية وتصفية المدارس العصرية .

* ما الذي يوقف تنفيذ المناهج الجديدة التي وضعتها؟

- المشروع الذي أعدناه أرسلناه إلى أمير المؤمنين في «قندهار»، وقد أحاله إلى قاضي القضاة لدراسته. ومعلوماتي أنه أعيد مرة أخرى إلى أمير المؤمنين بعد انتهاء الدراسة، وما زلنا في انتظار موافقته عليه، قبل تعميمه وإدخاله إلى حيز التنفيذ.

* هل توافقي على أن المدارس الدينية هي الأكثر استقرارا الآن، ولذلك فإن عددها في تزايد مستمر، بينما المدارس العصرية أو المدنية لا يزال وضعها معلقا، الأمر الذي أسهم في تعثرها وتقليص عددها؟

- هذا صحيح، ولكنه وضع مؤقت لن يستمر طويلا.

(٨)

٣٠٠٠ ملأ يراقبون المنكرات

فشلت في دور المصلح الذي حاولت القيام به حين التقيت كلا من الوزير المسئول عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حكومة طالبان، وقاضي الحدود الشرعية في كابل. حاولت أن أقنع الاثنين بأن ظروف البلد الذي دمرته الحرب تفرض على كل منهما أن يفكر بطريقة مختلفة، بحيث ينظر إلى الواقع جيداً ويرتب أولوياته في ضوء إدراكه لحقائق ذلك الواقع وخرائطه ومصالحه العليا.

فشلت في إقناع وزير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأن إطلاق طاقات المجتمع وشحن همته للبناء والتعمير أهم من إطلاق اللحي. كما فشلت في إقناع قاضي الحدود بأن قطع دابر الفقر أهم وأولى - وأوجب شرعاً - من قطع أيدي الفقراء السارقين. أدركت أن الرجلين معذوران، ليس فقط لأنهما اتصلتا بالكتب ولم يتصلا بالواقع، ولكن أيضاً لأن فحوى كلامي كان يمثل دعوة لكل منهما لكي يغلق مكتبه ويبحث لنفسه عن عمل آخر؛ الأمر الذي لم أستغرب معه أن أيا منهما لم ينصت إليّ حين رددت تلك الأفكار، وكان كل ما قلته في هذا الصدد يقابل بإجابات مقتضبة أو بهزة رأس لا معنى لها، أو بصمت وتجاهل تامين!

مولوي كلام الدين هو القائم بأعمال وزير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهو رجل مديد القامة، تغطي لحيته السوداء العريضة كل رقبة وجزءاً من صدره، وعمره ٤٨، أو ٤٩ عاماً على حد قوله. وله ستة أبناء وبنات. كان في السابق أحد القادة الميدانيين في حركة انقلاب إسلامي، وهي التي يقودها مولوي محمد نبيه محمدي. وشارك في الوساطات التي بذلها نفر من المجاهدين لتحقيق الوفاق بين المنظمات المتقاتلة، وحين لم تكلل تلك الجهود بالنجاح، فإنه فعل ما لجأ إليه غيره من القادة الذين أثار استياءهم ذلك الاقتتال. فتركوا الجميع والتحقوا بحركة طالبان.

ولأنه أكمل تعليمه الديني، فإن زعيم الحركة اختاره قائما بأعمال وزير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حين دخلت قواته كابول في عام ١٩٩٦ م، ومنذ ذلك الحين وهو يمارس صلاحياته في قيادة كتيبة محاربة المنكرات بصورها كافة.

ذهبت إليه في مسكنه، الذي هو بيت من طابقين خصصته له الحكومة، وسلمته إليه، وهو نصف مدمر وبغير أثاث. كان عمال البناء قد أقاموا الجدران وأصلحوا الدرج وأحكموا بعض النوافذ، ولم يكن هناك مكان يمكن الجلوس فيه بهدوء سوى سطوح البناية. وضعوا بساطا على الأرض، وأتوا ببعض المساند والحشايا، وقالوا لنا: تفضلوا.

سألته: ماذا تفعلون بالضبط؟

قال: كل ما نفعله أننا نحث الناس على الخير، متمثلا في الانتظام في الصلوات وحسن السير والسلوك والاحتشام في المظهر والبعد عن الفواحش، وننهاهم عن فعل ما يحظره الشرع وينكره. إن شئت فقل إننا ننصح الناس ونبلغهم بكل ما هو خير، وننهاهم عن معصية الله ورسوله.

حين سألته عن ضوابط تحديد ما هو معروف وما هو منكر، قال إن الحلال بين والحرام بين، وما هو مشتبه أو ملتبس بينهما يرجع فيه إلى العلماء في البلاد ليقرروا وجه الصواب والخطأ فيه.

سألته عن نظام العمل في وزارته. وكيف تمارس عملية الأمر والنهي. قال: إن أوضاع الوزارة لم تتشكل بعد بصورة نهائية. أما العاملون بها فعددهم ٣٦٠٠ شخص، ٨٠٪ منهم من خريجي المدارس الدينية المنتسبين إلى حركة طالبان، والباقيون موظفون إداريون. كل مقاطعة أو ولاية لها مسئول، وفي كل وزارة مندوب، بما في ذلك وزارة الدفاع. وهؤلاء المندوبون يفترض أنهم يعرفون جيدا حدود الحلال والحرام. وبالتالي حدود ما يؤمر به أو ينهى عنه. فضلا عن ذلك فإن الوزارة تزودهم بين الحين والآخر بالتوجيهات التي تساعد على أداء مهمتهم في رعاية حدود الله، وبالقواعد المنظمة لمساءلة أو لحساب الذين يرتكبون المنكرات.

* مثل ماذا؟

- قبل أن أضرب الأمثلة أنبّه إلى أن الأمر بالمعروف عندنا مقدم على النهي عن المنكر، وأن نصيح الناس وإرشادهم وتبليغيهم مقدم على حسابهم أو معاقبتهم. وغاية مرادنا أن تتزايد أعداد أهل المعروف وأن تتراجع المنكرات إلى الحد الأدنى.

حين تحدث عن الضوابط والتعليمات قال إن من بينها مثلاً أن حبس النساء ممنوع، وإذا ما ارتكبت امرأة منكراً فإن وليها هو الذي يحاسب، زوجها كان أم أباً. من بينها أيضاً أن توقيع العقاب على المخالف لا يتم عند وقوع المخالفة للمرة الأولى، وإنما ينبغي أن ينصح مرتين، وفي الثالثة يوقع عليه العقاب.

* ما العقاب؟

* يتراوح بين الزجر، والضرب «بالدرة»، والحبس. (الدرة قطعة من الجلد (أقرب إلى اللسان) طولها حوالي ٤٠ أو ٤٥ سم، وعرضها ستة سنتيمترات، مثبتة في مقبض من الخشب يملأ الكف).

* ما الحالات التي تستخدم فيها الدرة، وتلك التي عقوبتها الحبس؟

- من يخالف القرار الذي يمنع استخدام الموسيقى مثلاً يعاقب بالدرة. أما عدد الضربات التي توقع على المخالف فإنه يترك لتقدير المولوي المسئول في المنطقة حسب الحالة التي أمامه. وتارك الجماعة في الصلاة بغير عذر يحبس لمدة يوم واحد. أما تارك الصلاة فإنه يحبس لمدة عشرة أيام.

أضفت: وحليق اللحية يحبس إلى أن تطول لحيته.

استدرك على قائل: هذا غير صحيح، وما قيل في هذا الصدد مجرد شائعات. والصحيح أنه يحبس ما بين يوم وعشرة أيام حسب الحالة.

ملحوظة: لم أشأ إخباره بأنني أحتفظ بنص البيان الذي صدر في ١٧/١٢/١٩٩٦م، وتضمن قائمة بالنواهي والمحظورات، وكانت إحدى موادها تقضي بأنه بعد ٤٥ يوماً من إذاعة القرار، فإن أي شخص يحلق لحيته أو يقصها سوف يتم حبسه ويظل محتجزاً حتى تنبت لحيته. وكان هذا التباين أحد الشواهد

الدالة على حالة الارتجال الذي يتسم به الكثير من قرارات طالبان . فالقرار الذي صدر بالأمس ليس بالضرورة حاسماً ولا قاطعاً ولا هو آخر كلام . وإنما يمكن العدول عنه أو إبطاله فيما بعد ، إما لصعوبة تنفيذه في الواقع ، وإما لتغير الظروف الذي اقتضى صدوره . وقد أيدني بعض الأصدقاء الأفغان في أن قائمة المحظورات التي صدرت بعد دخول كابول في ١١ / ٢٧ ، تأثرت بأجواء الحماسة التي سادت آنذاك ، وبعضها بطل العمل به مثل منع خروج النساء من بيوتهن بغير محرم .

أضف المولوي كلام الدين أن القاعدة المعمول بها تلخص في تعميم التبليغ على الناس بأن إطلاق اللحية يمثل واجبا شرعيا يجب أن يلتزم الجميع به . وفي الولايات أو المدن التي تدخلها قوات طالبان يجهل الناس ستة أشهر بعد التبليغ ، ثم يحاسب المخالفون بعد ذلك .

✽ ما وسائلكم في ملاحقة المنكرات التي يمارسها الناس؟

ـ نحن لا نتجسس على الناس ؛ فذلك أمر منهي عنه شرعا . كذلك ، فإننا لا ندخل بيوت أحد ؛ فكل واحد حر في بيته ، والله يحاسبه على ما يفعله إذا ارتكب ما يشين . أما ما يهمنا فهو المنكرات الظاهرة في الشوارع والأماكن العامة . ونحن نرى أن من مسئوليتنا محاربة تلك المنكرات لأنها تسيء إلى المجتمع الإسلامي الذي ننشده ، فضلا عن أن سكوتنا عليها هو بمثابة تشجيع على شيوع المنكرات . وهو ما نربأ بأنفسنا عنه .

أضف : مندوبونا الموجودون في كل بلد أدرى بما يجري فيه ، وهم يلاحظون أوضاع المجتمع سواء من خلال عناصر طالبان التي تطوف بالسيارات بين الحين والآخر في الشوارع ، أو من خلال ما يتلقونه من بلاغات يتم التحقيق فيها أولا بأول . وكما قلت ، فإن النصيح والإرشاد هو أول ما نلجأ إليه ، والعقاب هو الحل الأخير الذي يستخدم بعد فشل النصيح . لأن آخر الدواء الكي كما يقول العرب .

□

قلت : الذي أعرفه أن أول الشروط في المنكر الذي يتعين النهي عنه أن يكون من الأمور التي لا مجال للاجتهاد فيها ، وأن ما اختلفت فيه آراء المجتهدين لا يجوز

النهى عنه ولا تغييره . أعرف أيضاً أن هناك قواعد لتغيير المنكر ، منها التدرج والترقى بالناس خصوصاً فيما يتعلق بالعادات والسلوك الاجتماعي . وقد حرم الله الخمر على ثلاث مراحل أو أربع في رأي البعض . ومنها أنه يجب النظر في المنكر وفي تداعيات النهي عنه ، فإذا أدى النهي إلى وقوع منكر أشد أو أكبر ، فالإبقاء على الضرر الأدنى أهون من استقبال الضرر الأكبر . وأنا أخشى أن يكون شبابكم الذين يتولون الأمر على غير إحاطة كافية بمثل هذه الشروط والحسابات . (العبارة الأخيرة قلتها على سبيل التأدب ، لأنني كنت مقتنعا بأن المشكلة ليست مقصورة على الشباب ، ولكن قلة المعرفة بالقواعد الأصولية الحاكمة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تشمل الكبار أيضاً) .

قال : نحن لا نهى عن شيء مختلف فيه شرعاً .

قلت : إطلاق اللحية فضيلة وليس واجباً شرعياً ، والموسيقى والغناء مثلاً مما يجيزه البعض ويحرمه البعض الآخر ، أي أنه محل خلاف .

قال : عند علمائنا ، مثل هذه الأمور لا خلاف عليها . فاللحية واجبة والموسيقى والغناء والتصوير من المحرمات .

وإذ عدّ أن النقطة الأولى قد حسمت ، فإنه انتقل إلى النقطة الثانية قائلاً : التدرج الذي تقول به كان مطلوباً حينما كان الناس حديثي عهد بالإسلام ، أما في زماننا فالأمر مختلف ، ولم يعد شبح الكفر والشرك يهدد بلاد المسلمين . ولذلك فلا سبيل للترخص أو التدرج في التكليف ، وإن ظل الرفق والحكمة والموعظة الحسنة في مخاطبة الناس من الأمور الواجبة في كل حال طبقاً للتوجيه القرآني .

قلت : إن التدرج سنة من سنن الإسلام ، فضلاً عن أنه أقرب إلى الطبيعة البشرية ، ومن ثم فهو ليس سمة مطلوبة في مرحلة بذاتها أو في أخرى ، وإنما هو نهج في الإصلاح ماضٍ إلى يوم القيامة .

رد باقتضاب : ليس هناك ما يضطرنا إلى الترخّص في ديننا .

قلت : يلح عليّ خاطر منذ البداية لا أستطيع كتمانها ، وهو أنكم مشغولون

بالكثير من الأمور البسيطة والصغيرة، التي تدور حول مظاهر الناس ولعب الورق وأشرطة الموسيقى وغسيل النساء للثياب على ضفاف الأنهار، في حين أن في البلاد منكراات جسيمة هي الأولى بالاهتمام والرعاية، على الأقل في المرحلة الراهنة. هناك الفقر والدمار والبطالة والمتسولون والمشوهون وارتفاع نسبة الأمية. . وتلك منكراات تشين المجتمع الإسلامي بأكثر مما تشينه تلك المنكراات التي تشغلون أنفسكم والناس بها.

قال : القضايا الكبيرة التي تتحدث عنها تدخل في اختصاص حكومة الإمارة ، لكن الدور الذي نقوم به مقصور على الشق الاجتماعي بالدرجة الأولى . ونحن لا نستطيع أن ننتظر حتى ينتفي الفقر وتنعدم البطالة ويختفي المتسولون ، ثم نبدأ بعد ذلك عملنا ؛ لأننا لو فعلنا ذلك لساعدنا على انتشار المفااسد، وعندئذ يصبح من العسير إصلاح ما تقول عنه إنه أمور صغيرة، الأمر الذي قد يخسرنا كل شيء : القضايا الصغيرة والكبيرة في آن واحد .

قلت : ليس هذا ما أعنيه ، وإنما أزعم أن مراقبة سلوك الناس ومظاهرهم لا تدخل في اختصاص أي دولة حتى وإن كانت إسلامية ، تستثنى من ذلك حالة ما إذا أدى ذلك السلوك إلى العدوان على القانون أو على حقوق الآخرين . والجانب الأكبر من المهام التي تقومون بها يمكن إنجازها على نحو أفضل عن طريق الإعداد والتربية . وتلك مسألة تحتاج إلى نفس طويل ، ولكن الاستعجال في قطف الثمار هو الذي يؤدي إلى تحميل الدولة بما لا ينبغي أن تتحمله . في حين أنها لو صرفت جهدها إلى معالجة المنكراات العامة والكبيرة التي أشرت إلى بعض نماذجها لكان ذلك أنفع للناس .

قال بملل ظاهر : نحن نؤدي واجبنا بما يرضي الله ، وفي حدود ما فهمناه واستوعبناه من دراسااتنا الشرعية . ثم أشار إلى واحد من الجالسين لكي يحضر له شيئاً من الطابق الأرضي ، تبين أنه كتاب صغير مكتوب باللغة «الأردية» (السائدة في باكستان) ، يتحدث عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . أشار إلى الكتاب وقال : الذي تعلمناه أن المنكراات واحدة ، لا فرق بين ما هو عام فيها وما هو خاص . والنهي عن تلك المنكراات واجب الجميع . وهو أوجب على الحكام وأولي

الأمر . وإذا كان لدى علمائكم كلام آخر في الموضوع فإننا نتمنى أن نطلع عليه ونستفيد منه .

شكرته ووعدته بأن أبعث إليه بنماذج من كتابات فقهاءنا في الموضوع .
وانصرفت لكي أواصل الحوار مع الرجل الذي يخيف اسمه كثيرين ، ولا يجلس بين يديه إلا من كان متهما في اقتراف منكر من الوزن الثقيل !

□

كان موعدي مع مولوي سيد عبد الرحمن أغا رئيس المحكمة النظامية ، التي تنظر في جرائم الحدود . ذهبنا إليه في مكتبه الذي يقع داخل إحدى البنايات الملحقة بمجلس الوزراء في عهد الملكية . مقر المجلس لا يزال يحتفظ بآثار الأبهة والفخامة ، وأمام بابه الرئيسي كانت هناك سيارة «كاديلاك» سوداء نامت عجالاتها وظهر التلف على مقاعدها ، وقال لي المرافق إنها تخص الملك محمد ظاهر شاه ، وإن زجاجها وأبوابها من النوع المضاد للرصاص .

دخلنا إلى البناية المجاورة للمقر ، التي كان شباب طالبان يتناثرون عند مدخلها . سرنا في ردهة ثم وقفنا أمام باب كتبت عليه بخط اليد عبارة «د نظامي محكمي مقام» . أذن لنا بالدخول ، فوجدنا أنفسنا في قاعة مستطيلة مفروشة بالبسط ، على يمين الباب أريكة مغطاة بالأوراق المتناثرة . وكان واضحا أنها مستخدمة كطاولة ، ولا تستعمل للجلوس ، لأن حشايا مستطيلة رصت بامتداد أضلاع الحجرة ، وقد وضعت فوقها المساند والوسائد . على الجدار الذي يواجه الداخل علق سيف بلون فضي وسط «درتين» عن يمين وشمال ، وتحتهما جلس في صدارة الحجرة رجل مهيب الطلعة ، اكتشفت أنه فارغ الطول حين وقف يحيينا ، وعرفت أنه مولوي سيد عبد الرحمن ، الذي لا يتمنى أحد في كابول أن يقف أمامه يوما ما .

أثار فضولي منظر السيف والدرتين ، فكان سؤالي الأول عنهما . ضحك مولوي سيد وقال في هدوء ، إن السيف ليس للاستعمال ، وكذلك الدرتان ، ولكنها رموز «لعدة الشغل» . وأشار إلى الدرتين وقال إنهما وفيرتان في الأسواق ، وإن سعر الواحدة لا يتجاوز عشرة دولارات على أحسن تقدير !

كان الرجل البالغ من العمر ٣٣ عاما بشوشا وضاحكا، على عكس وزير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولاحظت حين تأملت أنه شعره ينسدل على كتفيه متسربا من تحت عمامته البيضاء. كما استلقت نظري أنه يعلق مسدسا على جانبه الأيمن، عرفت منه أنه لا يفارقه، وأنه اعتاد عليه منذ سنوات القتال. ولمحت في ركن الحجرة ثلاثة مدافع رشاشة خفيفة. وأدركت من رؤية المنظر أن المكان الذي نحن فيه هو قاعة المحكمة، ولم يخب ظني، لأن مولوي سيد قال إنه يستجوب الشهود ويحقق مع المتهمين في القاعة ذاتها، التي هي مكتبه ومجلسه في الوقت ذاته.

سألته عن كيفية أدائه لمهمته، فقال: إن قضايا الحدود تحول إليه مرفقة بالتحقيقات التي تم إجراؤها في كل قضية، وإنه يستفيد من تلك التحقيقات، ثم يتولى من جانبه استكمالها عن طريق سؤال المتهم والاستماع إلى الشهود بعد الاستيثاق من عدالتهم.

قلت: هل يسمح للمتهمين بالاستعانة بمحاميين للدفاع عنهم؟

قال: هذا نظام غربي لا شأن لنا به. ووسائل التثبيت في الشريعة محصورة في الإقرار والشهادة.

قلت: حتى إذا كان نظام المحاماة غربيا فذلك لا يقدح فيه، ولا ينبغي أن يكون مسوغا لاستبعاده. وذكرته بأن الساعة التي في يده والمسدس الذي يعلقه على جانبه والهاتف الذي أمامه، هذه كلها منتجات غربية يستخدمها لأنها مفيدة. ثم قلت إن الشهادة والإقرار إذا كانتا قد ذكرتا في القرآن، فذلك لأنهما كانتا الوسيلتين المتاحتين والمعروفتين في الأزمنة السابقة. والوسائل لا تلزمنا لأنها متغيرة، والتزامنا الأساسي هو بالهدف المتمثل في العدل، وكل مستحدث من شأنه أن يؤدي إلى بلوغ ذلك الهدف، يصبح مطلوبا، بل يعد الأخذ به واجبا.

قال: نحن ملزمون بما جاء في القرآن ولا نستطيع أن نغيره أو نضيف عليه.

قلت: هل تأذن لي بأن أسجل تحفظا على فكرة تطبيق الحدود في ظروف أفغانستان الراهنة.

استغرب ما سمعته ، فسألني والابتسامة لم تفارق وجهه : هل تريد أن تقول ما يردده الآخرون من معارضي تطبيق الحدود الشرعية ؟!

قلت : الفرق بيني وبين من ذكرت أنهم يعترضون على التطبيق من حيث المبدأ ، أما اعتراضه فهو منصب على الظرف والتوقيت فقط ، أما المبدأ فأنا مسلم به . والذي أعرفه أن الحدود كانت من آخر ما نزل في الإسلام ، وأنها جاءت بعدما توافر للمجتمع الإسلامي مقومات بنائه ، ومن ثم فتطبيقها له شروط . وسيدنا عمر لم يطبق الحد على من سرق في عام المجاعة . وأحسب أن خصوصية الظرف الذي تمر به أفغانستان الآن تقربه من مشهد المجاعة ، الأمر الذي يستوجب التريث في تطبيق حد السرقة على الفقراء على سبيل المثال ، بحيث تكرر الجهود أولاً لاستئصال الفقر .

قال : تطبيق الحدود ينبغي أن يتم في كل وقت . وقد ذكرت في القرآن لكي تطبق لا لكي تعطل تحت أي ظرف . ثم إن تعطيل الحدود سيؤدي إلى زيادة الجرائم . وإذا كان الذين تحدث عنهم يسرقون لأنهم فقراء ، فلماذا يرتكبون جرائمهم في الليل ؟! ولماذا لا يستجدون الناس لكي يحصلوا منهم على ما يريدون ، بدلاً من اللجوء إلى ارتكاب الجرائم ؟

قلت : كم عدد جرائم الحدود التي نفذت في كابول خلال العامين الأخيرين (من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨) ؟

قال : أحب أن أذكر أولاً أنني أبذل كل جهدي لتبرئة الناس ، وأفسر الشبهات دائماً لصالح المتهمين . وخلال الستين نفذنا ١٧ حالة قطع يد ورجل بالنسبة للصمصام الذين ثبتت إدانتهم . و٣ حالات قطع لليد اليمنى والرجل اليسرى في جرائم قطع للطريق . وعشر حالات قصاص في جرائم قتل . وخمس حالات زنا و٣ حالات شرب خمر .

قلت : في عقوبة الزنا ، هل تم الرجم أم الجلد ؟

قال : العقوبة كانت الجلد مائة مرة لأن المتهمين كانوا غير محصنين . وفي شرب الخمر كان الجلد أربعين مرة . ثم أضاف : في حالات القطع فإن المتهم الذي تثبت

عليه الجريمة يتم تخديره أولاً ثم ينفذ فيه الحد، وعادة ما تنفذ الحدود علناً يوم الجمعة أمام الناس في مقر إستاذ العاصمة، لكي تكون العقوبة عبرة للجميع .

قلت : هل تعتقد أن الله سبحانه وتعالى يرضى بأن تنفذ حدوده على هذا النحو، بينما المجتمع لم تستقر أحواله الاقتصادية والاجتماعية بعد، ولا يزال يعيش وضعاً شاذاً لم تنجح طالبان حتى الآن في توفير متطلباته الأساسية؟

قال : نحن نحاول التصرف بما يرضي الله ، وتلك غايتنا في نهاية المطاف .

سألت مولوي سيد، كما سألت مولوي كلام الدين عن المنكر والجريمة في تعاطي الأفيون وزراعته، وكان لهما كلام فضلت أن أضمه إلى حكاية المخدرات في أفغانستان، التي تستحق منا وقفة خاصة .

(٩)

عندما يكون الأفيون هو الحل!

يصاب المرء بالدهشة لأول وهلة ، حين يجد أن حركة طالبان منعت التصوير والموسيقى بدعوى أنها من المنكرات المحرمة شرعا ، بينما أباحت الأفيون ، ولم تر وجهها لتحريمه ! شغلني هذا اللغز المحير ، حتى إنني ما وجدت فرصة للتساؤل عن تفسير للمفارقة فيه إلا واهتبلتها ، الأمر الذي جمع عندي ردودا عدة أحسبها تحتاج إلى أن تقرأ بعناية واهتمام .

لا يشرف المسلمين بطبيعة الحال أن تكون الإمارة الإسلامية الوحيدة في زماننا هي المنتج الأول للأفيون والمصدر الأول له في العالم بأسره . فصدارة من هذا القبيل لا تختلف كثيرا عن حالة زعيم العصاة الذي تنشر الصحف أخباره على الصفحات الأولى ، ليس لأنه مهم ، ولكن لأنه شديد الخطورة ومطلوب للعدالة بالخاص . إن شئت فقل إنها صدارة اكتسبتها أفغانستان الإسلامية من الباب الغلط ، وهي بغيرها أفضل وأكثر احتشاما واحتراما .

حين قلت هذا الكلام في أكثر من لقاء بمدينة كابل وقندهار ، كنت أسمع ردا واحدا يدعوني إلى عدم التعجل في الحكم ، والصبر لحين معرفة الحقائق ، فلربما كان من شأن ذلك أن يخفف من قسوة حكمي على المسألة .

أحد الأطباء الأفغان العاملين في منظمة الصحة العالمية ، وقد عاش التجربة كلها في كابل ، اسمه دايم كاكار ، قال لي إنه يعلم جيدا أن الأفيون سبب جرمية ، ولكن هناك واقعا في أفغانستان يضغط على الناس ويحاصرهم ، ويضطرهم للجوء إلى زراعتهم . والتفكير في المسألة لا ينبغي أن يكون بناء على خيار نظري بين ما هو حسن وما هو شرير ، بينما الوضع في أفغانستان لا يحتمل خيارا من هذا القبيل ؛ لأن كل

خياراتنا العملية الجارية الآن هي بين سيئ وأسوأ وبائس وأشدّ بؤساً . ونحن نعلم أن زراعة الأفيون عمل شرير ، لكن منعه من شأنه أي يحدث شروراً أكبر .

عندما سألته : كيف ؟ قال : هذا بلد يعتمد على الزراعة منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد . والقبائل الآرية التي سكنت المنطقة في ذلك الوقت لم يكن لها من عمل سوى الزراعة وتربية الحيوانات . وتاريخياً ، فإن القمح والذرة والشعير كانت من أهم المحاصيل الزراعية التي ينتجها الأفغان . أما الماشية والأغنام خاصة ، فهي أوفر ما تكون في البلاد . وبسبب ظروفها الطبيعية والمناخية ، فإن الأراضي التي كانت صالحة لزراعة الطباقي (الدخان) بلغت مليونين ونصف مليون هكتار . وفي هذه الأراضي ، لجأ البعض قبل عدة عقود إلى زراعة الحشيش والأفيون ، بحسبان أن العائد فيها أكبر من غيره من المحاصيل .

أضاف صاحبنا الطبيب : خلال العشرين سنة الأخيرة ، منذ بدأ الصراع على أرض أفغانستان مرة بين الشيوعيين وغيرهم (بعد الانقلاب على الملكية) ، ومرة ثانية بين القوات السوفيتية المحتلة والمجاهدين ، ومرة ثالثة بين المجاهدين أنفسهم ، دمرت أشياء كثيرة في البلاد ، وكان الاقتصاد أحد الضحايا ، الصناعة توقفت والتجارة تراجعت وكسدت ، وموارد الرزق تراجعت بشكل عام ، وحتى الزراعة نالها من الضرر جانب لا ينبغي الاستهانة به . فثمة مساحات كبيرة أضررت خصوصاً حينما لجأ السوفيت إلى سياسة الأرض المحروقة ، وهم يلاحقون المجاهدين أو يحاصرونهم ، أو حين كانوا يعاقبون القرى التي وقفت ضدهم وأيدت المجاهدين أو كانت تحت سيطرتهم . ليس ذلك فحسب ، وإنما أحدثت الحرب أضراراً أخرى كبيرة بالزراعة أدت إلى تدمير المصارف ومجاري المياه .

قال : حين دمر اقتصاد البلاد وأصيب بالشلل ، وفي ظل الغلاء الذي عم البلاد ، فقد كان الناس بحاجة إلى موارد من أي مصدر لكي يقابلوا بها أعباء الحياة والتزاماتها . ولم يكن أمامهم سوى التوسع في زراعة الأفيون والحشيش . وبعد أن كان الذين يزرعون هذين المحصولين هم كبار التجار الطامعين في الثراء ، تحول إليها المزارعون العاديون لكي يسدوا احتياجاتهم الحياتية العادية . ليس هذا فحسب ، بل إن موظف الحكومة أصبح راتبه يعادل أربعة أو خمسة دولارات في الشهر ، ولا

يقبضه بانتظام لأن الرواتب كانت تنقطع أحيانا لمدة شهرين أو ثلاثة. أمثال هؤلاء الموظفين، وأكثرهم لهم أسرهم وأطفالهم، أصبحوا يعتمدون في معيشتهم على أهليهم في القرى، أي صاروا عبئا على غيرهم. ومن ثم احتاج الأهل إلى مزيد من الموارد لإعاشتهم، وفي أحيان كثيرة فإن أمثال هؤلاء الموظفين تركوا المدن، التي لا عمل فيها، والتحقوا بالقرى، ووجدوا في زراعة المخدرات وعائدها حلا لمشكلاتهم. وما حدث مع الموظفين تكرر مع غيرهم من عمال المصانع، وكل الأيدي العاملة التي انقطعت مواردها.



باختصار، فإن تدهور الأوضاع الاقتصادية دفع قطاعات عريضة إلى الاقتناع بأن زراعة المخدرات هي الحل! وهو حل سيئ لا ريب، ولكنه أصبح الآن ضرورة؛ لأن البديل المتاح الآن أسوأ. حيث يصبح الناس مهددين بتدهور أحوالهم المعيشية التي هي متدهورة أصلا. الأمر الذي يجعل من الصعب على الناس أن يستجيبوا لطلب منع زراعة المخدرات، حيث إن ذلك سيعرضهم للجوع والفاقة. وأي سلطة تحاول فرض ذلك المنع بالقوة ستقابل بالتمرد والمقاومة.

اكتشفت أن في كابول مؤسسة باسم مجلس مكافحة المخدرات. وعرفت أن المجلس ظل مغلقا منذ عام ١٩٧٨م، وأن حركة طالبان أعادت تشغيله حين دخلت إلى العاصمة في عام ١٩٩٦م. الأمر الذي نبهني إلى ملاحظة سمعتها من أحد أساتذة الجامعة، خلاصتها أن المخدرات كانت موجودة في أفغانستان في العهود كافة، في المراحل الثلاث: الملكية والشيوعية والجهادية. لكن القضية لم تثر بشكل حاد إلا حينما وصلت جماعة طالبان إلى السلطة، التي أعادت افتتاح المجلس بعد حوالي ٢٠ عاما من إغلاقه.

طلبت من القائم بأعمال رئيس المجلس، الملا فدا محمد رحمانى، أن يشرح لي خريطة زراعة المخدرات في أفغانستان، فقال إنها تزرع في معظم المقاطعات الأفغانية الـ ٢٩، لكنها تتركز في ٨ ولايات، هي الأقرب إلى الحدود الشرقية والجنوبية. ومفهوم لماذا تصبح الزراعة أكثر كثافة في مناطق الحدود، حيث إن ذلك ييسر عمليات التهريب والنقل إلى الخارج. أما الولايات التي تعد مراكز رئيسية

لزراعة الأفيون، ولها شهرتها الأوسع على ذلك الصعيد، فعددتها ثلاث هي: بدخشان (على الحدود مع طاجكستان) ونجرهار وهيلمند (على الحدود مع باكستان).

والمساحة التي تزرع سنويا تقدر بـ ٥٨ ألف هكتار تنتج ٢٨٠٤ أطنان من الأفيون والهيريون سنويا. ويزيد عائد تلك الكمية على مائة مليون دولار.

حين سألته عن موقف حكومة طالبان من مسألة الأفيون والحشيش قال إن هناك مرسوما أصدره أمير المؤمنين يمنع تعاطي الهيروين والحشيش، ويعاقب بالسجن كل من يضبط مرتكبا هذا الجرم. وتمتد العقوبة لكي تشمل البائع فضلا عن المتعاطي. وهناك تشديد بالنسبة لعناصر حركة طالبان إذ إن تعليماته تحرم عليهم تدخين السجائر، فما بالك بتعاطي المخدرات؟!!

أضاف أن الحكومة، وهي تحرم تعاطي الاثنين، تفرق في الزراعة بين الأفيون والحشيش. إذ بينما تمنع زراعة الحشيش وتداوله، حيث تعدُّ مضرًا في كل الأحوال، فإنها تفرق بالنسبة للأفيون بين زراعته وتصنيعه. فعلمائنا لم يجدوا سببا لتحريم زراعته، خصوصا بعدما تبين أن هناك ١١ صنفا من الأدوية المهمة، التي منها أدوية التخدير والمضادات الحيوية، تعتمد على الأفيون بدرجة أو أخرى. لذلك فإن علماءنا رأوا أن القليل منه مطلوب، وذهبوا إلى أن الضرر الكبير ينشأ عن تصنيعه واستخدامه لأهداف شريرة!

ولذلك، فاتجاه الدولة يهدف أولا إلى منع زراعة الحشيش ومحاربة تعاطيه، وثانيا إلى منع تصنيع الأفيون بتاتا، ومعاقبة كل من يضبط متعاطيا أو بائعا للمنتجات المصنعة المتمثلة في الكوكايين أو الهيروين على سبيل المثال.

من ناحية ثالثة، فإن الحكومة تعمل جاهدة على عدم التوسع في زراعة الأفيون، وتقليص مساحاته قدر الإمكان. لكن هذه الرغبة الحكومية يتعذر إلزام الناس بها بسبب ظروفهم الاقتصادية. وما لم يوجد بديل يوفر للناس عائدا يسمح لهم بمواجهة أعباء الحياة، فإن أي حظر أو قيد حكومي لن يكون مجديا، وسيكون هناك ألف باب للتهرب منه والاحتيال عليه.

قال أيضًا: إن هناك لجنة وزارية خاصة تدرس موضوع مكافحة زراعة

المخدرات، وهي تضم ممثلين لوزارات الخارجية والداخلية والصحة والأمن والمخابرات والتعليم والزراعة والقبائل. وهذه اللجنة هي التي ترسم سياسة مكافحة، ويتولى مجلسنا تنفيذها وتقديم تقاريره إليها.

أضاف أن استقرار الأوضاع في البلاد يساعد بغير شك على تنفيذ السياسات المرسومة. وفي المناطق التي تسيطر عليها حركة طالبان، فإن عملية مكافحة تتم على نحو أفضل حيناً بعد حين. وفي شهر يونيو (حزيران) الماضي (عام ١٩٩٨) تم ضبط ٢٠٠ كيلو جرام من الهيروين في جلال آباد، وصدرت الأوامر بإحراقها على الفور.



أثارت انتباهي فكرة التفرقة بين زراعة الأفيون وتصنيعه، وإباحة الزراعة ثم حظر التصنيع، فحملت تساؤلاتي إلى مولوي كلام الدين القائم بأعمال وزير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقلت: هل هذا الكلام معقول؟

قال: المصلحة والضرر هما المعيار. الحشيش (اسمه تشارس في اللغة البشتونية) لا مصلحة فيه والضرر واقع، ولذلك فزراعته وتعاطيه محرمان. أما الأفيون فهناك مصلحة في زراعته بسبب أهميته لصناعة الدواء، والمشكلة تكمن في إساءة استخدام تصنيعه. ولأن الزراعة تتم في أفغانستان، بينما التصنيع يتم خارجها، وهو محرم عندنا قطعاً، فإن الشق المتعلق بنا لا حرمة فيه. والحال عندنا لا يختلف عن زراعة الكروم وتصنيع النبيذ منها. ونحن لا نستطيع أن نحرم زراعة الكروم لمجرد أن هناك من يصنع منها شيئاً محرماً أو ضاراً. والرأي السديد في هذه الحالة يقضي بإحلال زراعة الكروم، وتحريم صناعة النبيذ أو الكحوليات الأخرى. وعلى كل واحد أن يتحمل مسؤوليته ووزره.

أضاف قائلاً: إننا نتحدى أن يثبت أحد أننا نصنع الهيروين أو الكوكايين في أفغانستان، لأنه ليس في علم الحكومة على الأقل أن هناك معامل تقوم بهذه المهمة. وأي معامل من هذا القبيل تضبط تصادر على الفور ويعاقب أصحابها. صحيح أن الزراعة تتم في بلادنا، لكن المعامل كلها موجودة في الغرب وخارج أفغانستان. وسؤالنا هو: لماذا تشن الحملة على أفغانستان وحدها، ويغض الجميع الطرف عن الأقطار التي يصنع فيها الأفيون، وتستخلص منه المواد الأخرى؟!!

قلت : السؤال في محله ، ولكن إباحة زراعة الأفيون بحجة أنه مطلوب لتصنيع ١١ دواء كلام غير مقنع . وبرغم أنني لا أعرف الكمية المطلوبة لتصنيع تلك الأدوية ، فإنني أتصور أن ما هو مطلوب يمكن توفيره من خلال تحديد مساحات معينة تقوم بها شركات الأدوية ، أو أي جهات أخرى متعاونة معها ، بحيث تصبح العملية تحت السيطرة ، ولا تطلق للأفراد على النحو الذي يؤدي إلى تلك النتائج البشعة التي يترتب عليها قتل الملايين وتدمير حياتهم . ولأن تصنيع الأدوية يحتاج في الأغلب إلى كميات محدودة ، بينما الضرر الناتج عن زراعة الأفيون هو الأعم والأكبر ، فأحسب أن الموقف الشرعي الصحيح يكون بتحريم الزراعة والتصنيع ، بحيث يصبح ذلك هو الأصل ، الذي يحتمل استثناء واحداً ، يتمثل في الضرورات العلاجية ، التي تبيح الاثنين بعد أن تقدر بقدرها .

قلت أيضاً : إن المقارنة بالكروم ليست في محلها ، لأنها في الأساس غذاء وفاكهة ، والأصل فيها أنها مفيدة بذاتها . أما استخلاص شيء محرم شرعاً منها فهو استثناء ويحاسب عليه فاعله . وذلك على العكس تماماً من الأفيون الذي يعد الضرر فيه هو القاعدة ، بينما الفائدة هي الاستثناء . وحكم الكروم والنبيل مثل حكم الشعير والبيرة .

أنصت الرجل باهتمام ، وقال : هناك شقان ، أحدهما شرعي والثاني اقتصادي ، ولا أستبعد أن تكون الضرورة الاقتصادية هي التي دفعت العلماء إلى التفرقة بين إباحة زراعة الأفيون وتحريم تصنيعه . وأحسب أن العلماء لو أنهم أفتوا الآن بتحريم الزراعة ، فإن أحداً لن يستجيب أو ينصت لهم . والحالة الوحيدة التي يمكن الاستجابة لهم فيها هي أن يتوافر للناس شيء بديل يستطيعون الاعتماد عليه ، لو أنهم توقفوا عن زراعة الأفيون . لأن أفضل وأنجع وسيلة لصرف الناس عن الحرام هي تيسير الحلال أمامهم وتوفير بدائل عن الشيء الذي يجري تحريمه .



حملت ذات الأسئلة والملاحظات ، ووضعتها أمام وزير الصحة وعضو مجلس الشوري الملا محمد عباس أخوند ، فقال : أنا معك في كل ما قلت ، ومن أول الداعين إلى ضرورة تحريم زراعة الأفيون . ووزارة الصحة بوجه أخص من أكثر

الجهات إدراكا لخطورة الاستمرار في زراعة المخدرات بالنسبة لنا أو لغيرنا . لكني في الوقت ذاته مقتنع بأن كل كلامنا لن يحقق أي نتيجة ذات قيمة إلا إذا وفرنا للناس إمكانية زراعة محاصيل بديلة مثل القمح والذرة . وفي ظروفنا الاقتصادية الراهنة ، فإننا لا نستطيع أن ننهض بهذه المهمة وحدنا ، ولكننا نحتاج إلى عون المجتمع الدولي ومساعدته . وكل من حدثنا في الموضوع قلنا له : نحن جاهزون ، وضعوا أيديكم في أيدينا . لكننا للأسف الشديد نسمع كلاما كثيرا ولا نرى أفعالا تعبر عن رغبة حقيقية في الالتزام بالكلام . حتى بدأنا نشك في أنهم جادون فعلا في منع زراعة المخدرات في أفغانستان .

أضاف : في البدء ، كانت منظمات الأمم المتحدة المعنية تعرض عنا وتخاطب المعارضة ، (يقصد الرئيس السابق برهان الدين رباني الذي لا تزال الأمم المتحدة وأكثر الدول تعترف بحكومته وترفض الاعتراف بحكومة طالبان) . وكان ذلك أمرا مضحكا ، لأنهم يخاطبون طرفا لا يملك من الأمر شيئا ، وكل الذي يسيطر عليه في أفغانستان رقعة في حدود ٥٪ من الأرض . أما حكومة طالبان التي تسيطر على أكثر من ٩٥٪ من الأرض ، فقد كانوا يتجاهلوننا . لاحقا أدركوا عبثية المشهد ، وبدأت بعض منظمات الأمم المتحدة تتعامل معنا . وحين اتفقنا مع ممثلي البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على خطة لمكافحة زراعة المخدرات ، تقوم على توفير القمح والذرة للمزارعين ، فإن تكلفة ذلك البرنامج قدرت بـ ١٥ مليون دولار . ورغم تواضع المبلغ بالمقارنة بخطورة المشروع وأهميته ، فإننا اكتشفنا حين راجعنا تفاصيل الاتفاق أن ١١ مليون دولار من هذا المبلغ ستذهب للمصروفات الإدارية ورواتب الموظفين والخبراء ، أما عملية توفير المحاصيل البديلة فلم يعتمد لها أكثر من أربعة ملايين دولار !

أضاف : هذه الملاحظة أثارت انقباضنا ، وضاعفت من شكوكنا في جدية جهود منع زراعة الأفيون ، ومع ذلك فإننا سكتنا . وقلنا إن هذه قد تكون خطوة أولى ، في البرنامج الذي تستغرق مدته عشر سنوات ، وكان مقررا له أن يبدأ في شهر يوليو الماضي (١٩٩٨ م) . غير أن الذي أدهشنا أكثر أن الأمم المتحدة أوقفت المشروع ، ولم تتخذ أي خطوة توحى بعزمها على تنفيذ ما تم الاتفاق معنا عليه !

سكت الملا محمد عباس لحظة ، ثم قال : الآن صار شكنا أكبر . فهم يغضون البصر أو يتراخون في رصد أماكن تصنيع الهيروين والكوكايين ، ولا يقولن أحد إن الدول الغربية بكل جبروتها وقدراتها العالية على الرصد والتتبع ، عاجزة عن معرفة أماكن تلك المعامل ، التي تقع كلها خارج أفغانستان . وكل أبواقهم الدعائية وتنديداتهم موجهة إلى أفغانستان وحدها ، وإذا ما قلنا لهم إننا مستعدون لإعلان الحرب ضد زراعة الأفيون ، ولكننا بحاجة إلى معونتكم ، فإنهم يترددون ويتمنعون كما رأيت . هل يمكن أن يكون هذا السلوك بريئا وخاليا من الشبهة ؟

سأل ، ثم قال : سأترك الإجابة لك ، لكنني أقول باختصار إن المعلومات التي لدينا ترجح كفة عدم البراءة ، وتعزز شكوكنا في دوافع التردد والتمنع من جانب المنظمة الدولية .

سألته عن طبيعة تلك المعلومات ، فضحك وهز رأسه ، ثم قال ربما أعلنت في أوانها ، لكنني لست في حل من الخوض في تفصيلاتها الآن .



استوقفتني إشارته ، فمضيت أتقصي وأسأل عما إذا كانت هناك بالفعل معلومات لدى حكومة طالبان تشكك في براءة الدوافع التي أدت إلى عرقلة برنامج محاربة زراعة الأفيون . وكان من بين ما قيل لي - همساً - إن المسؤولين في الحركة أصبحوا مقتنعين بأن نفوذ مافيا تجارة المخدرات اخترق الكثير من المنظمات الدولية وجهات القرار الغربية . وإن هذه العصابات التي تتعامل مع بلايين الدولارات لها مصلحة أكيدة في استمرار زراعة الأفيون في بلد مثل أفغانستان . ولذلك فإنها تقاوم بكل وسيلة ، وبكل شراسة أيضاً ، أي محاولة لتقليص مساحات الأفيون المزروع . ومن ثم فهم لا يستبعدون أن يكون لتلك العصابات دور في وقف البرنامج الذي تم الاتفاق عليه مع الأمم المتحدة . وقد أيدت شكوكهم تلك واقعة حدثت لمثل البرنامج الإثمائي للأمم المتحدة الذي رعى الاتفاق . فهذا الرجل ، وهو إيطالي اسمه جلوفاني كاجليا ، كان من أنشط العاملين في البرنامج ، وبرغم أن مقره كان في العاصمة الباكستانية «إسلام آباد» ، فإنه كان دائم الاتصال مع المسؤولين في حكومة

طالبان ، ودائم التنقل بين كابول وقندهار . فضلا عن هذا وذاك ، فقد كان واضحا أنه شديد الإخلاص لمهمته ، وأنه حريص على دفع عملية مكافحة زراعة المخدرات بكل السبل . ويرغم أن رجلا بهذه الصفات كان يفترض أن تدعمه الأمم المتحدة وتقدم له كل عون لأداء مهمته ، فإن المفاجأة التي حدثت لم تكن تخطر على بال أحد . لأنه ما أن برز دوره على ذلك الصعيد ، وبدا أنه جاد في مسعاه ، وعلى وشك أن يحقق بعض النتائج الإيجابية ، حتى صدر قرار بنقله من إسلام آباد إلى فيينا ؛ الأمر الذي أوقف كل الترتيبات ، وأعاد جهود مكافحة إلى نقطة الصفر !

بعد أن روى القصة ، تساءل محدثي الذي رجاني ألا أذكر اسمه : هل يمكن أن يفسر مثل هذا التصرف ببراءة ؟ وهل يستبعد أن يكون لمافيا المخدرات يد في الموضوع ؟ لم أملك جوابا ، وتمتت : كل شيء جائز في هذا الزمان !

بعدها أنهيت هذه اللقاءات ، وفي طريق العودة للفندق ، بصحبة مرافقي الذي كان يترجم الكلام من اللغة الباشتونية إلى الإنجليزية ، وقد ذكرت قبلا أنه أستاذ بكلية الترجمة اسمه أمير محمد شندندي ، سألني الرجل عما إذا كان يجوز له أن ييدي رأيا في الموضوع . وقبل أن أرد بالإيجاب ، قال : أنا لا أفهم لماذا يسمح للغربيين ولإسرائيل بتصنيع القنابل الذرية وإنتاج الغازات السامة والأسلحة البيولوجية والجرثومية ، ثم نتهم نحن ويشهر بنا في كل المحافل لأننا نزرع الأفيون والحشيش ، الذي هو أقل خطرا من تلك الأسلحة الفتاكة ، الأمر الذي يعني أن ما نفعله أهون من الجرم الذي يرتكبونه ؟ ومع ذلك نظل نحن المتخلفين والأشرار ، ويبقون هم المتقدمين والمتحضرين والأبرار . وذلك تصنيف ينبغي أن نرفضه ونقاومه .

من ناحية أخرى - أضاف صديقي المترجم - فهؤلاء الغربيون لهم سجلهم الحافل بوقائع نهب بلادنا واضطهاد شعوبنا وكرهنا والازدراء بنا في كل مناسبة . لماذا لا نبادلهم كرها بكره ، ونرد على هذه الألوان من ظلمهم إيانا بالانتقام منهم وتعكير صفو حياتهم ، من خلال تصدير الموت والدمار إليهم عبر الهيروين والكوكايين ؟

قبل أن يسترسل ، قلت : حتى إذا قبلنا جدلا بهذا المنطق الانتقامي ، فينبغي ألا ننسى أن هذا الأفيون لا يعكر حياة الأوربيين والأمريكيين وحدهم ، ولكنه يقتل

ويخرب حياة المجتمعات الإسلامية ذاتها، التي أصبحت المخدرات ضمن المشكلات الخطيرة التي تهددها.

سكت صاحبنا برهة، ثم قال: إنهم يقتلوننا ويستبيحون بلادنا ويملكون من الأسلحة الفتاكة ما يمكنهم من افتراسنا وإبادتنا، وينبغي ألا نلام إذا انتقمنا منهم!

في الصباح، علمت أن الملا محمد عمر - أمير المؤمنين - أدلى بحديث صحفي إلى وكالة «بختار» الأفغانية الرسمية، قال فيه: إن الحركة ستحاول جدياً منع زراعة الأفيون، إذا ما اعترفت الأمم المتحدة بنظامها. الأمر الذي جعلني أفكر من جديد في الموضوع وأتساءل: هل تحاول قيادة طالبان أن تستخدم زراعة الأفيون كورقة ضغط في مواجهة الأمم المتحدة والدول الغربية؟

لكثرة ما سمعت في الموضوع فقد انتابني الحيرة، ولم أجد جواباً.

(١٠)

من رحم الأزمة خرجوا

الملا دوست محمد لا يزال غير مصدق أن جماعة «طالبان» صارت لها دولة . وبرغم أنه صار الآن قائما بأعمال حاكم مدينة مهمة مثل «غزني» ، فإنه لا يزال يعيش تجربته التي خاضها قبل أربع سنوات (في عام ١٩٩٤) ، حين كان ضمن النواة الأولى للحركة ، التي كان كل ما يشغلها هو إبطال المنكرات التي استفزت الناس في قندهار ، ومن ثم تطهير المنطقة التي يعيشون فيها من تلك المنكرات . ولم يخطر على بالهم ، ولا فكروا لحظة ، في أن محاولتهم تلك ستفتح لهم الطريق للاستيلاء على ٩٥٪ من أراضي أفغانستان ، وستقلهم من مقاعد الدرس إلى مقاعد الحكم !

شهادته نجيب عن السؤال : من أين جاءت حركة «طالبان» ؟ كما تستدعي أسئلة أخرى من قبيل : ما مشروعها ؟ وماذا حققت حتى الآن ؟

قبل الدخول إلى أي تفصيلات في هذا الصدد ، أحسب أن الكلمة ذاتها تحتاج إلى تحرير . فطالبان هي جمع كلمة طالب في اللغة الفارسية (المقصود هنا طالب العلم الشرعي بوجه خاص) . ومعلوم أن اللغة البشتونية متأثرة إلى حد كبير بالفارسية والأردية . وفي قواعد اللغة الفارسية ، فإن الجمع يكون بإضافة الألف والنون ، على نحو يعادل المثنى في اللغة العربية . فكما أن جمع إيراني هو إيرانيان ، وجمع مسلم هو مسلمانان ، وجمع ياور هو ياوران (في اللغة الشائعة ، فإن كبير المرافقين لرئيس الدولة لا يزال يطلق عليه كبير الياوران) - كذلك فإن جمع طالب هو طالبان .

أدري أن كثيرين تحدثوا عن ميلاد حركة طالبان ، وكان جل تركيزهم على الدور الخارجي في العملية ، وتراوحت اجتهادات الباحثين والمحللين بين قائل بأن باكستان والمخابرات المركزية الأمريكية من ورائها هما اللذان أنشأ الحركة ، وبين قائل إنهما

ساعدوا على صعود الحركة وتدعيمها ، ومن ثم توصيلها إلى ما وصلت إليه . ويبدو أن لهؤلاء وهؤلاء حججهم القوية . فحين يقول واحد مثل الجنرال حميد جول ، الرئيس الأسبق للاستخبارات الباكستانية ، إن سياسة بلاده في أفغانستان تديرها المخابرات الأمريكية ، وإن حركة طالبان زرعت زرعاً في أفغانستان ، فإن شهادة من هذا القبيل (قالها في ندوة معهد الدراسات السياسية بسلام آباد في ١٨ / ١٠ / ١٩٩٥ م) لا يمكن تجاهلها ، بل وينبغي أن تؤخذ على محمل الجد .

أيضاً ، فحين تحدثت مجلة «نيوزويك» في أحد أعدادها الصادرة في شهر سبتمبر عام ١٩٩٧ م ، عن المساعدات التي قدمتها المخابرات المركزية إلى حركة طالبان من خلال الجيش الباكستاني ، لتشجيع الحركة بعد ظهورها إلى العلن في أواخر عام ١٩٩٤ م ، فإن ذلك أيضاً ينبغي أن يوضع في الحسبان .

في داخل أفغانستان ، ثمة اتفاق بين أغلبية الذين تحدثت إليهم على أن لباكستان دوراً في تدعيم الحركة والأخذ بيدها ، لكنهم يتحفظون على فكرة «إنشاء» باكستان للحركة . ثم إنهم لا يعرفون شيئاً عن دور للمخابرات المركزية في العملية ، والذين لا يستبعدون ذلك الدور يقولون إنه لا بد أن يكون قد تم من خلال المخابرات الباكستانية .

غير أن ما أود التنبيه إليه هو أن الاكتفاء بهذه المعلومات يقدم صورة منقوصة للمشهد الأفغاني ، لأنني أحد الذين يقتنعون بأن التاريخ لا يتحرك بصورة عشوائية أو اعتباطية ، وإنما الكثير من أحداثه وتطوراتهِ - خصوصاً على صعيد التحولات الفكرية والسياسية - لا تقع فجأة وبدون سابق إنذار ، وإنما هي تتحقق وفقاً لنواميس معينة ؛ حيث تبرز استجابة الحاجة وتلبية لشوق أو مكثاً لفراغ . وفي تاريخ المدارس الفكرية والحركات الإصلاحية الإسلامية - مثلاً - يلاحظ الباحث أن «مدرسة الرأي» برزت حين ضغط النصوصيون على المجتمعات أكثر من اللازم . كما أن «مدرسة الحديث» ظهرت حين تجاوز أصحاب مدرسة الرأي حدودهم . و«الوهابية» ظهرت في الجزيرة العربية داعية إلى التوحيد ومحاربة للبدع ، حين بدا أن ثمة تدهوراً في أحوال المجتمع أدى إلى انتشار البدع والمنكرات ، الأمر الذي كان لا بد معه من تحرك ، يكبح جماح ذلك التفلُّت . . وحركة الإخوان المسلمين ظهرت

إلى العلن بعد أربع سنوات من إلغاء الخلافة الإسلامية في تركيا (عام ١٩٢٤)، كي تسد فراغا نشأ في الإدراك الإسلامي بعد اتخاذ تلك الخطوة . . وهكذا .

إزاء ذلك ، فبرغم ثقتي بأن العوامل الخارجية أدت دورها في إنجاح حركة طالبان ، فإنني أرجو ألا تنسى لحظة أن الحركة خرجت من رحم الواقع الأفغاني ، الذي كان قد تدهور بدرجة استدعت تدخل طرف آخر ، مختلف عن كل الموجودين ، لوقف ذلك التدهور وملء الفراغ الذي ترتب عليه . وقد أذهب إلى أبعد من ذلك ، وأقول : إنه حتى إذا كانت العوامل الخارجية قد أسهمت في توليد الحركة ، فإن ذلك ما كان له أن يقع ما لم يكن هناك «حمل» وقع و«جنين» تشكل واكتمل تخليقه .



ما تلك الظروف الداخلية؟

في رأي ملا دوست محمد أن أكثر ما أثار مشاعر طلاب المدارس الدينية آنذاك (عام ١٩٩٤م) هو شيوع المنكرات والفساد والفوضى في قندهار . فالمدينة مقسمة بين الأحزاب الجهادية المتقاتلة إلى ثلاثة أقسام . وبعض قادة تلك الفصائل كانت سمعتهم الأخلاقية سيئة . فضلا عن أنهم لجئوا إلى ابتزاز الناس والتجار خاصة ، حيث كانوا يحصلون منهم بصفة دورية على إتاوات (باتك في اللغة البشتونية) . إضافة إلى ذلك ، فإن استمرار الاقتتال بين تلك الفئات منذ خرج الروس في سنة ١٩٩٢م ، أصاب المواطن العادي باليأس والإحباط ، حتى أصبح الجميع يتطلعون إلى من يخلصهم من الكرب الذي يعانون منه .

يتداول الناس قصصا كثيرة عن سلوكيات بعض أولئك القادة المحليين ، ممن كانوا يتزوجون بالقوة من بنات العائلات الأفغانية الكبيرة ويبدلوهن كل شهر ، أو يعاشرون الغلمان ، أو يقيمون الحواجز على الطرق لجباية الأموال خصوصا من السيارات التي تحمل أي بضائع . بل إن بعض الأسر - خصوصا في كابول العاصمة - بلغ بها القلق حدا جعلها تنظم من بين أفرادها دوريات مسلحة طيلة الأربع والعشرين ساعة لحماية البيوت من الاقتحام .

ثمة روايات عدة فصلت في قصة تأسيس حركة طالبان، لعل أبرزها ما جاء على لسان الملا محمد عمر، في تسجيل بثته إذاعة «صوت الشريعة» في قندهار، الناطقة باسم حركة طالبان، وفيه قال ما نصه:

«كنت أدرس في مدرسة (ببلدة سنج سار في قندهار) مع حوالي ٢٠ من زملائي الطلاب، فسيطر الفساد على وجه الأرض، واستشرى القتل والنهب والسلب، وكان الأمر بيد الفسقة والفجرة، ولم يكن أحد يتصور أنه من الممكن تغيير هذا الوضع وإصلاح الحال. ولو فكرت أنا أيضاً وقلت في نفسي: ﴿لَا يَكْفِي اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، لكفتني هذه الآية، ولتركت الأمر لأنه لم يكن في وسعي شيء، لكنني توكلت على الله التوكل المحض، ومن يتوكل على الله هذا النوع من التوكل لا يخيب أمله أبداً.

. . لعل الناس يتساءلون: متى بدأت هذه الحركة؟ ومن كان وراءها؟ ومن يمولها؟ ومن يوجهها ويديرها؟ وأقول: بداية الحركة أنني طويت الكتب في المدرسة في «سنج سار» وأخذت معي شخصاً آخر وذهبنا مشياً على الأقدام إلى منطقة «زنجوات»، واستعرت من هناك دراجة نارية من شخص اسمه «سرور»، ثم ذهبنا إلى «تلوكان». . هذه هي بداية الحركة، وأخرجوا كل تصور غير هذا من أذهانكم.

بدأنا نزور الطلاب في المدارس وحلقات الدرس في صباح ذلك اليوم، وذهبنا إلى حلقة درس يدرس فيها حوالي ١٤ شخصاً، فجمعتهم في دائرة حولي وقلت لهم: إن دين الله يداس تحت الأقدام، والناس يجاهرون بالفسق، وأهل الدين يخفون دينهم، وقد استولى الفسقة على المنطقة كلها، يسلبون أموال الناس، ويتعرضون لأعراضهم على الطرق العامة. . يقتلون الإنسان ثم يسندونه إلى حجر على قارعة الطريق، وتمر به السيارات، ويرى الناس الميت ملقى على قارعة الطريق ولا يجرؤ أحد على أن يواريه التراب.

قلت لهم: لا يمكن الاستمرار في الدراسة في هذه الظروف، ولن تحل هذه المشكلات بالشعارات المجردة، نريد أن نقوم - نحن الطلبة - ضد هذا الفساد. إن أردتم العمل لدين الله حقيقة فلتترك الدراسة. وأصارحكم القول بأنه ما وعدنا أحد

بأن يساعدنا بروية واحدة، حتى لا تظنوا أنا سنوفر لكم الطعام، بل سنطلب الطعام والمساعدة من الشعب .

قلت : إن هذا ليس عمل يوم ولا أسبوع ولا شهر ولا سنة ، بل سيأخذ وقتًا طويلا . . هل تستطيعون القيام بذلك أم لا؟ وكنت أشجعهم وأقول لهم : إن هذا الفاسق الجالس في مركزه مثل القدر الأسود لشدة الحر (وكانت تلك الأيام في فصل الصيف شديدة الحر) يحارب دين الله علانية ، ونحن ندعي أننا من أهل دين الله ولا نستطيع أن نقوم بعمل شيء لنصرة شرعه .

قلت لهم : إننا إن فتحنا منطقة سندافع عنها، ثم لا تعترضوا لعدم وجود دراسة أو لعدم توافر المال والسلاح . . فهل تستطيعون القيام بهذا العمل ، أم لا؟ فلم يوافق أحد من هؤلاء الـ ١٤ على القيام بهذا العمل ، وقالوا يمكن أن نقوم ببعض الأعمال أيام الجمعة . فقلت لهم : من سيقوم به في الأيام الأخرى؟

أشهد الله على أن الحقيقة هي هذه، وأنني سأشهد بذلك أمام الله عز وجل يوم الحشر . هذه الحركة نتيجة للتوكل المحض ، لأنني لو قست على هذه الحلقة باقي المدارس والحلقات لعدت إلى مدرستي ، لكنني وفيت بالعهد الذي كنت قطعتة على نفسي لله تعالى فعاملني بما ترون . فذهبت إلى حلقة درس أخرى وكان فيها حوالي ٧ طلاب ، فعرضت الأمر عليهم كما عرضت على طلاب حلقة الدرس الأولى فاستعد الجميع للعمل .

هؤلاء كلهم أمة واحدة ، لم تكن بينهم فروق الشباب والشيخوخة أو الطفولة والشباب أو الذكورة والأنوثة ، لكن هذا العمل كان مبنيًا على حكمة من الله تعالى ، فأوقعني منذ بدايته في الامتحان ، فتجولنا على هذه الدراجة إلى صلاة العصر على المدارس ، وحلقات الدرس ، حتى استعد ٥٣ شخصًا من أهل التوكل المحض ، فعدت إلى مدرستي وقلت لهم : تأتون غدًا في الصباح . لكنهم جاءوا في الساعة الواحدة ليلاً إلى «سنج سار» فكانت هذه هي البداية . . إن العمل بدأ قبل أن تمضي على الفكرة ٢٤ ساعة ، وكان أحد أصدقائي يصلي بالناس ، فلما صلى بهم صلاة الفجر قال أحد المأمومين : إنني رأيت الليلة في المنام أن الملائكة دخلت إلى «سنج سار» ، وكانت أيديهم ناعمة ، فطلبت منهم أن يسمحوني بأيديهم (للتبرك) .

وطلبنا في صباح الغد الساعة العاشرة سيارتين من «الحاج بشر» (أحد تجار المنطقة) فأعطانا سيارتين: سيارة صغيرة، وسيارة شحن كبيرة. فنقلنا هؤلاء الطلاب إلى منطقة «كشك نخود» وانضم إلينا آخرون. ولما كثر العدد استعرنا الأسلحة من الناس، فكانت هذه هي بداية هذه الحركة حتى استمرت... (انتهى).

هذا النص أورده الملا حفيظ الله حقاني في كتابه عن «طالبان»، وقد علق عليه لافتنا النظر إلى أن مؤسس الحركة استهدف من إنشائها إزالة الفساد الذي كان منتشرًا في المنطقة وخاصة في قندهار، وكذا إزالة مراكز جمع الإتاوات من الطرق العامة، وكان الأمر في نظره أمراً محلياً غير ذي شأن، فلم يهتم بثبت التواريخ. كما لاحظ أن بعض التجار والقادة الميدانيين ساعدوهم في بداية الأمر بالأموال والأسلحة، وكان اجتماعهم في أول الأمر في مديرية «ميوند» بمنطقة «سنج سار»، وبدءوا العمليات من منطقة «كشك نخود»، ثم تقدموا إلى مديرية أرغستان. ومن هناك اتجهوا إلى مديرية «سبين بولدك» الواقعة على الحدود مع باكستان. وهناك استولوا على أكبر مخازن الذخيرة التابعة للحزب الإسلامي «حكمتيار»، والتي كانت بحوزة القائد «سر كاتب».

في تقدمهم، ظلت عناصر طالبان تنزع السلاح من مجموعات المجاهدين، وتزيل نقاط التفتيش الموضوعة على الطرق العامة لجمع الإتاوات، وتؤمن كل السكان.



الرواية الشائعة في الصحف الغربية، والباكستانية أيضاً، أن الجنرال نصير الله باير وزير الداخلية الأسبق قام بجولة واسعة في جنوبي وغربي أفغانستان، حيث نشأت حركة طالبان، في شهر أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٩٤، قطع فيها أكثر من ٨٠٠ كيلو متر، والتقى خلالها القادة الميدانيين والمسؤولين في الولايات، من قندهار إلى هيرات. وأرسل بعد عودته قافلة مكونة من ٣٠ شاحنة محملة بالمساعدات والمواد الإغاثية لسكان قندهار وهيرات، إضافة إلى شحنات تجارية إلى تركمانستان. كان ذلك في شهر نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٩٤م، وكانت القافلة تحت قيادة كولونيل من الاستخبارات الباكستانية، ذكرت مجلة «نيوزيوك»

أن اسمه سلطان أمير، وفي الطريق تعرضت هذه القافلة للنهب على يد أحد قادة جماعة سيد أحمد جيلاني في قندهار، اسمه منصور آغا، (نيوزيك أوردت اسما آخر هو نياز وياند). وبعدما انتشرت قصة سلب القافلة ونهب أموالها في وسائل الإعلام، تحركت مجموعة طلاب المدارس الدينية في ٣/ ١١/ ١٩٩٤م من منطقة «سبين بولدك» واشتبكت مع القائد المحلي الذي نهب القافلة، حتى هزمته وألقت القبض عليه وأعدمته مع بعض رفاقه، ثم قامت بتخليص القافلة. وكان للعملية صدى كبير في مختلف وسائل الاعلام، التي تحدثت عن حركة طالبان لأول مرة بهذه المناسبة.

لا تعارض بين ما قاله الملا محمد عمر وتلك الرواية الأخيرة، فهو يتحدث عن ميلاد الحركة الذي يرجح أنه تم في شهر يوليو عام ١٩٩٤م، وبين ذبوع أمرها بعد ذلك بسبعة أشهر في «موقعة» «سبين بولدك». ولا نستبعد أن يكون تحركها صوب الحدود وإحباطها لعملية نهب قافلة التموين (لاحظ أن قائدها كان من عناصر الاستخبارات الباكستانية)، ذلك كله لا نستبعد أن يكون قد تم ترتيبه في أثناء جولة وزير الداخلية الباكستاني الجنرال نصير الله باير.

المستلفت للنظر أنه بعد الاستيلاء على «سبين بولدك» سقطت مدينة قندهار بيد طالبان، وبدون مقاومة تذكر. نظرا لتشتت المجموعات المسيطرة على الولايات، استطاعت الحركة أن تسيطر على ٣ ولايات أخرى مجاورة هي: هلمند، وزابل، وأوروزجان. وهم الذين لم يفكروا في تجاوز حدود قندهار كما أسلفنا، وكما صرح بذلك لاحقا اثنان من قادة الحركة هما مولوي أحمد الله ثاني وملا محمد حسن رحمانى لمجلة «خبر نامه»، في عدد أغسطس/ آب عام ١٩٩٥م.

ظلت قوات طالبان. تواصل تقدمها بعد ذلك، حتى سقطت في أيديهم كابول في ٢٧/ ٩/ ١٩٩٦م. وبعد أن استقرت لها الأوضاع في العاصمة، وكسبت المزيد من الأراضي في الشمال، كانت باكستان أول دولة اعترفت بها في ٢٥/ ٥/ ١٩٩٧م.

اعتمدت الحركة في تقدمها على الدعم العسكري الباكستاني لا ريب. غير أن الأهم من ذلك أنها كانت تتقدم على أرض واقع رحب بها ويسر لها مهمتها. وذلك يفسر السهولة التي سقطت بها المقاطعات المختلفة. كان الناس قد سئموا الحرب بين

فصائل المجاهدين ، بل وضاقوا ذرعاً بأولئك المجاهدين من جراء ممارساتهم التي حولتهم من مخلص للمجتمع من الاحتلال الروسي ، إلى عبء على كاهل ذلك المجتمع . ناهيك عن أن القتال بين فصائل المجاهدين أضعف الجميع ، الأمر الذي جعل حركة طالبان في الموقف الأقوى والأقدر على المنازلة والاحتياح .

لا يحتاج المرء إلى جهد لكي يستتج أن اتجاه طالبان إلى تجاوز حدود قندهار ، وتطلعها إلى الاستيلاء على السلطة في كابول هو في الأغلب بتشجيع أو تخطيط من باكستان ، التي كانت قد ضاقت بحكومة الرئيس برهان الدين رباني غير الموالية لها . الأمر الذي بدا معوقاً لتطلعاتها الاقتصادية في وسط آسيا بأسواقه وثرواته الكبيرة . وهو ما يفسر سبق إسلام آباد إلى الاعتراف بحكومة طالبان .



تظل إجابة السؤال : « من أين جاءت حركة طالبان ؟ » منقوصة ، إذا ما اكتفينا بالظروف السياسية والاجتماعية التي أفرزتها ، لأن تتبع الخلفية الثقافية لعناصر الحركة من الأهمية بمكان ، حيث إن تلك الخلفية تلقي أضواء قوية على طبيعة أفكارها وأفاق حركتها .

الكل يعرفون أن المدارس الدينية هي المحاضن التي فرخت حركة طالبان ، ومن ثم فالسؤال هو : ما هوية تلك المدارس ؟

ردي على ذلك أن شبه القارة الهندية ، التي تضم الهند وباكستان وبنجلاديش ، تغص بالمدارس الدينية التي أنشأتها مختلف الفرق والجماعات ، الشيعية والسنية . وبين مدارس أهل السنة ، هناك مدرسة شديدة المحافظة يطلق عليها « الديوبندية » ، نسبة إلى بلدة ديوبند الهندية ، التي تقع في شمالي مدينة دلهي . وعلى بعد ١٤٤ كم . وقد تأسست في تلك البلدة مدرسة دينية إسلامية في سنة ١٨٦٧ ، أي قبل أكثر من ١٣٠ عاماً ، وذاع صيتها وازدهرت حتى أطلق عليها « أزهر الهند » . ولا يختلف أحد على أنها قامت بدور كبير في خدمة السنة النبوية والعلوم الدينية الأخرى ، كما أنها خرّجت علماء كباراً أثروا الثقافة الإسلامية في الهند . وبعد أن كانت المدرسة الديوبندية مزدهرة ، فإنها ضعفت وترهلت ، لكنها ظلت نموذجاً أنشئت على نسقه أكثر من عشرة آلاف مدرسة في شبه القارة الهندية .

الآن تصنف تلك المدارس في خانة الجمود الفكري والتقليد لعلماء السلف ، كما أن لطلابها زيا خاصا تعد العمامة فيه ركنا أساسيا . وفي أوساط أهل العلم أصبحت المدارس الديوبندية في مقدمة الخط الأول من معارضي التجديد ومخاصمي العلوم العصرية ، التي يمتنعون عن إدخالها ضمن مناهج الدراسة . ولا تزال دروسهم مستغرقة في الجزئيات والفرعيات ، ويعيدة كل البعد عن استيعاب القضايا الرئيسية أو مقاصد الشريعة . وبسبب محافظتها الشديدة ، فإن شيوخ هذه المدارس كانوا على عراك دائم وخصام مستمر مع الجماعة الإسلامية التي أسسها مولانا أبو الأعلى المودودي .

بشكل عام ، نستطيع أن نقول إن المدرسة الديوبندية تقف عند المرحلة التي تجاوزتها الثقافة الإسلامية ، والأزهر الشريف خاصة ، قبل ستين أو سبعين عاما ، فما زالت قضية المرأة عندهم مشكلة ، وإقصاؤها من الحياة العامة هو التوجه السائد ، وهم غير قادرين على استيعاب فكرة تعليمها أو توظيفها . كما أنهم يحرمون التصوير ولهم رفض حاد لمختلف أنواع الفنون ، سواء التعبيرية أو التشكيلية . ناهيك عن أنهم يشبتون أعينهم على عالم الإسلام قبل ١٤ قرنا ، وغير قادرين على التعامل مع متغيرات الدنيا بعد ذلك التاريخ .

.. والاتفاق منعقد على أن عناصر طالبان تشربوا معارفهم ومنهج تفكيرهم من المدارس الديوبندية المنتشرة في باكستان وأفغانستان . والذين تحدثت إليهم من عناصر الحركة وجدت أن كل واحد منهم نسب نفسه إلى مدرسة مختلفة : دار العلوم الحقانية ، دار العلوم ، الجامعة الإسلامية في نوري تاون ، الجامعة الفاروقية ، منبع العلوم ، عربية مطلع العلوم ، الجامعة الشرقية . . إلخ .

خريجوا هذه المدارس نشطون أيضاً في باكستان ، ويتبنون الخط ذاته الذي تلتزم به حركة طالبان ، خصوصا في شقه المتعلق بالاهتمام بالمظاهر والتركيز على سلوكيات الناس وقضايا الحياة الفرعية ، والولاء المطلق للمشايخ . . إلخ . وهي الأمور التي تعد سمات لازمت القرارات والمراسيم التي صدرت عن قيادة طالبان في أفغانستان .



ماذا حققت حركة طالبان حتى الآن؟

إذا ما أُلقيت السؤال على أي أحد في أفغانستان الآن - كما فعلت في أكثر من مدينة - فإن أول رد تسمعه يختزل الإجابة في كلمة واحدة هي : الأمن !

وهذا صحيح ، ففي ٩٥٪ من أراضي أفغانستان على الأقل ، لم يعد هناك اقتتال بين الفصائل التي سيطر كل منها في السابق على جزء من البلاد . لم تعد هناك حواجز تقطع الطرق ، سواء في داخل المدينة الواحدة ، أو بين المدينة أو القرية وبين ممتلكاتها في المناطق الأخرى . أمن الناس على أموالهم وماشيتهم ومساكنهم وبناتهم ، وهي الأمور التي ظلت تتعرض للعدوان من جانب بعض عناصر المجاهدين بين الحين والآخر .

ومن الواضح أن قيادة الحركة حريصة أشد الحرص على تأكيد هذا المعنى ، حتى إن حكما صدر بإعدام ثلاثة من شباب طالبان في ١١ / ٥ لأنهم قلدوا المجاهدين السابقين ، فنهبوا مالا لبعض التجار ، وقاموا ببعض الاعتداءات الجنسية ، وقال عنهم راديو الشريعة «إنهم لو ثوا اسم طالبان» . ولأن إكراه الأسر على تزويج بناتها من عناصر الجماعات الجهادية كان مما أخذ على تلك الجماعات في السابق ، فإن الملا محمد عمر أصدر مرسوما بمنع أي واحد من عناصر طالبان من الزواج من غير بنات قريته أو بلدته ، لكي يحول دون سعيهم إلى الزواج من المدن التي أصبح بعضهم يتركز فيها خصوصا العاصمة كابول !

بعد الأمن ، يتحدث كثيرون عن محاربة طالبان لصور الفساد المختلفة ، الأخلاقي والمالي . خصوصا ذلك الذي استشرى في كابول . كما سمعت امتداحا لهم من بعض كبار السن لأنهم يحثون الجميع على الالتزام بالتعاليم الدينية وأداء الصلوات في المساجد . لقد اختفت - مثلا - حلقات تدخين الحشيش التي كانت تنعقد في كابول علنا ، كما اختفت أماكن لعب الميسر ، ولم يعد لكثير من المبادل الأخرى المتعلقة بالعلاقات بين الجنسين ، وجود ، على الأقل في العلن .

بذات القدر، فإن كثيرين يأخذون عليهم تشددهم ، الذي أدى إلى إيقاف التليفزيون ومصادرة أنواع الفنون كافة . وفي المدن ينتقدونهم لأنهم منعوا النساء من التعليم والعمل . والمثقفون يبدون استياء شديدا لأن عناصر طالبان احتكرت مواقع القيادة في كل مواقع العمل في الدولة ، فضلا عن أنهم صادروا الحياة الثقافية والسياسية لحسابهم ، فلم يسمحوا لأي صوت آخر بالوجود ، ولا يزال كثيرون منهم ينتقدون انشغال قيادة الحركة بالأمور الصغيرة المتعلقة بسلوكيات الناس وخصوصياتهم .

حين سمعت قائمة الملاحظات والتحفظات ، قلت : لقد وقعوا فيما وقع فيه كثيرون من المتدينين الآخرين ، الذين نجحوا في إزهاق الباطل ، لكنهم لم يعرفوا كيف يحققون الحق !

(١١)

مشاركات الإخوة الأعداء

التراشق بين طهران وكابول يعيد إلى أذهاننا مشهد العراك بين «الإخوة الأعداء»، لأن ما بين الاثنين ليس خصوصية بذلك العمق الذي يتبدى في التصريحات الرسمية على الجانبين، حتى أزعج بأن ثمة تشابها شديدا بين تجربتي البلدين، بقدر ما بينهما من اختلاف وتباين.

خطرت لي فكرة رصد أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما حين زرت أحد وزراء حكومة طالبان في بيته. هبطت درجا ودخلت عليه في غرفة الجلوس. فرأيت صورة هي طبق الأصل مما شهدته في بيوت من زرتهم من مسئولى الحكومة الإيرانية في الأسابيع الأولى التي أعقبت نجاح الثورة الإسلامية: الأحذية التي تخلع على الأبواب. البسط المفروشة على الأرض. الجمع المتحلق في القاعة والذي لا ينفص أبدا. صاحب البيت الجالس القرفصاء في الصدارة، وله لحية وعمامة وثياب العلماء. كاسات الشاي الصغيرة التي تحلى بقطع السكر أو الحلوى. التلقائية والبساطة في الخطاب والتعامل. حياة التقشف التي فيها من تواضع المنشأ والاستضعاف بأكثر مما فيها من الزهد.

مواقف أخرى كثيرة مررت بها في كابول ظلت تذكرني بالسنوات الأولى لتجربة الثورة الإيرانية، الأمر الذي شجعني على رصد التماثل بين التجريبتين، وقادتنى عملية الرصد تلك إلى اكتشاف أوجه التمايز والاختلاف بينهما. وأحسب أنه من المفيد والمهم أن نستعرض حصيلة علمية الرصد على جانبي الاتفاق والاختلاف.

وسوف أبدأ بأوجه التشابه والاتفاق، التي تمثلت في القسمات التالية:

* فكرة تولي السلطة لم تكن في حسابان الطرفين، حيث لم يتوقع أي منهما أن تسقط الحكومة في طهران أو كابول بالسهولة التي حدثت. لذلك، فآزعم أن الأمر

كان مفاجأة لكل منهما، لم يتحسبا لها ولم يستعدا. إذ الثابت الآن أن الإمام الخميني حين تحدث عن فكرة الحكومة الإسلامية في الستينيات ، فإنه كان يرسم الحلم ويستعرض مشروعه من الناحية النظرية، منطلقا من الدعوة إلى ولاية الفقيه. وحين تزعم معارضة الشاه لاحقا، وطالب بعزله ، فإنه شغل بقضية إسقاطه، التي كان يظن أنها معركة طويلة المدى. ولم يتوقع أن يهتز النظام وتزلزل الأرض من تحته بالسرعة التي حدثت في بداية عام ١٩٧٩ ، حتى كان سقوط الشاه وحكومته وتسليم الجيش، وانهيار قيادته خلال أيام قليلة، من قبيل المفاجآت التي بوغت بها، ولذلك فإن تشكيل أول حكومة للثورة اتسم بالعجلة والارتباك، حيث رشح أبو الحسن بن صدر رئيسا للجمهورية، والمهندس مهدي بازرجان رئيسا للوزراء، ثم تم استبعادهما لاحقا، حين استقرت الأوضاع وحوكم بعض وزراء الحكومة الأولى، وحكم على بعضهم بالإعدام.

شيء قريب من ذلك حدث في أفغانستان، حيث لم يخطر على بال جماعة طالبان أن يتولوا السلطة في البلاد. وقد ذكرنا أنهم بدءوا بفكرة استعادة الأمن في قندهار وتطهيرها. ولما تم الأمر بسهولة غير متوقعة، فإن ذلك أغراهم بمواصلة مسيرتهم حتى أسقطوا كابول ذاتها.

* الاثنان لهما هدف واحد، وإن اختلفت وسائل كل منهما في بلوغ ذلك الهدف. إقامة الدولة الإسلامية التي تطبق الشريعة وتلتزم بمبادئ الإسلام متبينة في ذلك نموذجاً حضارياً مستقلاً عن النموذج الغربي، هو هدف حركة طالبان، كما أنه هدف الثورة الإسلامية.

* منذ اللحظة الأولى، اتهمت الدولتان بالتطرف وبمساندة الإرهاب، فضلا عن الأصولية بطبيعة الحال. فإيران ما زالت دولة راعية للإرهاب في نظر الولايات المتحدة. وأفغانستان الآن هي الحامي الأول للمطلوب رقم واحد للمخابرات المركزية الأمريكية. وكما ظلت إيران طويلا متهمة بأنها تدعم وتمول الإرهاب في العالم العربي، فإن أفغانستان ما زالت تعد البلد الذي يأوي ويفرخ الإرهابيين ويصدرهم إلى العالم الخارجي.

* إيران حكمتها فكرة ولاية الفقيه، التي أسفرت عن تولي الفقهاء سلطة القرار

السياسي ، ومن ثم إدارة الدولة بمختلف مؤسساتها . وفي بداية الثورة ، وبعد تنحية أبو الحسن بن صدر عن رئاسة الجمهورية والمهندس مهدي بازرجان عن رئاسة الوزارة ، تقدم الفقهاء واحتلوا المناصب الرئيسية في السلطة ، حتى لم يعد هناك موقع إلا وكان للفقهاء فيه حضور وموطئ قدم . الشيء نفسه فعله الملالي والمولويون في أفغانستان ، وبرغم ضعف بضاعتهم من العلم ، وبرغم أنهم ذهبوا إلى أبعد من المدى الذي ذهب إليه الفقهاء في إيران ، فإنهم بدورهم احتلوا مناصب القيادة ، وتوغلوا في أجهزة الدولة ومؤسساتها كافة . ويظل الخلاف بين الطرفين في هذا الشق خلافا في مدى التوغل ودرجته وليس في نوعه .

وما فعله الطرفان في الواقع هو بمثابة تكرار لما اعتادت أن تفعله أي فئة تسيطر على السلطة في دول العالم الثالث ، إذ يقترن نجاحها باستدعاء عناصرها الموثوق بها لاحتكار السلطة في البلد ، وهي العناصر التي قد تكون متممة إلى الأسرة أو القبيلة أو الحزب أو العسكر . وفي تجاربنا نماذج عدة «لولايات» من هذا القبيل أو ذاك .

* التشابه حاصل بين أفراد حركة طالبان وبين فقهاء الثورة الإيرانية . فالأولون جاءوا من المدارس الدينية ، والآخرون جاءوا من الحوزة العلمية . والجميع من فقراء الخلق ومستضعفيهم ، الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا في المجتمع ، والتي لم يخطر على بالها يوما ما أن تتسلم زمام الحكم في البلاد . أيضاً فإن الطرفين جاءا من خارج المعادلة السياسية ؛ ففقهاء إيران لم يكن لهم حزب سياسي يمثلهم ، وإنما ظهروا من خارج خريطة الأحزاب ، كذلك فعلت حركة طالبان حينما ظهرت على الملأ فجأة دون أن تكون هناك مقدمات تنبئ عن ذلك .

* ثمة تشابه آخر في الظروف التي أفرزت كلا منهما . فالثورة الإيرانية نجحت في بلد قاوم التغريب وتمرد عليه ، وذلك برغم الجهود التي بذلتها السلطة الشاهنشاهية لإلحاق إيران بالغرب والولايات المتحدة خاصة . كما أنها برزت في واقع فقدت فيه الأحزاب السياسية صدقيتها ، حتى يثس الناس من قدرتها على التغيير والإصلاح . وذلك حاصل في أفغانستان أيضاً ، حيث حاول حكامها المتعاقبون فرض النموذج العلماني الغربي على البلاد ، وقاومه المجتمع والعلماء في المقدمة منهم ، حتى كانت فتاوي العلماء هي وقود كل تمرد وثورة على الحكام في البلاد .

* وكما فشلت الأحزاب السياسية في إيران حتى لم يعد أحد يعول عليها في التغيير ، فإن الأحزاب «الجهادية» المتقاتلة في أفغانستان أوصلت الناس إلى النتيجة ذاتها ، بعدما طال الاقتتال بين الزعيمين برهان الدين رباني وقلب الدين حكمتيار واستمر مدة ثلاث سنوات . في حين ظن الناس أن انتصار المجاهدين على السوفيت سيملاً فراغ السلطة ، وإذا بهم يكتشفون أن الفراغ استمر ، وكان لا بد أن تظهر حركة بمثل وزن طالبان حتى تملأه . الأمر الذي يعني أن كلا من الثورة الإيرانية وحركة طالبان برزتا إلى الوجود استجابة لحاجة وملتأً لفراغ في الساحة السياسية . فقد نجحت الثورة الإيرانية فيما فشلت فيه الأحزاب ، مثلما نجحت طالبان فيما فشلت فيه الأحزاب الجهادية الأخرى .

* في إطار «الظروف» ، فإن كلا من التجربتين قامت في بلد للفقهاء - أو علماء الدين - فيه مقام كبير . فالفقهاء في إيران ، وفي مجتمعات الشيعة الاثني عشرية خاصة ، لهم تلك المكانة المتميزة الناشئة عن تقاليد المذهب الشيعي التي توجب على المؤمنين الملتزمين أن يقلدوا المراجع الأحياء . وبسبب ارتباط القواعد الجماهيرية العريضة بأولئك المراجع ، فقد صار للأخيرين نفوذهم وتأثيرهم العميق على تلك الجماهير . وبرغم أن المجتمع الأفغاني سني في الأساس (الشيعة يمثلون ١٠٪ فقط) ، فإنه تصادف أن كان للعلماء في تلك البلاد نفوذ بين الناس بذات الدرجة من القوة والعمق . حتى لا نبالغ إذا قلنا إنه ما من حركة شعبية أو انتفاضة من أي نوع حدثت في تاريخ ذلك البلد ، منذ تأسيس دولته الحديثة قبل ٢٥٠ عاماً ، إلا وكان للعلماء فيها دور ، على صعيد الفتوى أو القيادة . ولذلك دأب حكام أفغانستان إلى استرضاء العلماء وكسب تأييدهم . ولا ينسى في هذا الصدد أن أحمد خان الأبدالي مؤسس الدولة في عام ١٧٤٧م ، لم يمارس صلاحياته كحاكم إلا بعد بيعة «صابر شاه» شيخ الصوفية له ، وأن الملك أمان الله خان حينما حاول تغريب أفغانستان في عام ١٩٢٨ ، سيرا على درب كمال أتاتورك في تركيا ، فإن العلماء أفتوا بكفره وخلعه ، وانتهى الأمر بالثورة عليه وقلته !

* من الناحية الإستراتيجية والسكانية ، هنا أكثر من تشابه بين البلدين ، فكل منهما يقع في منطقة صراع بين القوى الكبرى . إيران كان الصراع عليها قويا بين السوفيت والأمريكان ، وكذلك أفغانستان التي ظلت تمثل خط تماس في إحدى

المراحل بين الروس والإنجليز الذين كانوا مسيطرين على الهند، ثم أصبح الصراع بعد ذلك بين السوفيت والأمريكان في مرحلة تالية.

* سكانيا يضم كل من البلدين تنوعات عرقية كثيرة، أقرب إلى الفسيفساء. ففي إيران ما لا يقل عن عشرين مجموعة عرقية، ولكن أكبرها هم الفرس والترك. وفي أفغانستان عدد مماثل من الأعراق وإن كان أكبرها هم البشتون والطاجيك. وكما أن هناك آذرييجان الإيرانية وآذرييجان التي كانت سوفيتية في السابق ثم صارت جمهورية مستقلة، فالأوزبك والطاجيك في شمالي أفغانستان لهم امتدادهم العرقي المماثل في وسط آسيا، المتمثل في جمهوريتي أوزبكستان وطاجكستان الجارتين.

وفي إيران أغلبية شيعية وأقلية سنية يثار حول استحقاقاتها لغط كثير. وكذلك الحال في أفغانستان، حيث الأغلبية سنية والأقلية شيعية، والأخيرة يثار حول استحقاقاتها القدر نفسه من اللغط.

* أكاد أجد تشابها أيضاً بين دلالة لقب أمير المؤمنين في أفغانستان ولقب ولي أمر المسلمين في إيران، حيث يظل كل من اللقبين معبرا عن الرغبة في التطلع إلى تمثيل الأمة الإسلامية أو زعامتها، بصرف النظر عن إمكانية تحقيق ذلك الأمل على صعيد الواقع. بل أزعـم أن العقبات التي تحول دون تحقيق كل منهما لرغبته متشابهة في الحالتين. إذ يظل متعذرا على إيران بانتمائها إلى المذهب الشيعي أن تشغل موقع قيادة العالم الإسلامي ذي الأغلبية السنية (الشيعية لا تزيد نسبتهم على ١٠٪ من جملة المسلمين). كما أن أفغانستان بنموذجها الأقرب إلى السلفية غير مؤهلة لشغل ذلك الموقع، حيث إن النموذج الوسطى هو الأكثر قبولا وشعبية في العالم الإسلامي.

* من الناحية العملية، فإن أمير المؤمنين في أفغانستان له صلاحيات مماثلة للولي الفقيه أو المرشد في إيران. كلاهما ينتخب أو تقوم له البيعة لأجل غير محدود، طالما ظل سليما معافى ولم تجرح عدالته بأي صورة. وكلاهما فوق السلطات وله الكلمة الأخيرة فيما يقرره الآخرون أو يستشكل عليهم. فقرارات المؤسسات في أفغانستان (الشورى ومجلس الوزراء) معلمة لأمير المؤمنين وليست ملزمة له.

وصلاحيات القائد والمرشد في إيران واسعة إلى الحد الذي تصبح الشورى في ظلها غير ملزمة أيضاً.

وإذا كان النظام السياسي في إيران يقر بوجود القائد، يليه في الترتيب رئيس الجمهورية، فإن الوضع الراهن في أفغانستان يقرر شيئاً مماثلاً. فهناك أمير المؤمنين في قندهار، وهناك رئيس المجلس الحاكم في كابول، الذي يمارس عملياً صلاحيات رئيس الجمهورية، ويرأس مجلس الوزراء، تماماً كما هو الحال في الوضع الإيراني.

* لا أبالغ إذا قلت إن جماعة طالبان في أفغانستان أقرب في الموقف العام إلى «حزب الله» في بداية الثورة. كلاهما ينظر إليه بصفته حزب السلطة، وله مواقفه المتطرفة دينياً وسياسياً. فهما مع التدخل في الحياة الخاصة للمواطنين وإجبار الناس على الالتزام بأزياء معينة، وكلاهما له حساسيته التي تصل إلى حد الرفض للديمقراطية والتعددية. وإذا كان حزب الله لم يعد حزب السلطة الآن في إيران، وتحول إلى أحد الأحزاب أو الكيانات السياسية الموجودة بالساحة، فإن مواقفه الأساسية ما زالت كما هي.

* ما فعلته «الكوميتيات» (لجان الثورة) في إيران بعد نجاح الثورة مباشرة، لم يختلف عما فعلته جماعة طالبان بعد نجاحها في أفغانستان: من ملاحقة السيدات في الشوارع ومراقبة أزيائهن، إلى منع الرجال من ارتداء أربطة العنق، إلى مصادرة البيوت التي تسمع فيها أصوات الموسيقى، إلى مصادرة كل النتاج الفني «للعهد البائد». بل إن الرعاع الذين انضموا إلى لجان الثورة، لهم أقران انضموا بدورهم إلى حركة طالبان.

* وكما أن الولايات المتحدة ناصبت الثورة الإسلامية في إيران العداء منذ اللحظات الأولى لتوليها السلطة، وما برحت تتآمر عليها في كل فرصة، غير ناسية أن طهران كانت قاعدة مهمة لنشاطاتها، فإن حركة طالبان واجهت موقفاً مماثلاً من روسيا، التي ما زالت تمول القوى المعارضة لحكومة طالبان، غير ناسية أنه كان لموسكو باعها ودورها في كابول. وفي صدد الحديث عن الجيران، فإن الهند التي سارعت إلى تأييد الثورة الإسلامية في إيران لكي تضغط على باكستان، هي ذاتها التي أيدت المعارضة الأفغانية لكي تكيّد لباكستان وتزعزع قدر الإمكان النظام الموالي لها في كابول.

* استطرادا من النقطة السابقة، فإننا نستطيع القول إنه كما أن المعارضة الإيرانية لقيت دعما قويا من دول مجاورة في مقدمتها العراق وقوى كبرى على رأسها الولايات المتحدة، فإن المعارضة الأفغانية تلقت تأييدا من جيران مثل روسيا وإيران، والأولى ما زالت دولة كبرى والثانية جارة لصيقة بأفغانستان.



إذا فتحنا صفحة الاختلاف والتمايز بين الطرفين، فإننا سنجد الكثير، وسنلاحظ أن الاختلاف كبير وعميق. وإن أبرز معالم التمايز والاختلاف بين التجريبتين، تتمثل في المظاهر والعناصر التالية:

* ما حدث في إيران كان ثورة حقيقية، بينما الذي حدث في أفغانستان كان تصحيحا لثورة. فالفقهاء الذين تولوا السلطة في إيران كان لهم مشروع مغاير ومناقض لمشروع الشاه في الحكم. فقد جاءوا برؤية إسلامية وتطلعوا إلى إقامة نموذج إسلامي في إيران، بينما مشروع الشاه كان فارسيا وتغريبيا، ومقطوع الصلة بالإسلام عند الحد الأدنى. من ثم فقد كان أحد أهدافهم تصفية آثار النموذج الغربي، وإحلال النموذج الإسلامي مكانه.

اختلف الأمر في أفغانستان. فقد ظهرت حركة طالبان احتجاجا على فشل حكومة «المجاهدين» في إقامة النموذج الإسلامي بسبب اقتتال فصائلهم وسوء تصرفات وسلوك بعض عناصرهم. لم يقدموا نموذجا مغايرا وإنما قدموا تطبيقا مغايرا. انعكس ذلك على اسم الدولة، التي كانت في عهد المجاهدين تحمل اسم: «دولة إسلامي أفغانستان»، وحين جاء الطالبانيون حولوها إلى «إمارت إسلامي أفغانستان». ومن ثم فإنهم لم يأتوا بنموذج جديد، ولكنهم جاءوا لكي يقدموا النموذج الإسلامي الذي ادعاه النظام السابق، على نحو أفضل، أو هكذا يتصورون.

* البنية الثقافية لرجال الثورة الإسلامية في إيران مختلفة بصورة كلية عنها في أفغانستان. لقد قلت قبلا إن الطرفين يمثلان قاعدة المستضعفين العريضة، وذلك قاسم مشترك بينهما حقا، لكن مساحة الاختلاف أكبر بكثير من ذلك المشترك. أحد عناصر الاختلاف يتمثل في الطبيعة المذهبية لكل طرف. إذ طبقا لما هو مستقر في الفقه الشيعي الاثنى عشري، فإن العلماء لهم وضع مؤسسي، يقف «المراجع» من آيات الله العظام على رأسه. والمؤمنون الملزمون ينبغي أن يقلدوا من يشاءون

من المراجع الأحياء. من ثم فالزعامة الدينية المتمثلة في المرجع لها تأثير روحي وإيماني على الأتباع. من ناحية ثانية، فقادة الثورة في إيران لم يكونوا من أصحاب الوزن الفقهي المعتبر فحسب، ولكنهم أيضاً كانوا مناضلين سياسيين، بعضهم شارك في الأحزاب السياسية (طالقاني)، ودخل بعضهم إلى السجون (خامنهئي ورفسنجاني)، وأبعد الآخرون إلى المنافي (الإمام الخميني). أعني أنهم تمتعوا بخلفية ثقافية وخبرة سياسية جيدة نسبياً.

الوضع على الجانب الآخر (الأفغاني) على النقيض تماماً من كل ذلك. فلم يكن لطالبان أي وضع مؤسسي من أي نوع، ولكنهم تشكلوا على نحو عفوي بسيط، بعدما استشعر بعضهم (الملا محمد عمر ونفر من زملائه) أن ثمة مفساد تستوجب تدخل أهل العلم. لذلك «فالقيادة» ليس لها أي تأثير روحي أو إيماني على قواعد الحركة التي كانت نواتها بعض طلاب العلم في المقاطعات الأفغانية الجنوبية (قندهار - أورو زجان - زابل)، الأمر الذي يدعونا إلى القول بأن ولاء القواعد لزعامة طالبان هو «جهوي» بالدرجة الأولى.

في الوقت ذاته فقادة الحركة وإن كانوا من خريجي المدارس الدينية أو الذين لم ينهوا دراستهم فيها، فإن وزنهم العلمي متواضع إلى حد كبير، ومن هذه الزاوية فإنهم لا يقارنون بقيادة الثورة الإسلامية في إيران. وإذا كان لهؤلاء الأخيرين خبراتهم وخلفياتهم السياسية والنضالية، فإن ذلك ما يفتقده قادة طالبان، الذين لا تتوافر لبعضهم سوى الخبرة القتالية، من حيث إن هؤلاء كانوا في مرحلة الجهاد ضد الاحتلال السوفيتي من القادة الميدانيين في الجماعات الجهادية المختلفة.

* على الصعيد الفكري، فإن الموقف على الجانب الإيراني كان محسوما منذ البداية، فقد كانوا هم مدركين، وكان الكل يعرفون، أنهم ملتزمون بتعاليم المذهب الشيعي الاثني عشري. لكن الأمر ليس بهذه الدرجة من الوضوح والحسم على الجانب الأفغاني. صحيح أنهم من أهل السنة ويتبعون المذهب الحنفي، لكن توجهاتهم الفكرية تميل إلى المدرسة السلفية تارة، برغم أنهم يرفضون ذلك التصنيف وقد يهاجمونه، وفي أحيان أخرى فإنهم يعبرون عن إعجابهم وتقديرهم لحركة الإخوان المسلمين. إن شئت فقل إنهم سلفيون عملاً وإخوان قولاً. وقد أزعجهم أن الأصوب من هذا وذاك أنهم لم يحسموا على نحو واضح خيارهم

الفكري، لكنهم يظلون في كل الأحوال أبناء التيار الموغل في محافظته، ومن ثم يظل من الصعب تصنيفهم تحت عنوان بذاته في داخل ذلك التيار.

* لانستطيع أن نقلل من شأن بنية المجتمع في البلدين. فمن ناحية يعد المجتمع الإيراني أكثر تقدما وعصرنة من المجتمع الأفغاني الأكثر تخلفا، ومن ناحية ثانية فإن قادة الثورة الإيرانية حين تسلموا السلطة في عام ١٩٧٩، فإنه كانت هناك دولة لها جيش ومؤسسات ومرافق وبنیان قائم بالفعل. وبرغم نزوح عدد من شرائح النخبة التي ارتبطت بنظام الشاه أو عهده، فإن ذلك لم يفرغ البلد من الكوادر تماما، ثم إنه لم يؤثر على حقيقة وجود الدولة.

من هذه الزاوية، فإن العكس حدث في أفغانستان، حيث أدى الاقتتال إلى تدمير بنية الدولة بالكامل، من الجيش والشرطة إلى المؤسسات والمرافق والخدمات. الأمر الذي جعل حركة طالبان، بإمكاناتها وخبراتها المتواضعة، تبدأ من الصفر، حين دخلت كابول في سنة ١٩٩٦.

* بسبب الاعتبار السابق - انهيار الدولة - فإن حكومة طالبان أصبحت مضطرة للاعتماد على غيرها في تسيير شئون البلاد. بل إنه ليس خافيا على أحد أن حركة طالبان اعتمدت على الدعم الباكستاني من البداية وقبل أن تفرض سيطرتها على البلاد. بينما الوضع مختلف في الحالة الإيرانية. ذلك أن الثورة قامت بدعم من جماهيرها أولا وأخيرا. وبسبب اتساع قاعدة التأييد الشعبي لها، وبسبب استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد (لا تنس أن إيران دولة نفطية)، فإن الثورة استطاعت أن تثبت أقدامها وأن تواصل مسيرتها دون حاجة للاعتماد على أي طرف أجنبي.

* سواء نتيجة للرعاية الباكستانية لحركة طالبان، أو لأن الحركة لم يكن لها موقف من الغرب من البداية، فإن حكومة الحركة لم تكن لها معركة مع الغرب، خصوصا أنها حينما دخلت إلى العاصمة لم تشتبك مع نموذج غربي كان سائدا فيها. وإنما كان النموذج الإسلامي هو المطروح في ساحتها. الأمر الذي باعد بين الحركة وبين احتمالات اشتباكها مع الغرب على الصعيد الحضاري. بل لعلنا لا نذهب بعيدا إذا قلنا إن الغرب والولايات المتحدة خاصة رحبت بحركة طالبان لأسباب عدة (لاحظ أن مجرد الرعاية الباكستانية للحركة يعد في نظر الراصدين لمسار الرياح في إسلام آباد، من آيات الرضا السياسي الأمريكي).

المشهد الإيراني كان على العكس من ذلك تماما . ففضلا عن أن الثورة الإسلامية جاءت انقلاباً على النموذج الغربي ، فإنها كانت بالقدر ذاته انقلاباً على النفوذ الغربي . ولأن الولايات المتحدة لها دور سابق في إعادة الشاه عقب حركة محمد مصدق ، فإن الثورة الإيرانية ناصبت واشنطن العداء منذ اللحظة الأولى . وهو عداء لا تزال أصداءه تتردد إلى الآن في هتافات يوم الجمعة التي يردد الجمع فيه : مرك بر أمريكا (الموت لأمريكا) .

* بوسع المرء إذا دقق في النموذجين أن يلاحظ اتجاه الثورة الإيرانية إلى بناء دولة عصرية تتطلع إلى الأمام بصورة نسبية . فقد ارتضت الثورة النظام الجمهوري ، وأخذت بالنظام النيابي . وأقامت مؤسساتها مستفيدة من الخبرة الغربية ، خصوصا فيما يتعلق بالفصل بين السلطات وانتخاب المجلس النيابي . أما في أفغانستان ، فقد اتجهت إلى الخلف وليس إلى الأمام . فرأس الدولة أصبح أمير المؤمنين ، والدولة ذاتها أصبحت إمارة إسلامية ، والسلطة التنفيذية هي ذاتها التشريعية إذا انضاف إليها عشرة أشخاص . وبرغم أن التجربة لم تستغرق وقتا كافيا يسمح لنا بالحكم على الصورة النهائية لنظامها السياسي ، فإن المؤشرات التي لاحت حتى الآن ترجح الانطباع الذي أوردناه .

ربما ساعد على بلورة صورة الدولة لدى الإيرانيين وغموضه لدى حركة طالبان ، أن مشروع الدولة لدى الإيرانيين كان أكثر وضوحا منه لدى الأفغان . فالإمام الخميني كان يتحدث عن «الحكومة الإسلامية» في بداية الستينيات ، وحين عاد إلى طهران في عام ١٩٧٩ كان المشروع واضحا في ذهنه بصورة نسبية . من ثم فهو من البداية يتحدث عن حلم أو مشروع دولة يراوده ويتطلع إليه . أما في حالة حركة طالبان فالأمر مختلف ، لأن مشروع الدولة لم يكن واردا في أذهان الذين قادوا الحركة . إذ من الثابت أن حركة طالبان حين تبلورت في عام ١٩٩٤م ، استهدفت تطهير منطقة «قندهار» من المظالم والفساد التي مارسها بعض قادة الجماعات «الجهادية» المحليين ، الذين أقاموا نقاطا للتفتيش ومضوا يجمعون الإتاوات من الناس . ولم تكن فكرة إقامة الدولة قد خطرت لهم على بال ، ولكن السهولة التي سقطت بها الولايات الأفغانية في أيديهم ، إضافة إلى التشجيع والدعم الباكستانيين - هذه الملابسات دفعت قادة الحركة إلى تطوير هدفهم والسعي للوصول إلى كابول .

ولا أستبعد أن يكون الطرف الباكستاني الذي أخذ بيد الحركة من البداية قد خطط لاستثمار تقدمها لكي يسقط النظام الذي كان قائما في كابول لكي يقيم بدلا منه نظاما مواليا لإسلام آباد. غير أن ذلك لا يغير من حقيقة أن حركة طالبان لم يكن لديها مشروع دولة منذ البداية، وأن شكل هذا المشروع ليس واضحا حتى الآن لديهم.

* لا وجه للمقارنة بين قيادة الثورة الإيرانية وزعامة حركة طالبان. فأية الله الخميني كان زعيما سياسيا وفقهيا وشخصية «كاريزمية» لها جاذبيتها في الشارع الإيراني، الأمر الذي وسع كثيرا من نطاق مؤيديه. فالذين لم يقلدوه كمرجع (وقد كان مقلدوه كثيرين) أعجبوا به كزعيم سياسي. أما زعيم حركة طالبان، الملا محمد عمر، فليس فيه شيء من الصفات التي تتمتع بها أية الله الخميني، فهو شخصية عادية بلا كاريزمية، وليست له خلفية سياسية أو فقهية، خصوصا أنه لم يكمل تعليمه الديني، وبسبب بساطته تلك وشخصيته العادية، فإن المحيطين به لا يعرضونه كثيرا للآخرين، خصوصا وسائل الإعلام؛ كما ذكرت قبلا.

* في إيران الإسلامية هناك مؤسسات قوية لها اعتبارها في المجتمع، المراجع والعلماء، الحوزة العلمية، الروحانيون، المناضلون، مجلس صيانة الدستور، مجلس الخبراء، مجلس تشخيص المصلحة، رئاسة الجمهورية، السلطة القضائية، مجلس الشورى، المرشد، حرس الثورة، الجيش. هذا التعدد في المؤسسات استصحب تعددا موازيا في مراكز القوة، بينما في أفغانستان مركز قوة واحد، يتمثل في شخص أمير المؤمنين.

وحين انتقل الإمام الخميني إلى جوار ربه، انتقلت السلطة إلى غيره بسهولة ويسر، لكن أحدا لا يعرف ماذا يمكن أن يحدث لأفغانستان لو اختفى زعيم طالبان لأي سبب من الأسباب.

* بسبب نضج المؤسسة الفقهية في إيران، فإنها استطاعت أن توائم نفسها بسرعة وتتكيف مع متطلبات بناء الدولة الحديثة. لذلك، فقد كان موقفها من المرأة جيدا إلى حد كبير، الأمر الذي أدى إلى تطوره على نحو إيجابي في عهد السيد خاتمي رئيس الجمهورية الحالي - كذلك فإن موقف الفقهاء من وسائل الاتصال

المختلفة إيجابياً ، وكذلك موقفها من الفنون التشكيلية . وقد استطاعت إيران أن تثبت حضوراً متميزاً في السينما العالمية ، حيث نجحت في توظيف ذلك الفن وأدواته لصالح النموذج الحضاري والقيمي الذي تلتزم به الثورة الإسلامية .

موقف حركة طالبان كان على النقيض تماماً . فبسبب تحريمها للتصوير ؛ فقد أوقفت التليفزيون وأغلقت دور السينما ، ولم تعد هناك فرصة لتقديم أي لون من ألوان الفنون في البلاد . أما موقفهم من المرأة فهو متخلف بكثير عن الموقف الإيراني منها .

* ترفض حركة طالبان فكرة الديمقراطية ، وحتى الآن فهي ليست على استعداد للاعتراف بأي طرف «آخر» في أفغانستان . ومن الواضح أن الأمر ليس مجرد اقتناع فكري ، وإنما أحسب أن موقفها متأثر من كون «الآخر» الأفغاني يخوض ضدها حرباً بالأسلحة ، الأمر الذي قد يساعد على تفسير موقفها من رفض مبدأ أن يكون للآخر صوت أو تمثيل في العاصمة . والأمر على عكس ذلك في إيران ، حيث فكرة الديمقراطية والمجتمع المدني تزداد قوة في المجتمع خصوصاً في عهد الرئيس خاتمي ، فضلاً عن أن ثمة درجة من الشفافية في الحياة السياسية ليست متوافرة في نموذج طالبان (بل وفي أغلب الأقطار العربية أيضاً) . وبرغم أن الآخر الإيراني ليس ممثلاً بشكل كاف هناك (حركة النهضة موجودة عملياً وغير معترف بها سياسياً) ، وبرغم أن فكرة الأحزاب السياسية لم تستقر في الخارطة السياسية ، فإن المهم أن ذلك الهامش المتعلق بالاعتراف بالآخر يتسع أفقه حيناً بعد حين ، بينما يبدو ذلك الأفق مسدوداً في الحالة الأفغانية .

* ثمة فارق أخير لا يتعلق بخصوصية كل من التجريبتين ، وإنما ينصب على الظروف الدولية والإقليمية التي أحاطت ببروز كل منهما على الساحة . فالثورة الإيرانية ظهرت في ظروف الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفيتي ، الأمر الذي مكنها من أن تلتقط أنفاسها وتستقر مستفيدة من التوازنات الدولية في تلك المرحلة . وهي التوازنات التي أسفرت عن رسم «خطوط حمراء» قيدت إلى حد كبير من حرية حركة الولايات المتحدة ، التي أثارت غضبها المواقف الإيرانية تجاهها ، ناهيك عن حالة «الهيستريا» التي أصابتها من جراء نجاح الثورة الإسلامية ، وفقدانها أحد أهم ركائزها في منطقة الشرق الأوسط ، وأبرز محطات رصدها لما

يجري في الاتحاد السوفيتي . والقدر المتيقن أنه لولا ظروف الحرب الباردة وقبورها
لكان بوسع واشنطن أن تسلك سلوكا آخر في مواجهة إيران ، على الأقل بعد
حادث احتجاز الرهائن الأمريكيين في سفارتهم بطهران .

هذا الظرف يختلف الآن ، حتى نستطيع أن نقول بأن أفغانستان - من هذه الزاوية
- تعد بلدا مكشوبا في مواجهة الضغوط الدولية عموما والأمريكية خصوصا .
وبسبب ذلك الانكشاف ، فإن الولايات المتحدة لم تتردد أخيرا في توجيه صواريخ
«كروز» التابعة لها لما عدته قاعدة للجماعات «الإرهابية» في داخل أفغانستان ،
ضاربة عرض الحائط بكل القوانين والأعراف ، وغير مبالية بالحسابات والتوازنات
الدولية . صحيح أن الصواريخ لم تكن موجهة ضد النظام الأفغاني الذي قلنا إنها
رحبت به في البداية ، لكن التصرف ذاته دال على مدى انكشاف ظهر الحكومة
الأفغانية ، ومدى ما يمكن أن تذهب إليه الولايات المتحدة في غيبة القوى العظمى
المقابلة ، الأمر الذي يعني أن وضع حكومة طالبان إقليمي ودوليا أضعف وأكثر
هشاشة بكثير من وضع الثورة الإيرانية في بداياتها .

إن ثمة فرقا بين اختلاف التجربتين ، وهو أمر طبيعي ، وبين الخلاف بينها الذي
يمكن أن يؤدي إلى الخصومة وإلى ما هو أبعد من ذلك . وهو ما لا نتمناه للجارتين
المسلمتين . وللأسف ، فإن البلدين كانا ضحيتين للاختلاف والخلاف معا ، الأمر
الذي يفرض على عقلائهما ، وعقلاء المسلمين جميعا أن يسعوا إلى تضيق شقة
الخلاف والحيلولة دون تصاعده . أما الاختلاف ، فلا حيلة لهم فيه .

القسم الثاني

رحلة الاقتراب من العقل

عام ٢٠٠١ م

حين انفجرت أزمة هدم التماثيل التي عدها قادة طالبان «أصناما»، وجدت نفسي في قلب الحدث، حيث قدر لي أن أنضم إلى وفد منظمة المؤتمر الإسلامي الذي زار «قندهار» بهذه المناسبة، وأحيطت بزيارته بلغط وتغليط كبيرين، في داخل أفغانستان وخارجها.

كانت لي شهادتان قبل الزيارة وبعدها، أثرت أن أضعهما جنباً إلى جنب في هذا القسم، دون أي تعديل، إبراء للذمة وتحريراً لما جرى. . الشهادة الأولى كانت تعقياً على فتوى هدم التماثيل، ومن ثم فإنها كانت أقرب إلى صدى الحدث. أما الثانية، فتضمنت تسجيلاً لما جرى في أثناء زيارة قندهار، وأزعم أنها إطلالة من قلب الحدث. في الصفحات التالية بيان هذا وذاك.

(١)

مخطئون هنا.. ومناقون هناك!

اعتذرت عن عدم التوقيع على نداء وجهه نفر من المثقفين الغربيين إلى قيادة «طالبان» لوقف هدم التماثيل البوذية. وقلت إن الذين قرروا هدم التماثيل مخطئون في حق دينهم ودنياهم لا ريب، لكن الموقف الغربي من المسألة يتسم بالنفاق المستفز. إذ ليس صحيحاً أنه ينطلق من غيرة على التراث الإنساني، لأن هؤلاء الذين يملثون الدنيا ضجيجاً وصياحاً هذه الأيام حزناً وهلعاً على مصير تلك التماثيل، استهبلوا واستموتوا، واصطنعوا العمى والخرس والصمم في حالات أخرى كثيرة، تعرضت فيها كنوز التراث الإسلامي للعدوان والاعتقال. ثم إن هؤلاء الذين يتباكون على تراث الإنسانية، لا ينسى لهم أنهم في مقدمة الذين تجردوا من المشاعر الإنسانية، وقدموا عليها المطامع والمصالح والأهواء على مدار التاريخ، وحتى هذه اللحظة.

أدري أن في أوروبا والولايات المتحدة أناساً شرفاء ولهم في النزاهة باعهم الطويل، وبعضهم أعرفهم وأشارك معهم في ندوات وملتقيات عدة، ولكن هؤلاء ليسوا أصحاب الصوت المعلن، فضلاً عن أنهم ليسوا أصحاب القرار. ومنهم من يسأل فيقدم نصيحته، ثم يضرب بكلامه عرض الحائط ويلقى به في سلة المهملات. وهؤلاء لا يختلفون معي في وصف الموقف الغربي بالنفاق والتجرد من الإنسانية في الكثير من المشاهد والحالات.



لم أفاجأ بالمسلك الطالباني ولم أستغربه. فموقفهم من هدم التماثيل التي يعدونها «أصناماً» يجيء متسقاً مع مواقف أخرى لهم من المرأة وعملها، ومن تمسكهم بإطلاق الرجال للحى، ومن تحريمهم للتلفزيون والتصوير ومختلف

الفنون . . . إلخ . الأمر الذي يعني أننا لسنا بصدد قرار شاذ ، ولكننا بإزاء نسق فكري عام يتسم في مجمله بالشذوذ . لذلك ، فإننا إذا ما أردنا أن نضع أيدينا على جوهر المشكلة ، فينبغي ألا نكتفي بالنظر إلى قرار هدم التماثيل ، وإنما يتعين علينا أن نوسع من دائرة الرؤية لكي نطل على مجمل الحالة الثقافية ، التي أفرزت هذا القرار وغيره من القرارات المماثلة .

رويت لمن أعرف قصة وزير الصحة في حكومة طالبان ، الحاج ملا عباس أخوند ، الذي قدم إلى مصر قبل عامين للمشاركة في اجتماع دعت إليه منظمة الصحة العالمية ، التي تعد أنشط المنظمات الدولية العاملة في أفغانستان . ولأنني كنت قد تعرفت على الرجل والتقيته في بيته بكابول مرتين ، في أثناء زيارة سابقة للعاصمة الأفغانية ، فقد زارني الرجل في بيتي ، وبعد تناول الغداء رغب في أداء صلاة العصر ، فقدته إلى حجرة مكنتي ووضعت أمامه سجادة الصلاة باتجاه القبلة . غير أنه وقف متململا وهو يتجول ببصره في أرجاء الحجرة ، التي وجد فيها بعضا من التماثيل الخشبية والبرونزية الصغيرة ، التي كنت قد اقتنيتها من دول إفريقية وآسيوية زرتها . ثم قال لي وعلامات الحرج بادية على وجهه : كيف أصلي وسط هذه الأصنام ؟ قلت له : إن هذه الفكرة لم تخطر على بالي ، حيث ليس لها عندي أي تعظيم أو ذرة من تقديس ، وإنما أتعامل معها بصفته منحوتات وجماليات تعبر عن ثقافات وفنون شعوب وقبائل تعرفت عليها في ترحالي . فسكت الملا أخوند على مضض ، ثم أدى الصلاة على عجل ، وانضم إلى مجلسنا بعد ذلك في هدوء .

حين خرج هو ومرافقوه من عندي ، لاحظت أنه تأخر عنهم في مغادرة البناية ، وأنهم انتظروه قليلا حتى لحق بهم ، وعلمت من أحدهم في المساء أن الوزير الطالباني ، الذي درس العلوم الدينية في قندهار وتمنى أن يتخصص في علوم الحديث ، افترش الأرض في مدخل البناية وأعاد صلاة العصر مرة أخرى ، بعدما حسب أن وجود التماثيل في حجرة مكنتي قد أفسد صلاته .

حينذاك ، قلت إنه إذا كان صاحبنا قد رأى أن وجود تماثيل صغيرة بحجم الكف تفسد الصلاة ، فلا بد من أن تمثال بوذا الذي هو بارتفاع ٥٥ مترا ، أي ما يعادل ٢٠ طابقا تقريبا ، كان مصدر قلق عظيم لحركة طالبان . وقد لا أستغرب أن يكون

بعضهم قدرأى فيه مفسدا لصلوات وصيام الشعب الأفغاني بأسره . الأمر الذي يفسر الإصرار على هدمه مع غيره من التماثيل البوذية .

حين التقيته في كابول ، تطرق الحديث إلى أمور كثيرة ، ولا أذكر السياق الذي أوصلنا إلى مسألة «الصور» وتحريمها . وعندما سألت الملا أخوند عن السبب الذي دعا قيادة طالبان إلى اتخاذ ذلك الموقف من الصور والتصوير ، قال : إننا لم نحرمها ، ولكن الله هو الذي حرمها . ولما سأله : كيف ؟ فإنه استمهلني لحظات ثم أتى بكتيب صغير باللغة «الأردية» وقرأ فيه فقرات ، فهمت من ترجمتها أنها تتعلق بأحاديث نبوية تلعن المصورين ، وتذرهم بالعذاب في الآخرة . (الأحاديث صحيحة ، ولكنها لا تنطبق على الصور الشمسية التي تلتقط الآن ، لأنها لم تكن معروفة آنذاك ، وإنما المقصود بها محاولة التشبه بخلق الله من خلال التماثيل التي كانت محل تعظيم أو تقديس) .

الكلام الذي سمعته من الملا أخوند لم يختلف عما سمعته من آخرين في حكومة طالبان ، وليس في ذلك غرابة ، لأن الجميع أبناء مدرسة فكرية واحدة ، وكلهم بغير استثناء من خريجي المدارس الدينية المنتشرة على الحدود ما بين أفغانستان وباكستان .

وحين ذهبت إلى أبعد من ذلك في تحري الأمر ، وجدت أن هذه المدارس هي فروع أو نظائر للمدارس المعروفة في الهند وباكستان باسم «الديوبندية» ، نسبة إلى قرية «ديوبند» في الهند التي أسس فيها بعض شيوخ المسلمين في عام ١٨٦٧ مدرسة دينية ذاع أمرها ، لما قامت به من دور مشهود في خدمة السنة النبوية والعلوم الإسلامية الأخرى . ولذا أطلق عليها آنذاك «أزهر الهند» . ولأنها كانت نموذجاً متميزاً آنذاك ، فقد أنشئت مئات المدارس على غرارها في الهند وباكستان (لاحقاً) . ووصل صداها إلى أفغانستان .

طيلة هذه المدة ، ظلت المدارس محتفظة بنظمها ومناهجها وطرق تدريسها التي بدأت بها في منتصف القرن التاسع عشر ، الأمر الذي جعلها في نهاية المطاف معقلاً للفكر الموغل في المحافظة الرافض لأي مظهر من مظاهر التطور في الفكر أو الواقع .

وحين ذهبت إلى أبعد من ذلك في البحث ، وجدت أن ثمة تشابها يكاد يصل إلى حد التطابق بين أفكار أساتذة وعلماء تلك المدارس ، وبين كثير من تعاليم الفكر الوهابي التي برزت في نجد والحجاز خلال القرن الثامن عشر ، وكانت تلك التعاليم في حينها ثورة تجديدية على البدع والانحرافات التي شاعت في الجزيرة العربية ، الأمر الذي كان له صده القوي في أنحاء العالم الإسلامي آنذاك ، حيث كانت مواسم الحج مناسبة لبث أفكار الإمام محمد بن عبد الوهاب وتفاعل البعض معها .

سواء لهذا السبب ، أو نتيجة لتشابه الظروف النسبي من حيث إن محمد بن عبد الوهاب خرج دفاعا عن التوحيد والعقيدة ، بينما بعض شيوخ مسلمي الهند كان يشغلهم الهاجس ذاته بقدر أكبر ، بحكم وجود المسلمين في المحيط الهندوسي ، الأمر الذي شكل خطرا أكبر على عقائد المسلمين : أيا كان السبب ، فالقدر المتيقن أن أولئك البعض من الشيوخ في الهند وجدوا في تعاليم السلفية والوهابية ملاذا وطوق نجاة لهم فنقلوا عنها الكثير . وكان ذلك بابا لترسيخ قدم الفكر ، الموغل في المحافظة - فكر الثقافة الديوبندية - منذ ذلك الحين وإلى الآن .

يكاد المرء يجد تشابها (والتشابه في التصرف لا يعني الاتفاق في التفكير بطبيعة الحال) بين مشهد جموع الوهابيين وهم يدمرون الأضرحة والقبور والأشجار التي كان المسلمون يتبركون بها في «نجد» ، في أوائل القرن التاسع عشر ، وبين محاولة تحطيم التماثيل البوذية في «باميان» الأفغانية الآن . فالأولون عَدُّوا الأضرحة والأشجار من أمور الشرك ، إذ إن المسلمين كانوا يتوسلون بها إلى الله ، والآخرون عَدُّوا التماثيل أصناما من رموز الشرك أيضا ، لكنهم تركوا الأضرحة ولم يمسوها بسوء !

إزاء ذلك ، فلعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن ما يجري في أفغانستان الآن هو حلقة في مسلسل بدأ في الجزيرة العربية قبل أكثر من قرن ونصف قرن من الزمان . ليس هذا فحسب ، فأنت إذا وسعت من زاوية النظر ستجد أيضا أن التشابه بين الفكر الطالباني - إذا جاز التعبير - وبين جوانب في الفكر السلفي الشائع في بعض أوساطنا ليس مقصورا على الموقف من التماثيل والفنون بعامه . وإنما هو حاصل بالقدر نفسه في مجالات أخرى أبرزها الموقف من المرأة ، حيث ما يفعله طالبان هناك لا يختلف كثيرا عما ينادي به البعض ويضغظون لأجله هنا .

والأمر كذلك ، فإن هذه الحفاوة ليست مستغربة في عالمنا العربي من جانب بعض الأشخاص والشرائع وثيقة الصلة بالدوائر السلفية . وقد عبر هؤلاء عن حفاوتهم في البرامج التلفزيونية الحوارية التي أجرتها بعض الفضائيات العربية حول الموضوع (الجزيرة مثلا) . وقرأت مقالة في الاتجاه ذاته ، نشرتها صحيفة «الوطن» الكويتية (عدد ٣ / ٥) ، كان مما قاله كاتبها - الأستاذ محمد يوسف المليفي - : «أصدر أمير مسلمي أفغانستان محمد عمر ، حفظه الله ورعاه وأيده بنصره العزيز ، قراره العظيم والكريم بهدم وسحق أصنامهم البوذية ، والتي يسميها البعض زورا وبهتاناً وتمييعاً ، تراثاً إنسانياً وإراثاً تاريخياً» . . ومن شدة حماسه للموضوع ، تمنى الكاتب على الطالبانيين أن يكون معهم في الوقت الراهن «لأخذ معولا وأبدأ بالضرب والتحطيم ، وأنا أردد قول الله تعالى : ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء : ٨١] .

في اتصال هاتفي مع أحد علمائنا ، قرأت عليه بعض فقرات المقالة ، فكان رده أن ذلك «جهد في غير وغي» ، أي في غير معركة حقيقية . وأضاف قائلاً : إن الأمور اختلت عند بعض شبابنا حتى أصبحوا يفرحون للهدم ولا يشغلهم البناء ، ذاهلين عن واقع المأساة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الشعب الأفغاني ، وما يفرضه ذلك الواقع الأليم من أولويات ، ليس بينها بالقطع في الوقت الراهن هدم التماثيل حتى وإن عدت أصناما .



لا أعرف إن كان مجدياً أم لا التطرق إلى الموقف الشرعي من عملية هدم التماثيل ، ومن ثم الحل فيها والحرمة ، حيث يبدو عبثياً فتح هذا الملف الآن ، ليس فقط لأن في أفغانستان ما هو أولى منه وأجدر بالبحث والمناقشة ، ولكن أيضاً لأن تلك التماثيل موجودة في مكانها منذ مئات السنين ولم يفكر أحد في المساس بها منذ وصل الإسلام لتلك البلاد في القرن الهجري الأول .

تضاعف العبثية حين نلاحظ أن المسلمين فتحوا بلاد فارس ومصر ووصلوا إلى الهند ، وهي من أكثر بلدان العالم امتلاء بالآثار من معابد وتماثيل وغير ذلك ، ومع هذا فلم يعرف أن أحداً عد تلك الآثار أصناماً وأعلن الحرب عليها . علماً بأن بعض

ذلك تم في عهود الخلفاء الراشدين ، وأن الذين قادوا جيوش المسلمين التي فتحت تلك البلدان كانوا في الأغلب من الصحابة أو التابعين . وهؤلاء وأولئك ممن لا يستطيع أحد أن يشك في غيرتهم على الإسلام أو فهمهم له ، ولا ينبغي أن يزايد أحد عليهم في ذلك .

صحيح أن المقرئزي المؤرخ المصري المعروف تحدث عن هدم السلطان الناصر قلاوون لتمثال آخر لأبي الهول قرب شاطئ النيل ، ولكن الدافع إلى ذلك كان دينوريا بحثا ولم يكن له أي صلة بالدين ، حيث يذكر أن الهدم كان بسبب ما قيل عن وجود كنز من الذهب تحته !

وفي الموسوعة التيمورية ، لأحمد باشا تيمور ، أن بعض الصحابة ذهبوا إلى الأهرامات وكتبوا أسماءهم عليها بعد فتح مصر . ويعرف المؤرخون أن الإمام أبا حنيفة رأى التماثيل التي خلفها في أرض العراق البابليون والآشوريون والكلدانيون ، كما أن الإمام الشافعي رأى التماثيل التي خلفها الفراعنة في مصر ، ولم ينكرها لا هو ولا أحد من أتباعه .

بعد هذا الإجماع - وسنة الخلفاء الراشدين أصل يرجع إليه ويلتزم به طبقا للحديث النبوي الوارد في هذا الصدد - هل يعقل أن تأتي بعد أربعة عشر قرنا ، ونسأل عما إذا كانت تلك التماثيل التي خلفتها الحضارات الأخرى تعد أصناما أم لا ، وهل يجب هدمها أم لا ؟

إن بعض العلماء السلفيين الذين يفتون بهدم التماثيل بحسبانها أصناما ، يستحضرون الأحاديث التي تنذر المصورين من صانعي التماثيل بالعذاب يوم القيامة ، وما نسب إلى الإمام علي بن أبي طالب من حث على هدم التماثيل ، ويضربون عرض الحائط بما قاله فقهاء كبار ، مثل القاضي عياض الذي ألف كتابا في «شرح صحيح مسلم» أسماه «إكمال المعلم في فوائد مسلم» ، قال فيه إن ذلك كله ينصرف إلى «من قصد مضاهاة خلق الله ، واعتقد ذلك . . . أما من لم يضاه بذلك خلق الله ولا قصده ولا نواه فليس يناله هذا الوعيد ، وإن كان مخطئا في فعله وعاصيا» - ج ٦ ص ٦٣٥ .

الملاحظة المهمة الجديرة بالانتباه هنا أن الكلام ينصب على المسلمين الذين

يصنعون التماثيل ، ولكنه لا يشير من قريب أو بعيد إلى ما يصنعه غيرهم ، الأمر الذي يفسر لنا لماذا تركت كل تماثيل ومعابد الحضارات الأخرى على حالها ، ولم يمسسها المسلمون بسوء .

في حدود معلوماتي فإن الملا محمد عمر زعيم طالبان كان موقفه محايدا إزاء المسألة في البداية ، وإن القرار الذي أصدره بهدم التماثيل كان استجابة لضغط «العلماء» الأفغان الذين قدموا بعض الحجج الشرعية ، واستندوا إليها في وجوب هدم تلك «الأصنام» ، ومن ثم فإن الرجل لم يكن أمامه سوى الاستجابة لما أفتوا به . وحين ثارت الضجة في مختلف عواصم العالم ضد القرار ، فإنه لم يأبه بها ، سواء لأن الفتوى كانت حاسمة أمامه ، أو لأنه اعتاد مثل ذلك الضجيج إزاء ما يتخذ من قرارات . غير أن الأمور اتخذت مسارا آخر حينما تلقى رسالة وقعها الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي ، وهو من هو ، والدكتور محمد هيثم الخياط كبير مستشاري المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية ، التي سبقت الإشارة إلى دورها النشط في أفغانستان . حين حملت إليه الرسالة في مقره بقندهار ، وقد بينت أن في هدم التماثيل التي بناها غير المسلمين مخالفة شرعية ، لأن فيه مخالفة لإجماع الخلفاء الراشدين والصحابة ، وقتذاك أبدى زعيم حركة طالبان استعدادا لإعادة النظر في الموضوع ، في ضوء ما يسفر عنه الحوار المباشر بين العلماء الأفغان المؤيدين للهدم ، وغيرهم من العلماء المتحفظين عليه والمؤيدين للإبقاء على التماثيل كما هي .



ولما كانت مصر قد تلقت طلبا من اليونسكو بالتوسط لدى طالبان في هذا الشأن ، وبرغم أنه لا توجد علاقات دبلوماسية بين القاهرة وكابول في الوقت الراهن ، فإنه تقرر في ضوء المشاورات التي تمت إيفاد مفتي مصر الدكتور محمد فريد واصل ، لكي ينضم إلى مجموعة العلماء المسافرين إلى قندهار ، وفي مقدمتهم الشيخ يوسف القرضاوي .



ذلك كله في كفة والضجة المثارة في العالم الغربي في كفة أخرى . ولست واثقا بما قيل من أن مدير عام اليونسكو - الياباني الأصل - لعب دورا في إذكاء الحملة ،

بحكم أنه من أتباع الديانة البوذية، حيث يظل من مهام اليونسكو ووظائفها الأساسية أن تساهم في الدفاع عن التراث الثقافي الإنساني. وفي كل الأحوال، فإن الحملة تجاوزت اليونسكو وشملت منظمات دولية وعواصم غربية وغير غربية أخرى. وهو أمر لا ننكره، لكن من حقنا أن نتساءل عن غياب تلك الغيرة، وسكوت الجميع إزاء هدم المسجد البابري في الهند، الذي بناه قبل خمسة قرون أول أباطرة المغول، وإزاء هدم وإحراق مسجد «شرار شريف» في كشمير، بعد حصار دام ٦٦ يوما، وهو المسجد الأثري الذي يزيد عمره على خمسة قرون. ثم سكوتهم على قصف ٨٠٠ أثر إسلامي في البوسنة بواسطة الصرب، وهي الكنوز التي خلفتها الإمبراطورية العثمانية، علما بأن أقدم وأكبر مسجد في البلقان (مسجد غازي خسرو بك في سراييفو) قصف ٣٠ مرة.

من حقنا أن نسأل أيضا عن موقف المدافعين في الغرب عن تراث الإنسانية، إزاء منظمات «حراس الهيكل» التي تجمع الأموال علنا في الولايات المتحدة لهدم المسجد الأقصى وبناء هيكل سليمان مكانه، وإزاء عملية التشويه الكبرى التي أحدثتها إسرائيل في مدينة بيت المقدس ذاتها.

ثم ليس من حقنا أيضا أن نسأل الجميع عن موقفهم من الإنسانية المهذرة في أفغانستان ذاتها، حيث يموت كل يوم ٤٠٠ طفل من البرد - طبقا لبيانات الأمم المتحدة - بينما العالم مشغول فقط بهدم التماثيل البوذية؟! وهل لنا أن نذكر الجميع بمذابح الشيشان والبوسنة، وبهدم ٤١٨ قرية في فلسطين ومحوها من الخريطة؟

هل نبالغ في قولنا إنهم منافقون في دفاعهم عن تراث الإنسانية، بل ومجرمون بحق الإنسانية ذاتها؟

(٢)

التمائيل ليست كلها أصناماً!

مسألة «الأصنام» بحاجة إلى تحرير، بعدما أصبح حديثها على كل لسان، وخاض فيه الذين يعلمون والذين لا يعلمون، حتى التبس الأمر على كثيرين، فلم يعرف الحق من الباطل، ولا الحلال من الحرام، أو الحسن من القبيح.

وأكرر ابتداء أننا نستدرج إلى مناقشة أمور لا تحتل أي أولوية في مشكلاتنا وهمومنا، الأمر الذي يصرفنا عن الانشغال بما هو فاعل ومصيري في حياتنا، فيستهلك طاقاتنا وربما أوقع بيننا وفرق صفوفنا، الأمر الذي يقدم إلى أعداء الأمة والمتربصين بها هدية ثمينة، تحقق لهم ما يتمنونه لنا من فرقة وتشتت وذهول عما يدبرون. ولعل النموذج الدال على ذلك، أنه بينما نحن مستغرقون في الجدل حول التماثيل والأصنام، فإن إسرائيل تواصل في هدوء خنق الفلسطينيين وإحكام الحصار حولهم. وبلغ بهم الاستهتار حداً دفع جندياً في الجيش النظامي إلى إلقاء قبلة في فناء مدرسة تعج بالأطفال في الخليل. مثل هذه الجرائم تحدث كل يوم في حقنا ولا تحرك فينا شيئاً لأننا لاهون، ومشغولون بأمور أخرى ثانوية، بينها حكاية التماثيل والأصنام، وهل تهدم أو لا تهدم.

ولا أعرف بأي وجه سنلقى الله. وماذا سنقول يوم نحاسب عن جهدنا فيم بذلناه، ووقتنا فيم ضيعناه. وماذا سنقول حين نسأل عن إدماننا الانشغال بما لا ينفع، والقتال في غير معركة، وتفضيل النظر إلى الخلف ومخاصمة النظر إلى الأمام.

لقد فرضت مسألة التماثيل نفسها علينا من حيث لا نحتسب، وورط ذلك البعض في مواقف وتأويلات أحدثت التباسات بغير حد. فشوشت العقول بأكثر مما أنارت الطريق، وضيقت بأكثر مما وسّعت، ومن ثم فإنها أضرت بأكثر مما نفعت.

□

سأتحدث هنا عن نموذجين للالتباس أوقعا كثيرين في الغلط :

الأول هو ذلك الخلط بين الأصنام والتماثيل ، وعدّ كل تمثال صنما ، وكل صنم ضلالة ، والباقي معروف . وحقيقة الأمر أن من التماثيل ما يعد أصناما وما لا يعد كذلك . والأولى هي التي تعبد من دون الله ومن ثم فتحريمها على المسلمين مقطوع به . أما التماثيل التي لا تعبد فوصفها بأنها أصنام فيه افتئات ينبغي أن يتنزه عنه العقل الرشيد .

دليلي على ذلك أستخلصه من القرآن ذاته . ففي سورة «الأنبياء» : التي تحدثت عن قوم إبراهيم الذين اتخذوا التماثيل أصناما عبدوها من دون الله ، كان الرفض حاسما والضلال ثابتا وتسفيه القوم لا شك فيه . أكثر من ذلك ، فإن الله سبحانه وتعالى أراد لنبيه إبراهيم أن يحطم هذه التماثيل ، فقال على لسانه : ﴿وَقَالَ لَهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولَدُوا مُدْبِرِينَ (٥٧) فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء : ٥٧ ، ٥٨] .

وما صنعه النبي إبراهيم مع التماثيل المعبودة ، هو ما صنعه محمد صلى الله عليه وسلم ، عندما طهر الجزيرة العربية من كل أثر لها ، وأذن في الناس يومئذ وهو يحطمها قائلا : ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء : ٨١] .

في سورة «سبا» حديث عن التماثيل اتخذ منحى آخر . فقد أشار إليها الخطاب القرآني في معرض تعداد نعم الله سبحانه على نبيه سليمان عليه السلام . فهو سخر له الريح ، وأتاح له عينا تفيض بالنحاس المذاب (القطر) ، وسخر له الجن تصنع له بعضا من زينة الحياة الدنيا وجمالها ، بيوتا عالية (محاريب) وحفرا كبيرة (جفان) ، وقدورا راسيات . . . وأيضا «تماثيل» من زجاج ونحاس ورخام ، تصور الأحياء ، بل وتصور الأنبياء والعلماء ، كما يقول المفسرون (القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» - ج٤) .

في هذا الصدد ، يقول القرآن ما نصه : ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غَدُوهاَ شَهْرًا وَرَوَاحُهاَ شَهْرًا وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَزِغُ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا لَنُدْفِقَهُ مِنَ عَذَابِ السَّعِيرِ (١٢) يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَّحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سورة سبا : ١٢ ، ١٣] .

التمائيل هنا - حين انتفت مظنة عبادتها - عُدَّتْ من نعم الله على الإنسان ، وعاملها أو صانعها إنما يعملها بإذن ربه ، وعلى الذين أنعم الله عليهم بهذه النعمة مقابلتها بالشكر لله وحده ، وأحد مظاهره اكتشاف ما فيها من جمال ، على حد تعبير الدكتور محمد عمارة .

وهو يحزر الموقف القرآني في كتابه «الإسلام والفنون الجميلة» يقرر : أن الموقف من التماثيل ليس واحدا ، وليس عاما ، وليس مطلقا . فحيثما تكون سبيلا للشرك بالله - شركا جليا أو خفيا - فهي حرام وتحطيمها واجب . أما عندما تنتفي مظنة عبادتها وتعظيمها والشرك بواسطتها ، فهي عندئذ من نعم الله ، التي للإنسان أن يقصد إليها ، وأن يتخذ منها سبيلا لترقية حسه وتجميل حياته وتزكية القيم الطيبة وتخليدها .

إذا صح ذلك ، وما دام القرآن قد أورده فهو صحيح لا ريب ، فلماذا إذن التخليط والتبسيط ، ووصف كل تمثال بأنه صنم ، ومن ثم إثارة المسلمين وتحريضهم ضد كل عمل فني منحوت ، لا يرى فيه أهل زماننا سوى أنه منتج ثقافي وعمل جمالي ، الأمر الذي لا شأن له بالتعظيم أو التقديس .



الالتباس الثاني يتعلق بمسألة هدم الأصنام ، وتعميمها قياسا على ما فعله أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فتح مكة ، حين حطموا ما فيها من أصنام ، كانت رمزا للشرك فيما قبل الإسلام .

وهذا الذي حدث أحسبه حكما خاصا بالجزيرة العربية ، لا ينطبق على غيرها من ديار الإسلام . إذ إنه مفهوم أن يطهر مهبط الوحي ومعقل الدين من الأوثان . كما أنه مفهوم نداء الرسول عليه الصلاة والسلام أنه «لا يجتمع دينان في الجزيرة العربية» ، خصوصا في ظل تعدد مؤامرات اليهود ودسائسهم . لكن تعميم الحكم على كل بلاد المسلمين ليس له ما يبرره ، ولا أعرف أن الصحابة دعوا إليه أو أيده به بأي صورة .

لما فتحت بلاد فارس ووجد المسلمون ديانات لم يسمعوها ولم يعرفوها من قبل ، مثل عبدة النار ، قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لمن حوله من صحابة

رسول الله ﷺ ، نحن نعرف اليهود والنصارى ، فهل عندكم سند عن الرسول ﷺ ؟
عندئذ رد عليه عبدالرحمن بن عوف قائلا : سمعت رسول الله ﷺ يقول : سنوا
فيهم سنة أهل الكتاب ، أي عاملوهم كما يعامل أهل الذمة .

ومنذ ذلك الحين ، ترك الآخرون في البلاد المفتوحة ومعبوداتهم ، وطبقت
عليهم عهود الأمان والذمة ، فلم تحطم تماثيل أو أصنام في أي بلد مفتوح ، ولم
يُحرّم عبدة الشمس أو النار من ممارسة طقوسهم . وفي الوقت نفسه ، فإن ذلك لم
ينل شيئا من عقائد المسلمين منذ ذلك الحين وإلى الآن .

لم يهدم المسلمون الأوائل ، شيئا من معبودات غير المسلمين خارج الجزيرة
العربية ، برغم أن فيهم خلفاء راشدين وصحابة رسول الله الذين هم أكثر فهمًا
وأشد غيرة على الإسلام من غيرهم ، وما كان لهم أن يقفوا هذا الموقف إلا
لإدراكهم أن هدم الأصنام المعبودة مقصور على الجزيرة العربية دون غيرها .

بسبب من ذلك ، فلعلّ أقول بأن زعم البعض أن المسلمين مطالبون بهدم
الأصنام المعبودة حيثما وجدت ، لا أساس له من الشرع أو التاريخ . وحين قرر
علماء أفغانستان هدم التماثيل البوذية بحجة أن بعض البوذيين يأتون إليها ويتعبدون
أمامها ، فإنهم وقعوا في محذور الخلط الذي نحذر منه بين ما هو خاص بالجزيرة
العربية وما هو عام وشامل لكل بلاد المسلمين .

لا نعرف أن الراشدين من حكام المسلمين منعوا أصحاب أي ملة من التعبد
بالوسيلة المعتمدة لديهم ، وهم يتمتعون بالمواطنة في الدولة الإسلامية . بل إن
هذا المنع - إذا تم - فإنه يعد من قبيل الإكراه في الدين المنهي عنه شرعا . ولسنا هنا
بحاجة لأن نستعيد النصوص القرآنية التي نبهت في أكثر من موضع إلى أن الله
سبحانه وتعالى لو شاء لجعل الناس أمة واحدة ، ولكنه أرادهم مختلفين لحكمة
ليست خافية ، وينبغي أن يحترم الاختلاف ، أيا كان مداه ، طالما أن الآخرين لم
يعتدوا على المسلمين أو يفتنواهم في دينهم ، وقبلوا بأن يعيشوا معهم في أمان
وسلام .

وفي هذه الحالة فالبر بهم واجب طبقا للنص القرآني الذي يقول : ﴿لَا يَتَّبِعُكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة : ٨] .

هدم معبودات الآخرين ليس من البر أو القسط في شيء ، وفضلا عن أنه من قبيل الإكراه في الدين كما ذكرت توا ، فإنه أيضا يتعارض مع نهج الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة .

لا نريد أن يزايد بعضنا في الغيرة أو الفهم على الخلفاء الراشدين وصحابة رسول الله ﷺ ، ولا نريد أن نتعامل مع الإسلام كأنه نزل أمس فقط ونفرض وصاية مفتعلة على عقائد الناس . وينبغي ألا ننسى أن وجود التماثيل أو الأصنام في أي بلد ، حتى تلك البلدان التي يعيش فيها المسلمون كأقلية مستضعفة ، لم يؤد إلى أن يفتن المسلمون في دينهم ولا هم تحولوا عنه . وحين تحول بعضهم عن الإسلام في بعض الأقطار ، فإنهم لم يجنحوا إلى ذلك افتتاناً بالأصنام والتماثيل ، بل لأنهم عانوا من الجهل والفقر والبؤس . وهذه هي الجبهة الحقيقية التي ينبغي أن يقاتل عليها من أراد أن يقاتل دفاعا عن الإسلام والمسلمين .

أما افتعال معارك وهمية مع طواحين الهواء ، فذلك مظهر آخر من مظاهر البؤس الفكري والثقافي ، بل من مظاهر الجهل بالدين والدنيا معا .

أيها السادة ، اتقوا الله في دينكم ودنياكم ، وكفاكم حربا ضد الطواحين ، وليتكم تقلبوا صفحة الأصنام والثروة المفتعلة بشأنها ، لتلتفتوا إلى ما ينفع الناس ويمكث في الأرض ، فيبني ولا يهدم ، ويضيء فلا يعتم أو يظلم .

(٣)

الذي جرى في قندهار

هي رحلة إلى «قندهار» رتبها الأقدار فكانت . ولست أخفي أن الترتيب لقي هوى عندي ، لأن الذهاب إلى قندهار الطالبانية في الظروف الراهنة لا يقل إثارة عن الصعود إلى القمر . حيث لا أرى فرقا كبيرا في الإثارة بين أن تذهب في رحلة إلى خارج الكوكب الأرضي ، وبين أن تكون رحلتك خارج العصر والأوان .

كنت أعرف أن ثمة اتصالات مع قادة حركة طالبان عبر قنوات عدة ، بعضها كان صدى للتطورات الأخيرة في أفغانستان التي تمثلت في صدور قرار «أمير المؤمنين» هناك ، الملا محمد عمر ، بهدم التماثيل البوذية التاريخية في منطقة «باميان» . وكنت أعلم أن دولة قطر منذ ترأست منظمة المؤتمر الإسلامي - بعد إيران - تزايد اهتمامها بالشأن الأفغاني لأسباب مفهومة . الأمر الذي وفر ظرفا مواتيا لزيارة قام بها إلى الدوحة وزير الخارجية الأفغاني ، وكيل أحمد متوكل ، وعُدد اعترافا فعليا بحكومة طالبان ، التي لم تعترف رسميا بها إلى الآن سوى ثلاث دول هي باكستان والمملكة السعودية ودولة الإمارات العربية .

كنت أعلم أيضا أن مدير عام اليونسكو كويشيرو ماتسورا ما برح يطرق كل باب أمامه لإثناء الطالبانيين عن عملية هدم التماثيل ، فكتب إلى بعض زعماء الدول الإسلامية ، كما بعث برسالة إلى الشيخ يوسف القرضاوي ، وأوفد دبلوماسيا فرنسيا مستعربا إلى إسلام آباد لإجراء اتصالات حول الموضوع ، وكنت قد فهمت من وزير الخارجية المصري (السابق) السيد عمرو موسى أنه تقرر إيفاد مفتي مصر الدكتور نصر فريد واصل ليشترك في جهود الإنقاذ المبذولة .

لم أكن بعيدا عن تلك الأجواء ، حيث كنت طرفا في بعض المشاورات التي تمت . لكن الذي لم أتوقعه أن أتلقى اتصالا هاتفيا مفاجئا قبل ظهر يوم السبت من

الدكتور هيثم الخياط كبير مستشاري المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، التي هي أكثر المنظمات الدولية نشاطا في أفغانستان، أخبرني فيه أننا ينبغي أن نكون في مطار القاهرة بعد ثلاث ساعات، كي نتوجه إلى الدوحة، حيث ستحملنا طائرة خاصة في فجر اليوم التالي إلى قندهار.

كان المسافرون من مصر أربعة استدعوا على عجل، هم المفتي والشيخ محمد الراوي عضو مجمع البحوث الإسلامية وأحد كبار علماء الأزهر المخضرمين، ثم نحن الاثنان. في الدوحة علمت أن الوفد المسافر يضم وزير الدولة للشئون الخارجية القطري السيد أحمد عبدالله آل محمود، ويتقدم العلماء فيه الشيخ يوسف القرضاوي وثلاثة آخرون من الفقهاء الموجودين في قطر، كما يضم الوفد السيد إبراهيم بكر الأمين العام المساعد لمدير منظمة المؤتمر الإسلامي المختص بالشئون السياسية، وآخرين من دبلوماسيي وزارة الخارجية القطرية.

في الفندق تلقيت اتصالا هاتفيا من الشيخ يوسف القرضاوي الذي كان يتكلم من أبي ظبي، قبل أن يستقل الطائرة عائدا إلى الدوحة، قال فيه إنه يخشى أن تفسر رحلته على أنها استجابة لطلب مدير منظمة اليونسكو، خصوصا أنه مقتنع بأن المنظمة تكيل بكيلين - شأنها في ذلك شأن بقية منظمات الأمم المتحدة - كما أنه لا يريد أن يتصور أحد أن الوفد الإسلامي سافر إلى أفغانستان، فقط حين ثارت الضجة حول تمثالي بوذا، بينما تجاهل الوضع هناك قبل ذلك. وثنى أن يصحح ذلك الانطباع بحيث تفهم مهمة الوفد على حقيقتها، بمعنى أنه ليس مسافرا للدفاع عن التماثيل، ولكن سفره كان بمناسبة الضجة المثارة حول الموضوع، التي تعد فرصة لتسليط الضوء على محنة الشعب الأفغاني والقهر الدولي الذي يتعرض له منذ ٥ سنوات، إضافة إلى التناصح مع علمائه في أمور أخرى كثيرة، يتعلق بعضها بتعليم البنات وأولويات المرحلة.

أخبرني الدكتور القرضاوي أن الشيخ تقي العثماني، وهو من العلماء الباكستانيين البارزين، اعتذر بسبب تلك الهواجس عن عدم الانضمام إلى الوفد، وكان قد وافق على ذلك في وقت سابق، ولذا كان مقررا أن تهبط الطائرة في كراتشي لأخذه من هناك، ويذهب الجميع بعد ذلك إلى قندهار. ومن الواضح أن

الشيخ العثماني أراد أن يتجنب الحرج ، خصوصا أنه وجد أغلب العلماء الباكستانيين مؤيدين لما ذهب إليه القيادة الطالبانية في شأن التماثيل .

كان الشيخ يوسف القرضاوي قلقا من سوء الفهم ، الذي قد يكون مصدرا للتشويش على الزيارة وأهدافها . ولا أستبعد أن يكون في أعماقه قلق من إمكانية إضافة سبب جديد للتشويش عليه شخصيا ، وهو ما دأبت عليه بعض الدوائر المحافظة ، التي أزعجها خطابه الفقهي المتجه إلى التيسير على الناس في إطار التمسك بإطار الشريعة ومقاصدها .



في الوقت ذاته ، فإنه كان قد سجل موقفه وأبرأ ذمته في مسألة التماثيل ، حين بعث قبل أسبوع من السفر برسالة إلى الملا محمد عمر وإلى العلماء الأفغان ، وقعها معه الدكتور هيثم الخياط الذي كانت له بحكم عمله لقاءات سابقة مع زعيم حركة طالبان . وقد تسلم الرسالة عبدالسلام ضعيف سفير طالبان في إسلام آباد ، وحملها بنفسه إلى أمير المؤمنين في قندهار . وقد جاء فيها ما نصه :

«لقد قرأنا في الصحف وسمعنا في الإذاعات أنكم أمرتم بتحطيم التماثيل الموجودة في أفغانستان منذ ما قبل الإسلام ، ولا شك عندنا في أنكم فعلتم ذلك بنية صالحة إن شاء الله ، واجتهدتم في ذلك اجتهدا ندعو الله أن تؤجروا عليه ، ولكننا رأينا فيما قررتموه مخالفات شرعية صريحة رأينا من واجبنا أن نسترعي أنظاركم إليها .

«فأنتم تقرأون - ولا شك - حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه : «... فعليكم بستتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليهما بالنواجذ...» . فسنة الخلفاء الراشدين أصل يرجع إليه ويلتزم به ، ومن خالف سنته - صلوات الله عليه - أو سنة خلفائه الراشدين - رضي الله عنهم - فإنه يخشى عليه أن يكون قد عصى الرسول واتبع غير سبيل المؤمنين .

«وقد أجمع الخلفاء الراشدون الذين حصلت في عهدهم الفتوح الإسلامية ، وأجمع معهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أجمعون ، على عدم المساس

بالتماثيل التي كانت قائمة قبل الإسلام في البلاد التي فتحوها، ولم يسوها بسوء .

«فهذه سنة الخلفاء الراشدين وإجماع الصحابة، وهم أعلم الناس بجوهر الدين وسنة سيد المرسلين . وفي مخالفتهم أمر آخر، وهو أننا نزعم لأنفسنا أننا أعلم منهم بأمور الدين، وهذا موقف خطير قد يهدد عقيدة من يزعم لنفسه ذلك . ولا ننس أن كل علماء المسلمين، منذ الصدر الأول حتى اليوم، أقرروا الإبقاء على هذه التماثيل ولم يدعوا إلى إزالتها، ومنهم الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه، وقد كان يرى التماثيل التي خلفها البابليون والآشوريون والكلدانيون في العراق، والإمام الشافعي رضي الله عنه، وقد كان يري التماثيل التي خلفها الفراعنة في مصر، فلم ينكر أحد منهما أو من أتباعهما شيئا من ذلك» .

أضافت الرسالة قائلة : «فتحطيم هذه التماثيل اليوم يتضمن الإنكار على من سبقنا من المسلمين من عصر الفتح الإسلامي إلى اليوم، وقد كان فيهم العلماء الربانيون والرجال الصالحون، ولم يتعرضوا لهذه الأشياء بسوء .

«وقد شرع الإسلام قاعدة «سد الذرائع»، وقال تعالى في كتابه العزيز : ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام : ١٠٨] . فإذا كان سب التماثيل منهيا عنه بنص القرآن الكريم، فكيف بتحطيم هذه التماثيل؟ إن ذلك سيقود دون شك إلى أن يقوم بعض الجهلة - وكثير ما هم - بتمزيق القرآن وهدم المساجد وسب الله عز وجل والنبي عليه الصلاة والسلام، ونكون نحن المسئولين عن ذلك أمام الله عز وجل .

«ومن المعروف لدى أهل العلم، أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم عليه السلام، حفاظا على مشاعر القرشيين الذين سينكرون ذلك وهم حديثو عهد بالإسلام، فترك ذلك رعاية لخواطهم . وقرر العلماء لهذا ولغيره من الأدلة : أن المنكر لا يزال إذا خشي من وراء إزالته منكر أكبر منه . وقد سكنت سيدنا هارون عليه السلام - إلى حين - على عبادة قومه للعجل، خشية أن يتمزق شمل الجماعة، ريثما عاد سيدنا موسى وهو أقدر منه على مقاومة القُرقة، وقال مسوغا ما فعل : ﴿إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ﴾ [طه : ٩٤] .

من أجل ذلك كله ، وحرصا على دينكم -أيها الإخوة الأحبة- من أن تخذشه مخالفة صريحة لسنة الخلفاء الراشدين وإجماع صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابعيهم بإحسان إلى يومنا هذا ؛ أو سهو عن نهى الله عز وجل عن سب آلهة المشركين ، وتحطيمها منهى عنه من باب أولي ؛ أو نسيان لقاعدة سد الذرائع ، وهي قاعدة جلية من قواعد هذا الدين الحنيف . . من أجل ذلك كله رأينا أن نتوجه إليكم جميعا بهذه الذكرى التي تنفع المؤمنين إن شاء الله ، داعين الله عز وجل أن يلهمنا وإياكم حسن الاتباع وتجنب الابتداع ، وأن يرينا وإياكم الحق حقا ويرزقنا اتباعه ، ويرينا وإياكم الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه . ولعلكم ترون إذا لزم الأمر دعوة عدد من العلماء الثقات من أنحاء العالم الإسلامي لمشاركتكم الرأي في بعض ما تفتنون به أو تقضون به» .



رجحت كفة السفر في نهاية المطاف ، وغادرنا الدوحة قبل طلوع الشمس ، الأمر الذي تصور معه منظمو الرحلة أن ذلك سيتيح للوفد فرصة الوصول الباكر إلى قندهار ، والاستفادة من اليوم بطوله . وكان معنا من تفاعل بإمكان إتمام اللقاءات المطلوبة كلها خلال اليوم ، والعودة بالطائرة إلى الدوحة في نهايته ، حيث عدّ هؤلاء أن حصول الطائرة على تصريح بالنزول إلى مطار قندهار ليس سهلا ولا ميسورا دائما . إذ في ظل الحظر الدولي المفروض على أفغانستان ، فليس لأي شركة طيران أن تستخدم مطاراتها ، وفي الحالات الاستثنائية التي تستدعي ذلك ، فلا بد من تصريح من الأمم المتحدة ، وإلا تعرضت شركة الطيران والدولة التي تملكها للعقوبة . وفي حالة المبيت ، فسيتعين على الطائرة أن تعود إلى الدوحة ثم تأتي في اليوم التالي ، حيث مدة التصريح الممنوح لا تتجاوز ٤٨ ساعة .

جاءت جلستي في الطائرة إلى جوار السفير السعودي السابق إبراهيم بكر ، المسئول عن الملف الأفغاني في منظمة المؤتمر الإسلامي ، الأمر الذي أتاح له أن يلتقي عدة مرات مع الملا عمر في مرات سابقة . وفي أثناء حديثنا ، وجدته غير سعيد بتزامن الزيارة مع الحملة الغربية على طالبان . وسماعته يقول إن الخيارات كلها صعبة ، فالزيارة كان ينبغي أن تتم برغم العاصفة ، وفي الوقت نفسه فإنه يخشى أن

تشوش العاصفة على مهمتها . ووجدته يرجح كفة إتمام الزيارة في الوقت الراهن برغم التشويش ، على كفة عدم إتمامها واتخاذ موقف المتفرج من طالبان تجنبا لسوء الفهم والتشويش .

سألني الأمين المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي قائلا : ألا ترى أننا ندين الموقف الغربي الظالم والمتحامل على أفغانستان ، بينما نسكت على الصمت المفجع للعالم الإسلامي ، حيث تقف أكثر دوله ممتنعة من عمل أي شيء لصالح شعب أفغانستان ، وترفض الاعتراف بحكومة طالبان ، المسيطرة على ٩٥٪ من البلاد؟ ! ومعروف أن الجزء المتبقي ما كان له أن يظل خارجا عن سلطانها إلا لأن دولاً مجاورة ، على رأسها روسيا ، تدعم الفئة المعارضة المتمركزة فيه . وهذا الدعم بالسلاح والمال والخبرات ليس فيه سر (لاحقا قال لي أحد المسئولين في قندهار إن أحد قادة المعارضة الذين انضموا إلى طالبان - اسمه عبدالكريم عابد - أخبرهم بأن السبب الرئيسي لانفصاله عن جماعته أنه شاهد بعينه خبراء عسكريين روسا وهنودا يدربون رجال أحمد شاه مسعود في منطقة بادخشان) .

قال المدير المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي أيضا : إن رئيس وزراء روسيا الأسبق إيفجينى بريماكوف قال له صراحة في أحد اللقاءات ، إن موسكو لن تسمح بقيام دولة «أصولية متشددة» وراء ظهرها تهدد مجالها الاستراتيجي (إشارة إلى الحدود المشتركة بين أفغانستان و ثلاث من دول آسيا الوسطى هي طاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان ، وما يشاع عن مساندة طالبان للعناصر «الإرهابية» التي تثير التوتر في تلك الدول ، وتتسرب إلى الشيشان . وهي معلومات مشكوك فيها لأن ما لدى طالبان من مشكلات يكفيهم ويستهلك كل طاقتهم) .

أضاف السفير إبراهيم بكر قائلا : أليس من المفارقات المدهشة أن المجتمع الدولي يعترف بشرعية المجموعة المسيطرة على حوالي ٥٪ من أرض أفغانستان ، بينما يصبر على عدم الاعتراف بحكومة طالبان المستقرة والمهيمنة على ٩٥٪ من الأرض منذ خمس سنوات؟

الملاحظة تستلفت النظر حقا في ذاتها وفي دلالتها بالنسبة لجماعة طالبان . أعني

أن هذا الموقف المتعنت من جانب المجتمع الدولي، كرّس بمضي الوقت مشاعر الغضب والسخط والمرارة لدى الطالبانيين، من حيث إنه أشاع بينهم إحساساً بأن ثمة قوى دولية مالكة لصكوك الإذانة والغفران تريد أن تقهرهم وتذلهم. ولأنها قابضة على مفاتيح القرار في العالم، فإنها لا تريد أن تسمح لهم بحق الوجود في المجتمع الدولي إلا برضاها وشروطها هي.

فضلاً عن السخط والمرارة اللذين يستشعرهما الأفغاني العادي الذي يتسم بدرجة عالية من الإباء والكبرياء، فإن هذا المسلك يثير لدى القندهاريين خاصة عنصراً إضافياً، يتمثل في العناد والإصرار. ذلك أن الذين يعرفون أهل هذه الولاية جيداً يجمعون على صفات ثلاث تميز أبناءها هي: المحافظة الشديدة، والعناد الذي لا حدود له، وخشونة العيش.

وقد شاءت المقادير أن تولد حركة طالبان في قندهار، وأن يكون قادتها وزعيمهم الملا عمر (من مواليد سنة ١٩٦٠م) من أبناء الولاية، التي انطلقوا منها للسيطرة على بقية ولايات وأقاليم أفغانستان، لذلك فلا عجب أن يكون الحصار الدولي قد غذى كل تلك المشاعر والانفعالات لدى الجماعة، حتى أصبحت نظرتهم إلى العالم الخارجي وعلاقتهم به متأثرة بالغضب والمرارة ومتسمة بالعناد والتحدي.

إذا أضفت إلى الحصار وأصدائه معاناة الأفغان من الجفاف الذي حل بمناطق الجنوب الغربي من البلاد طيلة السنوات الثلاث الماضية، وما ترتب عليه من مضاعفة للفقر والجوع وتشريد مئات الألوف من أبناء القرى المنكوبة (في شتاء هذا العام أعلنت مصادر الأمم المتحدة أن ٤٠٠ طفل من أبناء أولئك النازحين كانوا يموتون كل يوم)، ثم إذا تذكرت أن البلد مدمر أصلاً من جراء الحروب والصراعات التي استمرت عشرين عاماً وخلفت خمسة ملايين لاجئ ومليون معوق، إذا أدركت ذلك كله فلن تستغرب سلوك حركة طالبان التي أصبحت أقرب إلى الأسد الجريح.

حين يستحضر المرء هذه الخلفية، يكاد لا يجد غرابة في إقدام قيادة طالبان على تهديم التماثيل البوذية حيث إن مرارة وإحباطاً من ذلك القبيل مهيأان لتفريخ حماقة من ذلك النوع أو غيره. إن شئت، فقل إن الذين قرروا هدم التماثيل استندوا في

قرارهم إلى بعض التأويلات والاجتهادات الفقهية، لكنهم لم يفتشوا عن تلك التأويلات إلا بعد أن بلغ بهم الإحباط مبلغه وأدركوا أن بنيانهم قد تهدم. الأمر الذي قد يسوغ لنا أن نقول إننا بصدد حشرة ذبيح تجلت في انتفاضة أنقاض الحاضر على آثار الماضي. ولا يغير من هذا المعنى كون المنتفضين بشراً وكون الآثار حجراً، حيث يخشى أن يكون المعنى الكامن وراء ما جرى مسكوناً بصيحة يراد إبلاغها إلى الملا تقول: على وعلى أعدائي!



أعلن قائد الطائرة أننا نقترّب من مطار قندهار، ودعانا إلى ربط الأحزمة استعداداً للهبوط. من النافذة بدت الأرض صفراء قاحلة، كأنما هي جثة مريض تغضن وجهه واكتسى بالشحوب وشارف على النهاية. لم يكن هناك أثر للحياة يمكن رؤيته على البعد، لكنني أشك في أن تلك المساحات الشاسعة كانت فيها بقية من حياة، لسبب جوهرى هو أن الجفاف الذي ضرب المنطقة تكفل بالإجهاز على مختلف مظاهرها من زرع وضرع، بعدما كان سببا في طرد البشر من القرى التي تحولت إلى أماكن مهجورة.

بعد قليل، أنبأنا قائد الطائرة أن عاصفة رملية لاحت فوق قندهار وطمست معالم مطارها، وأننا مضطرون إلى التحليق في الجو لمدة نصف ساعة إلى أن ينجلي الموقف. تبادلنا النظرات وقال أحد الجالسين بنصف ابتسامة: ما دمنا فوق أفغانستان فلا بد أن تكون هناك عواصف، وإذا كانت تلك العواصف ترابية فحسب، فذلك مقدور عليه.

مر نصف الساعة والعاصفة مازالت تسد الأفق ولا أثر للمطار على الأرض. وكان بوسعنا أن نلاحظ من خلال لوحة معلقة أن الطيار يطوف حول المطار تارة، ثم يشرق ويغرب تارة أخرى، ويهبط حيناً ثم يهجم بالصعود في أحيان أخرى.

تجاوزنا الساعة فخفت الأصوات وتعلقت الأبصار باللوحة، بينما انشغل البعض بالتمتمة والدعاء. وران الصمت على المكان إثر تزايد اهتزازات الطائرة، حيث أدرك الجميع أن محاولات الهبوط التي تكررت لم تحقق مرادها بسبب شدة

العاصفة . حيثئذ ارتفع صوت الشيخ يوسف القرضاوي قائلاً : ادعوا الله أن ييسر الأمر ، وأن يكتب للجميع السلامة .

على الفور ، ارتفع صوت مناديا : يارب . ثم غرق الجميع في بحر الصمت مرة أخرى ، بينما الطائرة تواصل اهتزازها والطيار مستمر في محاولات الهبوط .

بعد ساعة ونصف الساعة ، تمكن قائد الطائرة من اختراق العاصفة والاقتراب من أرض المطار ، التي لمحنها عليها طائرة للأمم المتحدة ، وثلاث طائرات أخرى صغيرة تابعة لشركة الطيران الأفغانية (إيريانا) ، التي تعمل أحيانا على الخطوط الداخلية فقط . وهذه «الأحيان» لا تتوافر كثيرا بسبب نقص الوقود . (معروف أنه طبقا لقرار الحظر الدولي الذي فرض على أفغانستان في شهر يناير عام ٢٠٠١ ، فإن شركات الطيران ممنوعة من السفر إلى أفغانستان أو منها ، وتستثنى من ذلك طائرات الأمم المتحدة بطبيعة الحال) .

انفجرت الأسارير حينما لاحت أرض المطار ، وقال أحدنا متهللا : هذه بركة دعاء الشيوخ . وعلق آخر ضاحكا : ليتهم أطلقوا أدعيتهم من البداية .

فرحة الوصول والنزول على الأرض طغت على الهزة الشديدة التي ارتجت لها عظامنا أثر ملامسة العجلات لمدرج المطار . ثم نسي التوتر كله في أثناء مغادرة الطائرة ، وحين وقعت أعيننا على لافتة كتب عليها «مطار قندهار الدولي» ، وقد وقف تحتها نفر من ممثلي حركة طالبان بعمائمهم السوداء في انتظارنا . كان هناك آخرون تناثروا في باحة المطار ، بعضهم حمل الكلاشنكوف على كتفه موحيا بأنه في مهمة أمنية ، والبعض الآخر وقف من باب الفضول والتطلع إلى وجوه الزوار القادمين .

في جانب من المكان ، كان هناك صف من عربات الجيب والسيارات اليابانية الأخرى ، المكسوة بالغبار . بعضها يحمل أرقاما ، والبعض الآخر بلا أرقام ، بحسبان أن تبعيتها لطالبان كافية في إضفاء شرعية وضعها ، أيّا كان .

كان على رأس المستقبلين الملا عبد الجليل نائب وزير الخارجية ، الذي اعتذر لنا بلغة عربية مكسرة ، قائلاً إن وزير الخارجية كان في انتظار الوفد ، ولكنه اضطر إلى

المغادرة بعد تأخير هبوط الطائرة لمدة ٩٠ دقيقة، لأنه كان على ارتباط في إسلام آباد مع كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة.

قادونا إلى قاعة فسيحة يفترض أنها مخصصة لكبار الزوار، فرشت أرضيتها بسجاد ميكانيكي غلب عليه اللون الأحمر، بدا واضحا أنه اشتري حديثا وفرش على التو. كانت القاعة جناحا في بناية مهجورة بدا عليها الهرم، فتكسر زجاج نوافذها وتهدمت بعض جدرانها. واستخدمت فواصل من القماش لستر عوراتها الأخرى.

لم أجد غرابة في أن المبنى خلا من موظفي الجوازات والجمارك، حتى لقد دخلنا وخرجنا دون تأشيرات ودون أن يطلع أحد على جوازات سفرنا. إذ حين يكون المطار مهجورا من الأساس فلا معنى لوجود أي موظفين فيه، إذ يكفي أن يوجد فيه من يقوم بالدور الأمني أو يمنع المشردين والنازحين من الاحتماء بغرفاته.

لأنهم كانوا على علم بقصر مدة الزيارة، فقد كان الترتيب أن يلتقي الوفد في قاعة المطار بمن يمثلون علماء أفغانستان، ثم يذهب الجميع بعد ذلك إلى المدينة للقاء أمير المؤمنين الملا محمد عمر. لذلك كان علينا أن نتنظر، وطال انتظارنا أكثر مما كان متوقعا.

(٤)

حين فتح الطالبانيون قلوبهم

لا تتكرر فرصة من ذلك القبيل، أن تسهر إلى منتصف الليل مع مجموعة من عناصر جماعة طالبان، وتطرح عليهم ما يعن لك من أسئلة وملاحظات. ثم تفاجأ بأنهم «أخذوا راحتهم» في الإجابة، إلى الحد الذي يجعلهم يوجهون نقدا لبعض أوضاعهم، ويروون لك آخر نكتة على علمائهم! لكن هذا ما حدث معنا في مساء اليوم الأول لوصولنا إلى قندهار.

لم يتم اللقاء المفترض مع العلماء الأفغان في قاعة مطار قندهار، لسبب جوهري هو أنهم كانوا قادمين من كابول، والمسافة بين المدينتين تتراوح بين ٤٥٠ و ٥٠٠ كيلومتر. وفي الظروف العادية فإن هذه المسافة يفترض أن يقطعها المسافر في حوالي أربع أو خمس ساعات. وقد قيل لنا إن الأمطار التي هطلت عطلت وصول المجموعة في الوقت المناسب. لكنني حين علمت أنهم قادمون بالسيارات أدركت أن وصولهم على الغداء من رابع المستحيالات، حتى إذا كانوا قد خرجوا من هناك بعد صلاة الفجر. فقد كانت لي تجربة على هذا الطريق في الزيارة السابقة. حين كنت في كابول وأردت الذهاب إلى قندهار، قيل لي إن الرحلة لا يمكن أن تقطع بالسيارة دفعة واحدة، وإنما لا مفر من التوقف لالتقاط الأنفاس في منتصف الطريق، حيث مدينة «جلال آباد». ولأول وهلة دهشت للفكرة واستخففت بها، حيث لم أتصور أن المرء بحاجة لأن يستريح في منتصف رحلة من ذلك القبيل. لكنني حين خبرت الطريق، وعانيت من الكم المهول من الحفر التي تعترض السير فيه، منذ كان المتقاتلون يتعمدون تخريب الطرق لمنع تقدم خصومهم عليها، وحين وصلت بعد مضي ١٤ ساعة إلى منتصفه لكي «أستريح» في جلال آباد، كنت عاجزا عن أن أصلب عودي، ومصابا بكدمات في الرأس من جراء ارتطامها بسقف السيارة بين

الحين والآخر . حين ألم بي كل ذلك ، أدركت أن المسافر لابد له ليس أن يتوقف في جلال آباد فحسب ، وإنما ينبغي أن ينصح أيضا بالالتحاق بمصححة هناك لإزالة آثار العدوان المستمر على عموده الفقري وعضلات جسمه . وإذا ما انضافت الأمطار إلى الحفر الكثيرة والعميقة ، فإن الرحلة المعذبة تتحول إلى مغامرة كبرى . ولأن العلماء القادمين من كابول قدموا في تلك الأجواء ، فقد كان يستحيل عليهم الوصول إلى قندهار عند الظهر أو العصر ، أو حتى العشاء - وهذا ما حدث .

تناولنا الغداء في قاعة المطار الذي كان عماده الأرز والدجاج . لاحظت أن الأطباق والأكواب كانت لا تزال تحتفظ بالملصقات التي تشير إلى اسم الشركة والدولة المنتجة ، مما يعني أنها اشترت قبل الوصول مباشرة لإنقاذ الموقف . ولأنهم كانوا يرتدون أزياء متشابهة - القمصان الطويلة والسراويل الفضفاضة - فقد كان متعذرا التمييز بين المستقبلين وعمال الخدمة ، الذين كانوا يحملون إلينا الطعام من وراء ساتر من القماش . فقط كانت عمامة الرأس هي التي تميز عناصر طالبان ، بلونها الأسود الذي غدا شعارا لهم . بينما المعروف أن العمامة البيضاء لا يرتديها سوى الذين بلغوا مرتبة معينة في التعليم الديني ، فأكملوا ما يسمى « بالمنهج المولوي » الذي يشتمل على مواد كثيرة ، في مقدمتها كتب الصحاح الستة للأحاديث النبوية (صحاح مسلم والبخاري والترمذي . . . إلخ) . حتى يمكننا القول بأن عناصر « طالبان » الذين هم أصلا طلبة علم ، هؤلاء حين تركوا التحصيل وتحولوا إلى مجاهدين وحراس لنظامهم الإسلامي ، اتخذوا العمامة السوداء شعارا لهم ، بينما تركوا العمامة البيضاء لغيرهم ممن واصلوا وأكملوا تعليمهم . ومعروف أن العمامة السوداء في إيران مقصورة على دارسي العلوم الشرعية من « السادة » الذين هم من سلالة الرسول ، بينما البيضاء لمن عداهم من أهل العلم .

بعد الغداء ، تطلع مضيفونا إلى ساعاتهم ، وفي صوت واحد قال الملا عبدالجليل ومفتي محمد معصوم الذي قدموه لنا بصفته رئيس علماء قندهار : إن القادمين من كابول سيتأخرون في الغالب ، وإن الأمطار حالت دون وصولهم في الوقت المناسب . واقترحا كسبا للوقت أن نستريح في بيت الضيافة حتى تظهر بشائرهم في المساء .

الطريق من المطار إلى بيت الضيافة (١٥ كم) كان بمثابة لوحة مستطيلة صورت أفغانستان الراهنة. ميزته الوحيدة أنه آمن، وتستطيع أن تقطعه دون أن تمر على حواجز أو تكون مضطرا لدفع إتاوات للجباة الواقفين عند كل حاجز، كما كان يحدث في السابق. ولعل هذا هو أهم إنجاز حققته «طالبان» منذ توليها للسلطة في عام ١٩٩٦، وإلى الآن. في غير ذلك، فلا تكاد تجد ميزة للطريق، وإنما كل ما تراه يصب في خانة الخضم وليس الإضافة. فالشحوب في خلفية الصورة طول الوقت. الأرض جرداء والأشجار جف عودها حتى تكاد تسمعها وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة، والهزال سمت للحيوانات التي تتسكع على جانبي الطريق، وبقايا مياه راكدة متجمعة في بعض الحفر، من أثر أمطار قليلة سقطت قبل أيام، لاروت عطشا ولا سقت زروعا، وسيارات معطوبة هنا وهناك، ومبان مدمرة على مرمى البصر حولها قصف «الأخوة الأعداء» إلى خرائب لا تسكنها سوى الحيوانات الضالة.

أثار انتباهي كم خيام الشعر المنصوبة على جانبي الطريق، ولما سألت عنها قيل لي إن الجفاف حين طرد الناس من قراهم فإن عشرات الألوف منهم نزحوا إلى مشارف المدن. يلتمسون عندها أسباب الحياة. وأضاف محدثي بصوت مسكون بالأسى، أنه كما أن الفلسطينيين فيهم لاجئون ونازحون، كذلك الأفغان. أربعة ملايين منهم لجئوا إلى الدول المجاورة (باكستان وإيران بالدرجة الأولى)، ونصفهم على الأقل نزحوا من قراهم التي خربها الجفاف إلى مشارف المدن.

«بيوت الشعر» ليست وصفا دقيقا لتلك الخيام التي تعددت أشكالها متراوحة بين الاستطالة والاستدارة، لأن الواقع دون ذلك بكثير. إذ هي في الحقيقة مجرد «ملاذات» شبيهة بالخيام استخدمت لستر الناس فيها كل الخامات المتاحة، من القماش المرقع إلى أكياس البلاستيك إلى ضلف الخشب وجذوع الأشجار. والمحظوظ من وجد جدارا من الطوب فأكمل بقية الأضلاع بما تيسر من خامات، وضمن له ذلك نجاة نسبية من لسعة البرد وكارثة المطر.

الأربعمئة طفل الذين كانوا يموتون يوميا في «هراة» خلال شهر فبراير (شباط) عام ٢٠٠١م، من سكان تلك الخيام، الذين لم يحتملوا قسوة البرد بعدما اجتاحت العواصف الثلجية ملاذاتهم الهشة والمتهاكة. ومن كتبت لهم الحياة لم يسلموا من الأمراض، التي لا يجدون لها علاجا سوى التعاويذ والرقى. حتى غدا النازحون بين فريق قضى نحبه وآخر ينتظر.

لك أن تتصور حال البشر ومنظرهم في هذه الظروف ، بعد أن هدهم البرد وأعجزهم ، ثم أقعدتهم البطالة وقلة الحيلة . فجلسوا محبطين على جانبي الطريق ، متكومين ومتلفعين بقماشات رثة غطت الرأس والجسم ، لم تظهر منها سوى وجوه يائسة مغبرة وأعين زائغة تنابع المارة وتتطلع إلى المجهول .

لا تعدم حافلات صغيرة مارة تكدس فيها البشر ، أو بائعا للخضراوات تخير تبة عالية نصب عليها بضاعته منتهزا فرصة توقف الأمطار . لكن مشهد باعة الأخشاب المرصوفة في أكوام عالية سيتكرر بصورة ملحوظة على طول الطريق . ولا غرابة في ذلك ، فهذه الأخشاب هي مصدر التدفئة الوحيد المتاح للناس للتغلب على برد الشتاء .

انعطفت بنا السيارات في طريق مهجور ، كان مدخلا إلى مقر الضيافة ، الذي هيم لنا بسرعة فيما بدا . من خبرة سابقة لم أكن متفائلا كثيرا بالمكان ، لذلك فما توقعته وجدته . فقد كان عبارة عن بنائتين متواضعتين من طابق واحد . كل بناية بها ثلاث غرف للنوم ومكان للطعام وآخر للجلوس . كان نصيبي سريرا من ذلك النوع الذي تنام عليه بعض الوقت ، ثم تنهض لكي تستريح بقية الوقت . ومع ذلك فرمما كنت أفضل حالا من أصحابنا الشباب الذين ناموا على الأرض . وبرغم أن دورة المياه كانت بغير إضاءة ، إلا أن المياه الساخنة توافرت فيها (وتلك ميزة كبرى) . أما بقية الحجرات ، فقد كانت الإضاءة فيها جيدة . الطعام كان مقبولا ، وقد بذل مضيفونا جهدا واضحا في إكرام الوفد ، وتوفير أسباب الراحة لهم ، في حدود ما هو متاح من إمكانيات واستعدادات . وقد كان واضحا أن الأطباق والأكواب والسكاكين والملاعق والشوك بدورها اشترت حديثا ، وعرفت طريقها إلى الموائد لأول مرة في حضورنا .

خلد بعضنا إلى الراحة ، وقيل لنا إن وفد العلماء القادم من كابول سينضم إلينا في حدود صلاة المغرب . صلينا المغرب وانتظرنا . وبعد الاتصالات اللاسلكية التي أجراها مضيفونا تبين أن الوفد لم يصل إلى قندهار ، وأنه لا يزال يغالب الطريق ويحاول الوصول في وقت مناسب .



انضم إلينا في جلسة الانتظار المسائية ثلاثة من عناصر طالبان هم: الملا عبد الجليل نائب وزير الخارجية، وعبدالحى مطمئن المتحدث الرسمي باسم أمير المؤمنين ومسئول الإعلام في قندهار، وعبد المعين أحد مستشاري قيادة الحركة، ومفتي معصوم، من علماء قندهار. وإذا أردنا أن نستفيد من وجودهم معنا ومن الوقت، فلنأخذنا حولنا جلسة الانتظار إلى حلقة مناقشة للأوضاع العامة في أفغانستان، مكنت كل واحد من الجالسين من أن يلقي بما عنده من أسئلة. وقد سهل علينا الحوار كثيرا أن أحدهم - عبد المعين - كان متمكنا من اللغة العربية بدرجة غير عادية، الأمر الذي أتاح لنا أن نسمع منه الكثير، وأن نتابع - عبر ترجمته المسهبة - ردود الآخرين، الذين كانوا يفهمون العربية ولا يجيدون النطق بها. كان مدخلنا إلى المناقشة حديثا عن الحصار الدولي المفروض على أفغانستان. في هذه النقطة قالوا إن الهدف من الحصار واضح للكافة، وهو يتمثل في إنهاء النظام «الإسلامي» الحاكم وإضعافه، تمهيدا لإسقاطه. إذ من جراء ذلك الحصار فإن أفغانستان تعاني الآن من نقص كبير في الوقود والمواد التموينية، إضافة إلى أنها معزولة عن العالم ومقطوعة الصلة به.

قال أحدنا: ألا يتعين على طالبان في مواجهة هذا الظرف أن تعمل على توحيد الجبهة الداخلية، والتفاهم مع المعارضة، لإنهاء الحرب المعلقة، التي مازالت مستمرة حتى الآن بين قوات أحمد شاه مسعود وبين نظام طالبان؟

قالوا: هذه المعارضة ليس لها موطئ قدم يذكر في أفغانستان حيث لا تتجاوز المساحة التي تسيطر عليها 5% من الأرض، والدول المجاورة حريصة على تقوية مسعود وتمكينه من تلك المساحة. ومعلوماتنا أن ذلك يكلفه خمسة ملايين دولار شهريا. ولولا دعمها له لانتهى أمر التمرد هناك منذ زمان. والدول المؤيدة والداعمة لمسعود من مصلحتها ألا يتم أي اتفاق، لأنها تريد بدورها إنهاء النظام الإسلامي وإشغاله بتلك القضية حتى يظل أسير رد الفعل، وعاجزا عن القيام بأي محاولة لإصلاح الوضع الداخلي. هم يريدون أن تنفق طالبان ما لديها من أموال على الحرب، ليس فقط لإشغالها ولكن أيضا لاستنفاد مواردها، واضطرابها للاقتراض من الخارج. وأفغانستان هي الدولة الوحيدة في العالم الآن التي ليست مدينة لأحد. وإذا بدأنا في الاستدانة كما يرغبون، فسوف يتجهزون الفرصة لفرض شروطهم علينا.

- س : هل حقق التفاهم مع المعارضة أي تقدم؟

* ج : محاولات التفاهم مستمرة شهريا تقريبا . والمشكلة الحقيقية ليست مع رباني أو حكمتيار ، فالتفاهم معهما ممكن ، لكن المشكلة في أحمد شاه مسعود ، ومساعديه عبدالرحمن وعبدالله ، ومن لف لفهما من القيادات الشيوعية التي تجمعت حول الرجل ، وأعلنوها حربا استئنافية ضد طالبان وضد الإسلام في أفغانستان . إنهم الآن يتحدثون عن الديمقراطية وضرورة محاربة النظام الأصولي المهيمن على البلاد . والديمقراطية مرفوضة عندنا جملة وتفصيلا .

- س : لماذا ترفضون الديمقراطية؟

* ج : أولا ، هذه بضاعة غريبة . وثانيا ، أنهم يريدون أن يفرضوا بها الشيوعيين وغيرهم من الملحدين والكفرة ، وثالثا ، لأنها مدخل للفساد والتحلل وتهديم قيم الإسلام ، وأنتم أدري بما جرته على الغرب من فسق وفجور . ورابعا ، لأنها بذلك تصبح مصدرا لفتنة المسلمين في بلادنا وتهديدا لمعتقداتهم ، وما قامت حركة طالبان إلا لدرء الفتنة التي عصفت بأفغانستان .

- ليس كل ما هو غربي شرا بالضرورة . فالساعات التي ترتدونها غريبة الصنع ، والكهرباء التي نستضيء بها اخترعها رجل غربي ، وكذلك السيارات التي نركبها . ثم إننا ندافع عن ديمقراطية في إطار قيم الإسلام ومقاصده ، فلا نحل حراما ولا نحرّم حلالا ، ومن ثم فهي لا تقبل كل ما يقال من تحلل أو فسق وفجور . هي أسلوب أو آلية في إدارة النظام السياسي ، ولكل مجتمع أن يوظفها لتحقيق الأهداف التي يتطلع إليها . وينبغي أن نشهد بأنها في أغلب المجتمعات الغربية كفلت للناس حق الاختيار والمشاركة وحق مساءلة الحكام ، ومن هذه الزاوية فإنها حققت نجاحا كبيرا ، وأصبحت نموذجا جديرا بالاحتذاء .

* إذا كان الآن كذلك ، فلماذا لا يكون الحديث عن الشورى ، وليس الديمقراطية؟

- المهم هو الاتفاق على القيم قبل التسميات ، وإذا كانت الأغلبية تستخدم كلمة الديمقراطية فلأنها صارت مصطلحا دارجا في الخطاب السياسي ، ثم إنه أصبح محملا بقيم إيجابية كثيرة من قبيل ما سبقت الإشارة إليه . وذلك ، فضلا عن أنها

تعد إحدى مراتب الشورى . ذلك أننا نفهم الشورى بحسبانها اشتراكا لمجتمع المسلمين في تقرير كل ما يهم أمرهم (ضرب الدكتور الخياط لذلك مثلا بما يحدث في سويسرا حيث يستشار الناس في كل شأن عام يخصهم ، من خلال استفتاءات تجري عدة مرات كل عام) - ولهذا فهي تعني أن يكون للناس «قول» في أحوالهم ومصائرهم . بينما الديمقراطية تعني أن يكون لهم «رأي» في اختيار من ينوب عنهم ، كل عدة سنوات ، وهذا النائب يفترض فيه أن يمثل مجتمعه الصغير في مجلس يجمع ممثلي الأمة . وإذا كان الهدف هو أن يكون للمجتمع قول على النحو الذي بيناه ، فينبغي أن يكون لهم قبل ذلك رأي . ولذلك ، فإننا نعد الديمقراطية هدفا مرحليا بينما الشورى هدف نهائي .

- س : ما تفسير قرار حرمان الفتيات من التعليم والنساء من العمل ؟

* ج : بالنسبة للعمل ، فلا مفر من الاعتراف بأن العمل للرجال غير متاح في ظروفنا الراهنة ، فما بالكم إذا أضفنا إليهم النساء ؟ ثم إن نظامنا وعلماءنا ضد اختلاط الجنسين ، ولا نستطيع أن نخصص للنساء أماكن يعملن فيها . ومسألة الاختلاط هي المشكلة التي أعاقت تعليم البنات في بلادنا . فنحن لسنا ضد تعليمهن ، ولكن مواردنا عاجزة عن توفير مدارس خاصة بهن ، ولا أحد يريد أن يعيننا على ذلك . وقد ناقش السفير البريطاني في إسلام آباد هذا الموضوع مع سفيرنا لدى باكستان ، فقال له أخونا عبدالسلام ضعيف (السفير) : إن دراسة الملف بينت أننا بحاجة إلى ٢٠٠ مليون دولار لبناء مدارس خاصة للبنات ، وإن حكومة طالبان بمقدورها أن توفر مائة مليون دولار . ثم سأله عما إذا كان بمقدور بريطانيا أو المجموعة الأوربية أن تدبر المبلغ المتبقي ، فاستمع الرجل وذهب ولم يعد . وحين ناقشنا الموضوع مع غربيين آخرين ، فإن بعضهم اعترض على إلزامنا البنات بارتداء الحجاب في المدارس ، وأحجم عن مساعدتنا بسبب ذلك ، فقلنا لهم : لماذا تؤيدون إذن الدول والهيئات التي تلزم الفتيات بخلع الحجاب ، كما هو الحال في تركيا وفرنسا ؟!

أضافوا : مع ذلك فمحاولاتنا مستمرة . قبل حين ، أصدر أمير المؤمنين مرسوما يقضي بتعليم البنات اللاتي في سن المرحلة الابتدائية بالمساجد . وجاري الآن تنفيذ هذه الخطوة . في الوقت ذاته ، فقد فتحنا معاهد للتمريض وساعدتنا منظمة الصحة

العالمية على توفير دروس في الطب للغتيتات، ولدينا الآن ١٢٠٠ فتاة يدرسن الطب، وفي قندهار وحدها ٤٥٠ فتاة يواصلن تلك الدراسة.

ـ س: ماذا عن بقية الفروع؟ وما وضع الجامعة الآن؟

* ج: بسبب الإمكانيات والأولويات، فالطب والتمريض يشكلان أولوية قصوى بدأنا بها. والجامعة متوقفة عن العمل، لأنه ليس لدينا موارد تكفي رواتب الأساتذة.

ـ س: لماذا يحرم التليفزيون، برغم الفوائد الجليلة التي يمكن جنيها من وراء توظيفه في الاتجاه الصحيح؟

* ج: القضية ليست مثارة عندنا الآن لسبب جوهري، هو أن ٩٥٪ من بلادنا بلا كهرباء، مما يعني أنه لو كان هناك إرسال تليفزيوني فلن يستقبله سوى ٥٪ فقط من السكان. ومع ذلك، فكل متطلبات وتجهيزات الإرسال التليفزيوني محفوظة ومصونة كما هي، ولم يلحقها التخريب أو التدمير كما يشاع. غير أن هناك بعدا آخر لا يمكن تجاهله، وهو أن علماءنا ممن لا يعجزون التصوير، ويحتاج الأمر إلى وقت لإقناعهم بجدواه وحدود الحلال فيه.

[ملحوظة: يبدو أن الموضوع لا يزال مطروحاً للمناقشة في بعض دوائرنا العربية. ومن المصادفات أننا بينما كنا نناقش المسألة في قندهار، كان أحد العلماء السعوديين - الدكتور عبدالله الجبرين - كان يلقي محاضرة في الرياض عنوانها «التفصيل في حكم التصوير». ومعروف أن أحد كبار علماء الأزهر - الشيخ محمد بخيت المطيعي - حسم الأمر في رسالة أعدها قبل ستين عاما كان عنوانها: القول الوافي في إباحة التصوير الفوتوغرافي].

ـ س: هل يعقل أن تكون إمارة أفغانستان الإسلامية هي أهم مصدر لزراعة وتهريب الأفيون في العالم؟

* ج: هذه مشكلة حاولنا أن نحلها مرارا ولم يساعدنا أحد في ذلك. وطالما خاطبنا المنظمات الدولية في هذا الصدد، وطلبنا منهم أن يساعدونا على توفير محاصيل بديلة تشجع الفقراء على التخلي عن زراعته المخدرات، لكن أحدا لم

يساعدنا. وقبل ثلاثة أشهر - في موسم بدء زراعة الأفيون - أصدر أمير المؤمنين مرسوماً بمنع زراعة أي شجرة مهما كان الثمن. وبرغم أن وقع القرار كان شديداً وصعباً على كثيرين، فإن الجميع التزموا به، في حدود ما نعلم. وإذا كان هناك حشيش أو أفيون لا يزال يزرع، فإن ذلك سيكون في حدود منطقة الـ ٥٪ التي يسيطر عليها أحمد شاه مسعود، التي يدخل في نطاقها إقليم «بادخشان»، أهم معقل لزراعة المخدرات في أفغانستان.

أضافوا: إن الدوائر الغربية المعنية بالأمر لا تريد أن تعترف لنا بفضل وقف زراعة الأفيون، وأرجعوا ذلك إلى الجفاف، لكنهم الآن يَصُمَتون إزاء استمرار زراعته في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة.

□

- س: ما حكاية هدم التماثيل البوذية؟

* ج: الضجة المثارة في العالم الآن مبالغ فيها إلى حد كبير. ففي أفغانستان طبقاً لما هو مسجل لدى اليونسكو ٤٠ ألف أثر تاريخي، «الأصنام» لا تتجاوز ١٪ منها، والصغير منها أغلبه سرقة وهرب إلى الخارج في أثناء الحروب. وهذه الأصنام سببت لنا إزعاجاً مستمراً منذ تولت «طالبان» السلطة في البلاد. فقد كان البوذيون يأتون إلى بلادنا ويركعون ويتعبدون أمامها، خصوصاً صنم باميان الكبير الذي يُعدُّونه أكبر آلهتهم. وهو الذي وقفت إلى جواره زوجته (الجزء الأسفل من جسمها الذي ظهرت فيه العورة هدم في بداية القرن الماضي بعدما استاءت من ذلك زوجة الأمير حبيب الله خان، الذي حكم البلاد بين عامي ١٩٠١ و ١٩١٥ م، حين زارت المكان).

حين منع البوذيون من عبادة أصنامهم بدءوا يحتجون، ولاحظنا أن بعضاً منهم جاءوا إلى متحف كابول ومنهم من قام بالسجود أمامها. وهو ما أثار استياء وحساسية علمائنا. وحينما شرعنا في إبعاد تلك الأصنام تجنبنا لتكرار الموقف، وجدنا أن بعض الإذاعات العالمية (بالتحديد: الإذاعة البريطانية التي تبث باللغة البشتونية) أشاعت أننا أخفينا الأصنام تمهيداً لبيعها. وقد فكرنا في إعدامها وتهديمها سرا ودون إعلان، ولكننا وجدنا أن ذلك سيثبت بحقنا تهمة بيعها، ثم انتبهنا إلى أنها

مسجلة لدى منظمة اليونسكو؛ ولذلك لم يكن هناك سوى الإعلان عن التخلص منها، بعدما أكد العلماء ضرورة هدمها وحرمة استمرارها في دار الإسلام.

- س: حتى إذا افترضنا صحة الفتوى الخاصة بهدم التماثيل، فإن الموازنة بين المصالح والمفاسد التي يمكن أن تترتب على الفعل كانت واجبة قبل الشروع في تنفيذها. هل فكرتم في أثر ذلك على علاقتكم بالعالم الخارجي، وفي انعكاساته على الأقليات المسلمة التي تعيش في الأقطار المجاورة، الهندوسية والبوذية؟

* ج: برغم أننا لم نر من العالم الخارجي إلا كل عداء وقهر، فإننا لم نتوقع أن يكون صدى الهدم بهذه الدرجة من العنف. ولم نناقش مسألة الأقليات الإسلامية في الأقطار التي نتحدثون عنها.

نظر أحدنا إلى ساعته، وقال: إن الوقت يمر بسرعة، ولم يصل وفد العلماء. فرد أحدهم قائلاً: لا تتعجلوا فعلمائنا ليسوا في عجلة من أمرهم دائماً، والنكات المتداولة بين الأفغان سجلت عليهم ذلك. ثم قال: أنتم لا تتصورون أن الناس عندنا يمزحون؛ لكنني سأحكي لكم آخر نكتة سمعتها عنهم. يروى أن جماعة منهم خرجوا في رحلة بثيابهم البيضاء الناصعة، ومع أحدهم كيس جمعوا فيه بعض حاجياتهم. وحدث أن تعثر صاحبنا هذا في مشيته فوق الكيس في حفرة مليئة بالماء، الأمر الذي فوجئ به الجميع، فتحلقوا حول الحفرة حائرين لا يدرون ماذا يفعلون. ولأنهم كانوا حريصين على نضاعة ثيابهم البيضاء، وخشوا عليها من الاتساخ، فإنهم ظلوا يتابعون الكيس وهو يغطس في الماء ويقولون محسورين: لو أن هناك رجلاً لاستنقذه!

قهقه المتحدث بصوت عال، ثم شرح لنا النكتة قائلاً: إن الملالي المتحلقين من فرط حرصهم على نظافة ثيابهم وعدم اتساخها، نسوا أنهم جميعاً رجال، وأن أي واحد منهم يستطيع أن ينهض بالمهمة المطلوبة!

شاركناه الضحك من باب المجاملة، لكنه بعده سكوت لحظة ثم قال: هناك أشياء أحب أن تنقلوها إلى أمير المؤمنين حين تلقوه. استغرينا الكلام فأنصتنا مشدوهين، فاستطرد: سيكون من المهم أن يسمعها منكم، وأن تضموا صوتكم إلى أصواتنا فيها. لم يعطنا فرصة للسؤال، وأضاف قائلاً:

ليتكّم تقولون له إن الإسلام ليس أفغانستان فقط ، ولا هو الفقه الحنفي فقط ، ثم إن المرجعية الإسلامية ليست مقصورة على المحكمة الشرعية العليا في كابول وحدها .

كان الكلام مفاجئاً ، فظل الصمت مخيماً على المكان ، ومضى هو في الكلام قائلاً : ليتكّم تقترحون عليه أن يوسع دائرة التشاور مع علماء العالم الإسلامي ، حتى يتحقق أكبر قدر من الفائدة ، وتكون مسئولية كل فعل منسوبة إلى علماء المسلمين فلا تقع على علماء المحكمة العليا وحدهم .

أضاف : ليتكّم تحدثون أمير المؤمنين أيضاً في ضرورة تطوير مناهج التعليم ، لأن ذلك سيساعد كثيراً في تخريج أجيال مدركة لحقائق الدين والدنيا معا . وليتكّم تقترحون عليه أيضاً أن يستعين بخبرات العالم الإسلامي الوفيرة . ثم تساءل : هل تصدقون أن طلاب مدارسنا لا يزالون يدرسون اللغة العربية من كتاب الملا جامي في النحو ، الذي ألف قبل ٦٠٠ سنة ، وتلقن فيه قواعد العربية باللغة الفارسية ؟ !

أخيراً قال : ليتكّم تحدثون أمير المؤمنين أيضاً في ضرورة الاهتمام بالتواصل مع الإعلام في العالم ، لأن الإعلام عندنا ضعيف وفاشل ؛ ولذلك افترسنا الآخرون وشوهوا صورتنا .

كانت الساعة قد شارفت على منتصف الليل ، فسكت صاحبنا عن الكلام المباح . وتمنى لنا أن يصل وفد علماء كابول في وقت مناسب في صبيحة الغد .

(٥)

محضر اللقاء مع العلماء الأفغان

كان اللقاء مع العلماء الأفغان بدوره مثيرا، ولكن في اتجاه آخر. ذلك أن الإثارة في لقاء عناصر طالبان كانت بالإضافة، ولكنها فيما خص العلماء كانت بالخصم! نعم، هم معذورون لا ريب. فلأنهم حفظوا النصوص والمتون ولم يتجاوزوا حدود مدونات الفقه الحنفي، ولم يتح لهم أن يعرفوا شيئا عن الدنيا والواقع، فإنهم افتقدوا أهم الأركان والشروط المؤهلة للفتوى؛ إذ حين يكون العلم بالدين منقوصا، والعلم بالدنيا مغيبا، فكيف بالله يمكن أن يتصدى المرء للفتوى؟! بل كيف يمكن أن يوصف أصلا بأنه عالم؟!

أقول ذلك بشعور المحزون إحقاقا للحق. وأدرك جيدا أن هناك من يتربص ويتصيد، ويتلمس أي فرصة أو معلومة للانقضاض والتشوية والتعميم على كل علماء المسلمين؛ لكنني أسجل بكل ما أملك من علو الصوت أنني أوردت الملحوظة من باب التشخيص، ولكي نتدبر الأمر ونفكر في سبيل لعلاج الموقف، لا لكي يكون ذلك بابا لشماته الشامتين أو تشجيعا لكيد الكائدين. وما أكثرهم في زماننا!

لقد ذهلت حين علمت أن الملا محمد عمر، (أمير المؤمنين) قال لوزير الداخلية الباكستاني حين التقاه في قندهار وحدثه في شأن التمثالين البوذيين الكبيرين في «باميان»، إنه حين تحين الساعة وتقوم القيامة، وتصبح الجبال كالعهن المنفوش، طبقا للوصف القرآني الوارد في سورة «القارعة» (أي تصبح في هشاشة وخفة الصوف المنفوش)، فإن التمثالين سيبقيان شاخصين، وسوف يسأله الله عنهما، لماذا تركهما في مكانهما!

صحيح أن الملا عمر لم يكمل تعليمه الديني، لكنني لا أعرف كيف أقنعه

«العلماء» بهذه القصة الغريبة، التي يفهم منها أن قدرة الله التي ستحول الجبال العظيمة في المنطقة (الهندوكوش وكوه بابا) إلى عهن منفوش، تلك القدرة ستقف عاجزة أمام التمثالين اللذين لن يصيبهما ما أصاب كل الجبال الأخرى في الكرة الأرضية. ذلك فضلا عن أن التمثالين منحوتان في جبل كبير. ولا أعرف كيف يقبل عقلا أن ينهار الجبل كله إذا زلزلت الأرض زلزالها، ثم يبقى الجزء الخاص بالتمثالين دون أن يمسه سوء، ثم لا أعرف كيف تصور الرجل أنه بمقدور جماعة طالبان أن تهدم التمثالين، بينما يستعصي ذلك على القدرة الإلهية!

لقد استغرقت رحلة العلماء من كابول إلى قندهار (٤٥٠ - ٥٠٠ كم) حوالي يوم ونصف يوم بالسيارات، وهو ما لم أستغربه استنادا إلى خبرتي السابقة بذلك الطريق. وقد زفوا إلينا البشرى قبل ظهر اليوم الثاني، وأبلغونا بأن اللقاء معهم سيكون بعد الغداء، وأن هناك ترتيبا للاجتماع بالملا عمر بعد ذلك. تأخر اللقاء إلى الرابعة بعد الظهر، وعلمت أن أحد أسباب التأخير أن اجتماعا عقد في قندهار بين العلماء وبين بعض عناصر طالبان، لم يتسع الوقت لمعرفة ما جرى فيه، لكنه في كل أحواله كان ذا صلة باللقاء مع الوفد الإسلامي.



قادونا إلى قاعة فسيحة في مقر الولاية، خلعنا أحذيتنا قبل أن ندلف إليها، فطالعنا المقاعد والأرائك محاذية لأضلعها الأربعة. بينما توزعت على الطاولات أطباق الحمص والزبيب والجوز، وإلى جوارها أباريق الشاي الأخضر والأحمر والقهوة، بينما وضع على طرف كل طاولة علم أبيض صغير كتبت عليه عبارة «لا إله إلا الله» بحروف سوداء. في ركن من القاعة انتصبت شجرة مورقة مصنوعة من البلاستيك، تدلت منها بعض الورود الحمراء. وفي صدر القاعة علقت لافتة كبيرة كتبت عليها عبارة «خوش آمدید» التي تعني «مرحبا بكم» في اللغة الفارسية التي هي أصل لغة البشتون في أفغانستان، وتحتها كتبت بالإنجليزية عبارة «ولكوم» من باب توصيل التحية للأجانب.

في الرابعة دخل الجمع، بعدما خلعوا أحذيتهم أيضا، يتقدمهم رجل متوسط القامة، يرتدي عمامة كبيرة ونظارة طبية أنيقة نسيجا، وتخلل الشعرات البيضاء

لحيته الكثثة، بينما يطل شعر رأسه من تحت العمامة. حين قدموه لنا، عرفنا أنه الملا محمد نور ثاقب رئيس المحكمة العليا. كانوا ٢٧ شخصا معممين وملتحين، تراوحت أعمارهم بين العشرينيات والستينيات، بعضهم من رجال الإفتاء والبعض الآخر من أعضاء المحكمة العليا. العمامات كلها كانت بيضاء أو أشبه إلى ذلك، ولم يكن أحد منهم يرتدي عمامة سوداء من تلك التي يرتديها كوادر الحركة وشبابها، برغم أنهم يظلون الظهير الشرعي للحركة، إذا جاز التعبير. لذلك فإنهم يمثلون الفريق الذي تحال إليه أسئلة أمير المؤمنين والحكومة، وهم جهة الاختصاص بالفتوى فيما يستشكل على الآخرين. ومن ثم فهم الذين أصدروا الفتوى الخاصة بهدم التماثيل (الأصنام)، وهم الذين قرروا أمورا أخرى كثيرة تعلقت بالتلفزيون والصور ولحي الرجال وأزياء النساء، وعملهن وتعليمهن.

إلى جوارى، جلس شاب صغير السن نحيل القوام وخفيف اللحية، يرتدي عمامة سوداء، لاحظت أنه تأبط كراسا وتأهب لتدوين النقاش الدائر، ولما استفسرت عنه قيل لي إن اسمه «طيب»، وإنه السكرتير الخاص لأmir المؤمنين، والذي يفترض أن يصطحب الوفد بعد الجلسة للقاء الملا عمر. وجدته على إمام باللغة العربية، وعلمت منه أن عمره ٢٥ سنة، وأنه التحق بمدرسة دينية في «كويتا» على الحدود الباكستانية الأفغانية، وفي العشرين من عمره عين في سفارة طالبان لدى باكستان، وقبل سنة ونصف السنة ألحق بمكتب أمير المؤمنين، الذي يضم عشرة أشخاص غيره.

بعد أن تعرف كل جانب على الآخر، بدأ الملا نور ثاقب الكلام، الذي ترجمه إلى العربية عبد المعين. وفوجئنا به وقد دخل مباشرة في موضوع هدم التماثيل، على غير ما كان متوقعا. قال: إن علماء الإمارة قرروا هدم الأصنام بعدما توافرت لديهم الأدلة الشرعية التي توجب ذلك. وهو أمر استغرق منهم وقتا وجهدا وحوارات قلبت الأمر من مختلف جوانبه. وفضلا عن تلك الأدلة الشرعية، فقد وجدنا أن أناسا في بلادنا قد نبذوا دينهم وتحولوا إلى الشيوعية في وقت سابق، الأمر الذي يعني أن إمكانية الفتنة في الدين قائمة. ونحن لا نريد للأفغان أن يصبحوا من شرار الخلق، حيث سيحاسبنا الله على ذلك يوم القيامة. ونحن لا نفهم تلك الضجة المثارة حولنا بسبب ما قررناه، إذ غاية ما فعلناه أننا تمسكنا بديننا

وطبقنا تعاليمه . إننا لم نعتد على أحد، ولم نظلم أحدا، وإنما تصرفنا بوحى من عقيدتنا وفي حدود بلادنا . ونحن نعلم أنهم حانقون علينا في الخارج ولا يكلُّون من الكيد لنا بسبب إصرارنا على إقامة الدين في البلاد . ولذلك أصبح الدين هو محور خلافنا مع الآخرين .

بهذا الخطاب ، وضع الملا ثاقب موضوع التمثالين على الطاولة . وفرضه على رأس النقاش في الجلسة ، لذلك فإنه أصبح محورا للمداخلات التي تحدث فيها أكثر من واحد من أعضاء الوفد ، بينما ظل الملا ثاقب هو المتحدث الوحيد في الجانب المتعلق بالعلماء . وقد تابعت المناقشات على النحو التالي :

* د . يوسف القرضاوي : نحن لم نجئ إلى هنا من أجل التمثالين ، خصوصا أن الأمر قد قضى كما علمنا ، لكننا اتخذنا هذه القضية مناسبة وتكأة لكي نتعرف على أوضاع الشعب الأفغاني المحاصر ، ولكي نتشاور ونتناصح فيما يحقق الخير للأمة وللمسلمين . لكن لي بعض الملاحظات : على ما ذكرته بالنسبة لموضوع التمثالين وقرار هدمهما ، لأن الفتوى لا تقوم فقط على تحديد الحكم الشرعي ، وإنما تقوم بالقدر ذاته على موازنات الواقع وألوياته حتى تتحقق منها المصلحة المرجوة للمسلمين . وإذا ألقينا نظرة إلى ذلك الواقع فسنجد أن حكومة طالبان لها أكثر من مشكلة مع الغرب ، وفي عدااء ضده . لكنها بقرار هدم التماثيل وضعت نفسها في إشكال آخر مع دول الشرق التي تشكل البوذية ركنا أساسيا في بنيانها العقدي والثقافي . وأخشى ما أخشاه أن يؤثر ذلك سلبا على مصالح المسلمين في أفغانستان ، الذين هم بحاجة إلى العون ، وتلك الدول هي المرشح الأول لتقديم ذلك العون .

أيضا ، فإنه من المهم للغاية ملاحظة تأثير تلك الخطوة على ملايين المسلمين الذين يعيشون كأقليات في أقطار بوذية أو هندوسية ، من اليابان إلى تايلاند وسري لانكا وبورما وصولا إلى الهند . وأنتم تعرفون أن الهندوس قاموا بتمزيق بعض المصاحف في الهند ، وأن اشتباكات وقعت بسبب ذلك سقط فيها قتلى وجرحى .

من ناحية أخرى ، فينبغي ألا ينسى قول النبي عليه الصلاة والسلام للسيدة عائشة : لولا أهلك حديثو عهد بالإسلام لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم .

و«لولا» هذه جاءت تجسيدا للموازنة التي ندعو إليها . فالنبي يعرف الصواب جيدا ، ويدرك مغزى وقيمة إعادة بناء الكعبة على القواعد التي أرساها سيدنا إبراهيم ، ومع ذلك فإنه لا يقدم على ما يراه صوابا وحقا ، لخشيته من أن يفتن الناس في عقيدتهم وهم حديثو عهد بالإسلام . ولأجل ذلك ، فإنه أثر أن يبقى الأمر كما هو عليه تجنباً للمفسدة واتقاء للفتنة .

وإذا عدنا إلى كتاب الله سنجد حجة أخرى مهمة . فالآية القرآنية تقول : ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام : ١٠٨] . والمقصود هو سب التماثيل ، وعلة النهي معروفة ، حيث إن ذلك السب إذا وقع فإنه سيرتب ضررا أكبر ، بحسبان أن الآخرين قد يتطاولون فيسبون الله سبحانه وتعالى . فإذا كان سب التماثيل منهيّا عنه ، فما بالكم بتحطيمها ؟ !

* الملا ثاقب : السؤال الأهم هو : هل الأصل في الموقف الشرعي هو هدم الأصنام أم الإبقاء عليها ؟ ذلك أن ما نعلمه من القرآن الكريم هو أن هدمها لا تراجع عنه . وفي قصة سيدنا موسى أنه قال عن العجل الذي عبده بنو إسرائيل : ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا﴾ [طه : ٩٧] .

* الشيخ القرضاوي : أنا حنفي مثلكم . وأعرف أن الأصل هو هدم الأصنام . لكن هناك فرقا يتعين الانتباه إليه بين الحكم والفتوى . فالأول هو الرأي الشرعي مجردا ، بينما الفتوى هي تنزيل الحكم على الواقع ، الأمر الذي يطرح الموازنات والأولويات التي نتحدثنا عنها . فسب التماثيل مشروع كحكم ، ولكنه إذا أدى إلى التطاول على الذات الإلهية فيجب الامتناع عنه ، لأن هنا ضررا أكيدا ينبغي تجنبه . ومن ثم فإذا أدى هدم التماثيل إلى الإضرار بمصالح الأقليات المسلمة وتمزيق المصاحف ، فالمفسدة هنا ستكون أكبر ، وينبغي العدول عن الهدم .

* الملا ثاقب : لقد صبرنا على تلك الأصنام طيلة خمس سنوات ، ولم يعد بمقدورنا أن نبقى عليها أو نتساهل في بقائها أكثر من ذلك . والعالم الذي نتحدثون عنه هو عدونا في كل الأحوال ، هدمنا الأصنام أم لم نهدمها . وامتناعنا عن الهدم لن يغير شيئا من موقفه إزاءنا .

* الشيخ القرضاوي : نحن نعلم أن الغرب يقف ضدكم و يترىص بكم . ومن أهداف زيارتنا هذه أن نعبر لكم عن تضامن المسلمين معكم ، والاحتجاج على الحصار الظالم المفروض على شعب أفغانستان ، في ظروف الحرب والجفاف ، المفروضة عليه . وقد تمينا أن تمتد جسور التشاور بينكم وبين غيركم من علماء المسلمين في خارج البلاد ، خصوصا في الأمور التي ينعكس أثرها على الأمة . فمثل هذا التشاور يرفع الحرج عنكم ، ويتيح لعلماء المسلمين التعبير عن تضامنهم معكم في خطواتكم .

* الملا ثاقب : لقد عدنا مسألة هدم الأصنام فرعا من تطبيقنا لشريعة الإسلام التي التزمنا بها أمام الناس وأمام الله . فكما طبقنا الحدود والقصاص ، خطونا تلك الخطوة للتخلص من الأصنام التي وجدناها تعبد من دون الله . وهذه مسألة داخلية لا تحتاج إلى مشاورة . وتعرفون أن ابن القيم دعا إلى تحطيم الأصنام دون هوادة . ولدينا الشهود الذين أكدوا أن بعض الأجانب يأتون إلى تلك الأصنام لكي يتعبدوا عندها ويسجدوا . ولذلك لم يكن هناك مبرر للتردد في تحطيمها ، بحسبان أن ذلك واجب شرعي ننفذه التزاما بالتعاليم ، ولا نقيس أمرنا أو نبني حكمنا على فعل الغابرين ، حيث إن تقصيرهم في ذلك لا يعد حجة علينا .

* الدكتور القرضاوي : ما يستحق التفكير فيه هو الملاءمة والمصلحة في القرار . وإزاء الأضرار التي تلوح في الأفق ، والتي تصيب بالأذى مصالح الشعب الأفغاني وأوضاع الأقليات الإسلامية في آسيا ، فرجأ كان مناسبا أن يوقف المضي في الهدم ، لتهدة العاصفة ، خصوصا أنكم قطعتم الشوط الأكبر فيما قصدتموه .

* الملا نور ثاقب : إذا أبقينا أي جزء من الأصنام ، فمعنى ذلك أننا لم نلتزم بالفتوى ، ونحن لا نريد أن نترك الأمر معلقا ، لذلك فمن الأفضل المضي في الطريق حتى نهايته ، والمحو الكامل لتلك الأصنام . علما بأن العالم لن يرضى عنا أو يرحمنا في كل الأحوال .

* الدكتور القرضاوي : إن سيدنا موسى عليه السلام حين عاد إلى قومه بعد غياب ، ووجدهم يعبدون عجلا من دون الله (كما تذكر سورة طه) ، عاتب أخاه هارون وعنفه ، لكنه سكت عليه وتفهم موقفه حين قال له : ﴿ إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ

فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴿طه : ٩٤﴾ . وبطبيعة الحال ، فإن سيدنا موسى كان رافضا فكرة عبادة العجل من دون الله ، لكنه قدر في أخيه حرصه على عدم إذكاء الفرقة بين الناس وسد أبواب الفتنة وتحقيق الوحدة بين القوم . هنا أيضا موازنة مهمة جدية بالاعتبار . وقد ذكرت لكم أن شواهد الفتنة التي منها الإضرار بمصالح المسلمين في الهند مثلا تبدو ظاهرة للعيان الآن . وليس من حَقِّكم أن تضروا إخوانكم . وإذا كان العالم يكيل بكيلين ، فيسكت على هدم المساجد وآثار المسلمين في الهند والبوسنة أو يسكت على قمع المسلمين في فلسطين والشيخان وكشمير وغير ذلك ، فإدانة ذلك الموقف واجبة ، لكننا ينبغي ألا نقابل الإساءة باندفاع يضر بمصالح الأمة أكثر مما ينفعها .

* أحمد عبدالله آل محمود (وزير الدولة القطري للشئون الخارجية) : نحن نشعر بأن ثمة تقصيرا من العالم الإسلامي في حقكم ، والمهمة الأساسية لهذا الوفد هي الوقوف إلى جانبكم ومساعدتكم في الظروف الراهنة التي تشتد فيها الحملة عليكم . والسبيل إلى تحقيق ذلك يكون بالتشاور والتناصح الذي أحسب أنه يمكن أن يثمر الكثير في المستقبل بإذن الله . وفي الوقت الراهن فمن المهم أن يفتح باب الحوار مع العالم الإسلامي ، وأن تمد الجسور بين أفغانستان وبين الدول الآسيوية المجاورة . وفي المقدمة منها الصين واليابان - التي لا أحسب أنها تكن عداء لكم مثل دول أخرى . ومن المهم ألا توضع أي عقبات في هذا الاتجاه . وأرجو ألا تكون القرارات الأخيرة سببا في تعكير الصفو المرجو لتلك العلاقات . في الوقت ذاته ، فإنني أعبر عن قلقي كما ذكر الأخوان بالنسبة للأقليات الإسلامية في الدول الآسيوية مثل الهند وغيرها ، من جراء الخطوات التي تقرر هنا في صدد التماثيل البوذية .

* الملا ثاقب : الحل الوحيد للخروج من المشكلة ومواجهة المظالم الغربية يكون بتحقيق الوحدة الإسلامية ، إذ بغير هذه الوحدة سيكون بوسع قوى الظلم في العالم أن تنفرد بكل قطر إسلامي وتحاول قهره واقتراسه . في الوقت ذاته ، فنحن أحوج ما نكون لإحياء روح الجهاد في نفوس شعوبنا ، لكي تكون مستعدة للبدل في سبيل الله دفاعا عن دينها ووجودها . ونحن نقدر ما سمعناه لاريب . وقد تمنينا أن يزورنا إخواننا حين فرض علينا الحصار الاقتصادي الذي أريد به إذلال شعبنا والنيل من كرامته .

* الشيخ عبدالقادر العماري (نائب رئيس محكمة النقض في قطر): بخصوص هدم التماثيل ، فهناك فتوى للشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله وقعت عليها ، وأحب أن يطلع الأخوان عليها . وهي تحت رقم ٣٢٠١ في المجلد الأول الخاص بالعقيدة ، من فتاوي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء . تقول الفتوى عن التماثيل : على ولاية الأمور هدمها . كل ذلك إذا لم يخش من هدمها إثارة فتنة لا استطاع إطفائها والقضاء عليها . فإن النبي عليه الصلاة والسلام لم يزل الأصنام التي كانت في الكعبة أو التي بداخلها أول الأمر ، مع دعوته إلى التوحيد وتسفيه أحلام المشركين لعبادتهم الأصنام ، فلما قوي المسلمون أزالها عام فتح مكة .

* الملا نور ثاقب : وصلتنا رسالتان من اثنين من علماء السعودية ، ساندتا ما أفتينا به ، وباركتاه ، ودعنا علماء المسلمين كافة إلى تأييد ما ذهبنا إليه بصفته مضيا على إقامة شعيرة التوحيد . [كان الملا عبدالجيل نائب وزير الخارجية قد جاءنا بنسخة مصورة للفتوى التي بعث بها إلى قندهار عبر «الفاكس» فضيلة الشيخ حمود بن عقلاء الشعبي من علماء «القصيم» في المملكة السعودية . وقد بحث الأمر في ١١ صفحة من القطع الكبير ، وعدت أن «كسر الأوثان» واجب شرعي وإحياء لسنن الرسل . وثنى عليها الشيخ على بن خضير الخضير (من القصيم أيضا) في رسالة أخرى بعث بها ، وذكر فيها «أن التوحيد لا يتم ولا يصح إلا بتحطيم الأوثان والأصنام ، والكفر بالطاغوت ومعاداته وأهله ومناذتهم وبغضهم» . وأعتبر أن ما ذكره شيخنا حمود حفظه الله في فتواه من أدلة وبراهين فيه كفاية وغنية لمن أراد الحق.]

* الشيخ الدكتور فريد واصل ، مفتي مصر : إننا نقدر إخلاصكم للعقيدة وموقفكم الصلب في الدفاع عنها . وسيظل التاريخ يذكر لكم جهادكم الذي هزم الشيوعية وزلزل أركان معسكرها حتى تفكك وسقط في نهاية المطاف . وينبغي ألا يغيب عن البال لحظة أن مصلحة الإسلام والمسلمين هي الهدف الذي نلتقي ونحرص عليه جميعا . ولا يشك أحد في أن اجتihadكم تحرى تلك المصلحة وانطلق منها ، وأنتم ماجورون على ذلك بإذن الله . ولأن الذكرى تنفع المؤمنين ، فإنني أذكر الجميع بالقاعدة الشرعية الأصولية التي تعد أن سد الذرائع مقدم على جلب المصالح . والأدلة الشرعية ليست هي موضوع المناقشة في موضوع هدم التماثيل ، ولكن ما يحتاج إلى حوار وإعادة نظر هو الموازنة بين المصالح والمفاسد المترتبة على الفتوى . ورجحان كفة أي منهما ينبغي أن يكون الفيصل في التنفيذ من عدمه .

* الدكتور محمد هيثم الخياط (كبير مستشاري المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية): أريد أن أعلق على بعض الاستشهادات التي تم الاستناد إليها في هدم التماثيل . فقول سيدنا موسى عن العجل الذي عبده بنو إسرائيل ﴿لُحِرِّقَتْ ثُمَّ لَنَسِفَتْ...﴾ [طه: ٩٧] الذي فهم منه ضرورة تحطيم الأصنام ، يقابله ما ذكره القرآن من أن سيدنا إبراهيم حطم الأصنام ، إذ أقدم على ذلك ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٨] ، وهو حين ترك أكبر الأصنام أراد أن يحقق بذلك مصلحة تمثلت في تنبيه قومه إلى الخطأ الذي يقترفونه بعبادة الأصنام . ذلك يعني أن ترك الأصنام جائز إذا وجدت مصلحة تقتضي ذلك . ومثل ذلك أن توجد مفسدة بتحطيم الأصنام يجب درؤها . في هذا الصدد ، ينبغي أن نلاحظ ما ذكره القرآن عن مرور بني إسرائيل عند خروجهم من مصر يقوم يعكفون على أصنام لهم ، ومطالبتهم سيدنا موسى بأن يجعل لهم إلها كما لهم آلهة . ماذا كان رده؟ إنه لم يقم بتحطيم الأصنام ، ولا حتى بدعوة الذين يعبدونها إلى التوحيد ، وإنما وبخ قومه ووصفهم بأنهم يجهلون ، ثم ذكرهم بفضل الله عليهم .

* الشيخ محمد الراوي ، عضو مجمع البحوث الإسلامية : الذين قدموا في هذه المجموعة جاءوا لكي يدفعوا عنكم الشر الذي أريد بكم ، وهم ضد الأصنام بلا منازع ، كما أنهم يرون عواقب هدمها ومدى الأضرار التي يمكن أن تصيب العالم الإسلامي من جرائها . الأمر الذي يضعنا مباشرة أمام ما حذرنا منه القرآن الكريم حين قال : ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨] . والمقصود بالآية لا تسبوا الأصنام فيرتد عليهم ضرر أكبر يتمثل في سب الله تعالى . وهذا ما حدث بالفعل في الهند . ولذلك ، فالدعوة إلى التريث واجبة ، ونحن في ذلك بحاجة إلى مساعدتكم حتى نخذل عنكم . والتماثيل التي يبول عليها الكلاب لا تستحق أن يضار أحد من المسلمين من جراء هدمها .

* الملا ثاقب : المسألة تتعلق بالتوحيد ، ونحن لا نكاد نجد دليلا شرعيا واحدا يؤيد الإبقاء على الأصنام .

* الدكتور هيثم الخياط : كل الأدلة القرآنية التي قيلت في تسويغ الهدم ، مردود عليها بأسانيد أخرى من القرآن لا تجعل من الهدم أمرا حتميا أو مطلقا ، وإنما تضع مصلحة المسلمين في مرتبة أسبق . فإذا تعارض الهدم مع المصلحة أو أضر بها قدمت

المصلحة . والنص الوحيد الذي يبدو حاسما في الدعوة إلى الهدم بعامة منسوب إلى سيدنا على بن أبي طالب ، وهو يخص الجزيرة العربية بالدرجة الأولى . ومن أراد أن يلتزم به فينبغي أن يعمل النص كله ، بما في ذلك شقه المتعلق بهدم المزارات والأضرحة .

تواصل الحوار على مدى ساعتين . وفي الساعة السادسة مساء كان كل طرف قد أسمع الآخر ما عنده ، الأمر الذي رأى فيه الجميع أنه قد آن الأوان لفض الجلسة ، بأمل استمرار التواصل في المستقبل .

وإذ انتهت الجلسة في السادسة ، فإن وفدنا واجه موقفا حرجا ، حيث كان مقرراً أن يلتقي الجميع بعد اللقاء مع الملا محمد عمر أمير المؤمنين . وفي الوقت ذاته كان علينا أن نلحق بالطائرة التي لم يكن بمقدور قائدتها أن يتأخر عن السادسة والنصف ، حيث لا بد أن يقلع قبل الغروب ، لسبب متعلق بتجهيزات الإضاءة في مطار قندهار . من ناحية أخرى ، فإنه ما كان له أن يبيت في قندهار ، أو أن يطير إلى الدوحة ثم يعود منها في اليوم التالي ، كما حدث عقب وصولنا ، لسبب لم أكن منتبها إليه ، وهو أن تصريح النزول في مطار قندهار الذي صدر عن الأمم المتحدة كانت مدته ٤٨ ساعة فقط . (طبقا لقرار مجلس الأمن الصادر في يناير كانون الثاني ٢٠٠١ ، فإنه يمنع تسيير أي رحلات جوية إلى أفغانستان ، إلا في حالات الضرورة ، وبإذن من الأمم المتحدة) .

الخلاصة ، أن لقاء الملا عمر ، ولو لمجرد المصافحة وإلقاء السلام ، كان يعني ألا نلحق بالطائرة قبل إقلاعها في الموعد المضروب . وإذا أقلعت بدوننا ، فينبغي أن يصدر لها تصريح جديد من الأمم المتحدة للهبوط في مطار قندهار ، وإجراءات إصدار ذلك التصريح تستغرق يومين على الأقل . لذلك لم يكن أمامنا خيار ، وتعين علينا أن نلحق بالطائرة قبل السادسة والنصف ، حيث لم يكن أمامنا سوى ثلاثين دقيقة فقط ، وهي المدة المطلوبة للوصول من المدينة إلى المطار .

بسبب من ذلك ، فلم يكن هنا مفر من الاعتذار عن موعد لقاء أمير المؤمنين ، مع التعبير عن الشكر والتطلع إلى لقاء آخر في مناسبة أفضل وفرصة أطول . وهذا ما كان . وبه أسدل الستار على الرحلة ، وإن بقي المشهد الأخير منها معلقا

(٦)

رسالة واجبة الاستلام

الرحلة إلى قندهار كانت مثيرة وغنية بكل المقاييس . فمجرد اقترانها بأفغانستان وطالبان يشكل مصدرا كافيا للإثارة ، فما بالك إذا انضافت إلى ذلك أجواء الزوبعة المثارة عالميا بشأن هدم التماثيل البوذية ؟ أما كونها غنية فهو الذي يحتاج إلى شرح وتحرير .

ما أقصده بالغنى هو كم الملاحظات والدروس والعبر التي يستخلصها المرء من الاحتكاك بالمشهد ، بعد أن يرى مسرح الأحداث ، ويستمع إلى شخوصها ، ويناقش الرموز والعقول المؤثرة في مسارها . وإذ كنا نقول إن من رأى غير من سمع ، فإن الأمر حين يتعلق بأفغانستان يصبح له حساب آخر وإيقاع آخر ، لسبب جوهري هو أن ثمة «حاجزا نفسيا» انبنى في الإدراك العربي على الأقل ، أصبح يحول دون النظر بعين الإنصاف إلى مجمل المشهد الأفغاني . وهذا الحاجز المفترض أسهم الجميع في صنعه : جماعة طالبان وممارساتهم ، والإعلام الأمني ، إذا جاز التعبير ، إضافة إلى الإعلام الغربي . ولا أغفل دور «الميلشيات» المتربصة والمتصيصة والكارهة لكل ما هو منسوب إلى الإسلام ، أحسن أم أساء ، فما بالك وقد زودتها حماقات جماعة طالبان برصيد وفير من الإساءات ، ما برحت تلك «الميلشيات» تهلل وتطنطن به في كل مناسبة وحين ، مصورة تجربة طالبان كفزاعة للترهيب والتخويف ؛ حتى أصبح كل مسلم يحاكم ويعير بما يحدث في أفغانستان ، إضافة إلى ما شهدته الجزائر على أيدي ما يسمى بالجماعة الإسلامية المسلحة .

هذا «الحاجز النفسي» لم يشوه الإدراك فحسب ، ولكنه قطع الطريق على إمكانية التعامل الموضوعي مع الأحداث الأفغانية ، فلم نفهم الكثير مما جرى ولا استفدنا من تجربتهم ، وعجزنا عن أن نقوم بدور يذكر في التبصير وتقييم الأخطاء ، لا لأجل خاطرهم ، ولكن لأنها محسوبة علينا ومنسوبة إلينا ، بدرجة أو أخرى ، من حيث إنهم مسلمون على الأقل .

الزيارة التي تمت ، في إطار وفد منظمة المؤتمر الإسلامي ، كانت محاولة لاختراق الحاجز الذي أتحدث عنه ، سمحت لنا بأن نتعامل مع المشهد مباشرة وبغير وسائط ، وأن نرى بأعيننا وليس بعيون الآخرين .

في أثناء مناقشة «العلماء» موضوع هدم التماثيل - التي أصروا على وصفها بالأصنام والأوثان - تطرق الكلام إلى أصداء الفتوى التي أوجبت الهدم لدى العالم الخارجي ، وتأثيرها على أوضاع الأقليات الإسلامية التي تعيش في ظل دول غير إسلامية في آسيا ، هندوسية أو بوزية ، وذلك بخلاف الجوانب الشرعية في الموضوع بطبيعة الحال .

لاحظت في أثناء الحوار أن رئيس المحكمة العليا التي أصدرت الفتوى - الملا محمد نور ثاقب - يتحدث بمرارة واستياء شديدين حين جاء ذكر «العالم الخارجي» . وفي أكثر من مرة قال إنهم أعداؤنا في كل الأحوال ، وإن أفغانستان لم تر منهم إلا كل شر ومكروه .

مثل هذه الإشارات ساعدتني على التوصل إلى إجابة سؤال ألحَّ على مند صدرت الفتوى وثارَت الزوبعة ، هو : لماذا الآن ، وبعد خمس سنوات من تولي طالبان للسلطة (عام ١٩٩٦) ، اكتشف العلماء أن في البلاد أصناما واجبة الهدم ، وفتشوا في النصوص وكتب التراث عن أدلة شرعية تؤيد عملية الهدم ؟ لا يقولن أحد إنهم أرادوا التدرج في تطبيق ما يرونه أحكاما شرعية ، لأن ذلك لم يحدث في أي مجال آخر . وإنما هم حملوا الناس على ما عدَّوه تطبيقا للشرعة جملة واحدة ، في شأن الحدود والقصاص وحتى لحي الرجال وأزياء النساء .

بعد الذي سمعته ، انتبهت إلى أن الفتوى صدرت في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن بفرض الحصار على أفغانستان (في ١٩/١٢/٢٠٠٠) ، وسريان القرار ابتداء من ١٩ من يناير عام ٢٠٠١ ، وهو - بالمناسبة - يحظر مبيعات الأسلحة إلى طالبان . ويقضي بإغلاق كل مكاتبهم في الخارج ، ويشدد الحظر على الرحلات الجوية إلى أفغانستان ومنها . وما يستلفت النظر في القرار أنه استهدف «طالبان» التي تسيطر على ٩٥٪ من الأراضي الأفغانية ، واستثنى «التحالف الشمالي» بزعامة أحمد شاه مسعود ، الذي يسيطر على منطقة في حدود ٥٪ فقط . ومعروف أن الأمم المتحدة لم تعترف بالذين يسيطرون على ٩٥٪ من الأرض ، ولا تزال تعترف بشرعية التحالف المذكور الذي يسيطر على ٥٪ من البلاد .

أضف إلى ذلك أن أفغانستان عاشت في شتاء ذلك العام مأساة مروعة، حين اشتد البرد على نحو غير مألوف، وضرب مئات الألوف من الناس الذين فروا من مناطق الجفاف المخيم منذ ثلاث سنوات، ونزحوا إلى مشارف المدن، وعاشوا في خيام عجزت عن حمايتهم من لسعة البرد وقسوته. وطبقا لما ذكرته مصادر الأمم المتحدة، فإن النازحين في منطقة «هيرات» في الغرب من البلاد كان يموت منهم بسبب البرد ٤٠٠ طفل كل يوم خلال شهر يناير.

إذا جمعت تلك الملابس جنباً إلى جنب: عدم الاعتراف والحصار والجفاف وموت مئات الأطفال، ما الذي يمكن أن نتوقعه من طالبان؟ ولا تنس أن حكومتهم استجابت للضغوط الدولية ومنعت زراعة المخدرات هذا العام، ثم كوفيت على ذلك بتشديد الحصار والعزلة. الأمر الذي يكرّس الشعور بالمرارة والإحباط. وحين تأتي فتوى هدم التماثيل في هذا السياق، فإن الربط بينها وبين الظروف التي أشرنا إليها يسلط الضوء على دوافعها الحقيقية، على نحو يمكننا من القول بأن ملايسات بتلك القسوة والغلظة لا يستغرب منها أن تنتج انفعالا وغضباً بتلك الدرجة.

لقد قلت في مقام آخر إن تلك الملابس حولت طالبان إلى ما يشبه الأسد الجريح، وما الإقدام على هدم التماثيل والتفتيش عن الأسانيد الشرعية التي تسوغ تلك الخطوة بعد خمس سنوات من تولي السلطة، إلا من تجليات اللوثة التي أصابتهم من شدة الضغط وقسوة الحصار والجفاف.

مما أدركته أيضاً أن العزلة التي فرضت عليهم، خصوصاً تلك التي فرضت عليهم من جانب العالم العربي والإسلامي زادتهم انكفاءً وتشدداً، ومن ثم أسهمت بقدر غير قليل في تكريس الجمود الفكري والتدهور الثقافي لديهم. فجميعهم - وعلماءهم في المقدمة - استمدوا ثقافتهم من كتب عمرها مئات السنين، وظلوا في إطار المذهب الحنفي لم يتجاوزوه. هذا إذا كانوا قد أكملوا تعليمهم الديني، لأن الأغلبية لم تكمل ذلك التعليم، وعلى رأسهم «أمير المؤمنين» الملا عمر.

جميعهم أيضاً لم يختلطوا بأحد، ولم يغادروا بلادهم، ومنهم من لم يغادر قريته. «والرحالة» منهم ذهبوا من قندهار إلى كابول أو العكس. ولم يعرفوا في

حياتهم سوى المدرسة الدينية وجبهة القتال ، وبعضهم واصل طريقه إلى مقاعد السلطة بعد ذلك .

لو أنهم خالطوا غيرهم من المسلمين ، وشاركوا في المتدييات والمليقيات التي تعقد بين الحين والآخر في أنحاء العالم العربي والإسلامي ، ولو أتيح لنفر منهم أن يواصلوا تعليمهم في معاهدنا وكياناتنا كما هو الحاصل مع آخرين ، لو أن ذلك حدث لاختلف الأمر لاريب . ولكننا خاصمناهم ، وأوصلنا الأبواب في وجوههم ، وغلبنا الحسابات الأمنية قصيرة الأمد ، على الحسابات الإستراتيجية والمصالح العليا والمستقبلية ، وكانت النتيجة أنهم ظلوا يحدثون ويحاورون أنفسهم ، ويتحركون تحت سقوفهم المتواضعة ، ثم أصبحوا يفاجئون العالم كل حين بخبيثة أو حماقة من نوع مختلف .

أفهم أن الولايات المتحدة مصرة على ملاحقة بن لادن ومحاكمته ، حتى وإن اقتضى ذلك أن تدوس فوق جثث الشعب الأفغاني بأسره . وأفهم أن تكون روسيا لها ثأرها القديم منذ هزمت القوات السوفيتية على يد المجاهدين الأفغان ، ثم لها مخاوفها وشكوكها حول أثر حركة طالبان في الشيشانيين وتسرب التوترو «الأصولية» إلى جمهوريات آسيا الوسطى التي تعدّها مجالها الحيوي - لكن الذي لم أفهمه هو : لماذا نحن مازلنا على خصام معهم ؟ ولماذا لا نعرّف بهم على الأقل ، لكي نخفف من وطأة الحصار والتداعيات الخطرة التي ترتبت عليه ؟

كان بين أعضاء الوفد الذي زار قندهار من ظن أن جماعة طالبان لم يهدموا التماثيل ، وإنما هم افتعلوا الأزمة وروجوا لحكاية الهدم لكي يلفتوا أنظار العالم إلى قضيتهم وحجم الظلم الواقع عليهم . وبرغم أن هذا الافتراض لم تثبت صحته ، فإن القدر المتيقن أن ما فعلوه نبه العالم إلى أمرين : أولهما محنة الشعب الأفغاني ، وقد تجلّى الصدى في هذا الشق في النداء الذي وجهه برنامج الغذاء العالمي لتقديم مبلغ ٧٦ مليون دولار ، لإنقاذ الشعب الأفغاني من المجاعة . وثانيهما ، تحيز المجتمع الدولي وتعسف منظّماته ، التي أثارت الرأي العام العالمي احتجاجا على هدم التماثيل البوذية ، بينما سكنت على هدم الكثير من كنوز الحضارة الإسلامية في الهند والبوسنة وفلسطين .

وأزعم أن استياء الشارع العربي والإسلامي من هذا الموقف الدولي المتحيز، كان وراء التعاطف الجماهيري الذي لقيه موقف طالبان. وهو تعاطف لم يكن مصدره تأييد هدم التماثيل، بقدر ما كان حفاوة باستفزاز الغرب وإغضاب منظماته التي تكيل بكيلين.

غير أن التجربة كشفت عن أن الموقف الفكري لجماعة طالبان له مؤيدوه هنا في العالم العربي. وقد أشرت في مناسبة سابقة إلى أن موقف الجماعة هناك من التماثيل وعدّها كلها أصناما واجبة التهديم متأثر بموقف دعاة الوهابية في الجزيرة العربية، الذين أعلنوها حربا شعواء على التماثيل والأضرحة والقبور طيلة القرن الماضي وحتى الآن. ولم يخيب هؤلاء الظن، فبعث إليهم اثنان من شيوخ «القصيم» بالملكة السعودية بفتاوى أيدت ماذهبوا إليه، ودعت المسلمين كافة إلى حذو حذوهم وتخليص بلادهم من بقايا «الوثنية والشرك». وتلك علامة غير صحيحة، ليس فقط لأن مثل هذه الفتاوى وقعت فيما وقع فيه العلماء الأفغان من حسابان كل التماثيل أصناما تعبد من دون الله، مع أن القرآن ذاته تحدث عن تماثيل أخرى صنعت للنبي سليمان، وهي بيقين لم تكن للعبادة، ولكن أيضا لأنها جاءت كاشفة عن مدى الخلل في ترتيب الأولويات، الأمر الذي يضع هدم التماثيل في صدارة اهتمام بلد يعاني من الخراب الذي خلفته الحروب ومن الفقر والجفاف والتخلف المفجع.



الحوار مع علماء طالبان كشف عن أمور أخرى أحسبها جديرة بالانتباه والرصد، في مقدمتها ما يلي:

✽ أن أولئك العلماء حفظوا النصوص وظنوا أن ذلك الحفظ كاف في تأهيلهم لإصدار الفتوى والإصابة في الحكم على الأشياء. وقد غاب عنهم تماما فقه الواقع. وكانت المشكلة الحقيقية في الحوار معهم تكمن في هذه النقطة الأخيرة بالتحديد. أعني في رؤية الواقع بموازناته وأولوياته، وتحري المصلحة دون المفسدة، أو القبول بمفسدة صغرى لتجنب مفسدة كبرى. والحق أن مثل هذه الموازنات تحتاج إلى عقل كبير ورشيد قادر على الترجيح بين تلك العوامل. وهو مالم نره أو نلمسه عند العلماء الذين للتقيناهم للأسف الشديد.

* أن نصف العالم أخطر بكثير من الجاهل . فهذا الأخير لا يعرف وربما التزم الصمت ، وربما أقدم على الخطأ لكنه يظل عاجزا عن تسويغه . أما نصف العالم ، فهو يتسم بالجرأة ولا يتردد في الحكم على الأشياء وتسويغها بأسانيد شرعية جرى ليها ونصوص استطاع تأويلها . وأغلب الذين صادفناهم من «العلماء الأفغان» كانوا من ذلك الطراز . فقد عجزوا مثلا عن تفسير اقتصار المسلمين على هدم الأصنام في الكعبة بعد فتح مكة ، ثم سكوتهم على كل التماثيل التي وجدوها في البلاد التي فتحوها . ولم يستطيعوا أن يستوعبوا فكرة أن الهدم اقتصر على الجزيرة العربية بصفتها مهد الرسالة ومنزل الوحي وركيزة التوحيد ، وهي الأوصاف التي لم تتوافر للبلاد الأخرى . لقد عجزت عقولهم عن إدراك الحكمة ، وظلوا متمسكين بظاهر نص وحيد نسب إلى الإمام على بن أبي طالب ، دعا إلى طمس التماثيل وتسوية القبور . حتى في هذا الصدد ، فإنهم قرروا هدم التماثيل وتجاهلوا الشق الثاني من كلام الإمام على ، علما بأن الأضرحة تملا أفغانستان ، وفي قلب قندهار - مقر أمير المؤمنين - ضريح يتوسط أهم ميادينها ، فضلا عن أن هناك مدينة شهيرة باسم «مزار شريف» .

* إن غياب دور الأزهر وتراجع تأثيره في العالم الإسلامي أحدث فراغا تمددت فيه الكثير من مدارس الغلو والشذوذ الفكري ، وغت فيه عشوائيات أضرت كثيرا بسمعة الإسلام وأساءت إلى المسلمين . وهو ما يذكرني بقصة رمزية رويتها من قبل ، تقول إن قرية في السودان كانت إلى جوار غابة بها ثلاثة أسود . وكانت الأسود تزعج السكان بين الحين والآخر ، بحيث إنها إذا جاءت كانت تعطف طفلا . وقد ظل السكان يترصبون بالأسود حتى نجحوا في القضاء عليها تماما . غير أن ذلك لم يحل مشكلتهم لأنهم فوجئوا بعد حين بنزول أسراب القروود من فوق الشجر ، ومهاجمتها للسكان طول الوقت . الأمر الذي اضطرهم في النهاية إلى الهجرة ومغادرة القرية كلها . قل ما شئت بحق الأزهر ، لكنك لا تستطيع أن تنكر أنه كان في مقدمة تلك الأسود التي حين غابت امتلأت الساحة بالقروود ، التي داهمتنا من كل صوب ، حتى صرنا ندفع ثمننا غاليا من جراء ذلك .

مع ذلك فقد بقيت شهادة أخيرة في الموضوع ، أحسبها تهم كل المعنيين بالشأن الإسلامي . .

(٧)

نموذج لما ينبغي تجنبه

حتى إذا بدا للبعض أن تجربة حركة طالبان ينبغي ألا تؤخذ على محمل الجد، لكثرة عدد «الأصفار» في أي شهادة محايدة تمنح لها، فإنني مع ذلك أزعم بأن التجربة تظل مفيدة للغاية، من حيث إنها تقدم لنا نموذجاً للكثير مما ينبغي الحذر منه وتجنبه في التطبيق الإسلامي!

لقد ذكرت في البداية أنه أتيح لي أن أقرب من المشهد الأفغاني في أطواره المختلفة، وهو خارج لتوه من المرحلة الملكية، ثم في مرحلته الشيوعية، وبعدها «الجهادية»، التي أفرزت المرحلة «الطالبانية». وللأسف، فإن كل ما بدا خلاصاً للشعب الأفغاني في تلك الأطوار جاء خصماً وليس إضافة. ولست أبالغ إذا قلت إن التاريخ الأفغاني الحديث أصبح - من جراء ذلك - بمثابة صفحات مجللة بالحزن والإحباط، الذي اختلف في الدرجة فحسب، ولم يختلف في النوع قط. الأمر الذي يسوغ لنا أن نقول بأنه تعددت الأطوار والحزن واحد، والإحباط كذلك.

صحيح أن أهم ما أنجزته طالبان أنها أعادت الأمن والاستقرار إلى البلاد. وهي مقولة لا يشك فيها أحد أو يجادل، غير أن ذلك الإنجاز لا يجوز التباهي به طويلاً، لسبب جوهري هو أن القبور هي أكثر الأماكن أماناً واستقراراً في العالم. والفرق بينها وبين مجتمع الأحياء، أن الأمان والاستقرار في القبور هو وضع نهائي يشكل كل الصورة، بينما هو في المجتمعات البشرية العادية أحد شروط النمو والتقدم، بمعنى أنه جزء من الصورة أو هو خلفية الصورة.

بعد خمس سنوات من تولي حركة طالبان للسلطة لم يعد كافياً أن يقال إنها حققت الأمان فحسب، حيث إن ذلك يحسب رصيذاً للسنة الأولى وربما الثانية أو

حتى الثالثة . أما بعد ذلك ، فثمة سؤال كبير لابد أن يفرض نفسه ، هو : ما الذي بنته الحركة على أرضية الأمان والاستقرار التي أقامتها؟

في الوقت ذاته ، فإن أخطر ما فعلته الحركة - من وجهة نظري - أنها أقامت نظاماً عدته نموذجاً إسلامياً ، وصور للعالم بأنه النموذج الذي يسعى المسلمون إلى تحقيقه . وذلك أكثر ما يعينني في هذه اللحظة . أدري أنها ليست الوحيدة في ذلك الباب ، فثمة نماذج إسلامية أخرى ، يشوبها النقصان بدرجة أو أخرى ، لكنني أزعم أن أيا منها لم يعتره ذلك القدر من النقصان الذي تبدى في النموذج الطالباني .

لا تحدثني عن إخلاص أغلبهم وحسن نيتهم ، وغيرتهم على الإسلام . فذلك كله يشفع لهم يوم القيامة بإذن الله ، وحسابه يوم الحساب . أما في ميزان الدنيا ، فلا يشفع لهم ذلك بحال . لقد كان الخوارج من أشد الناس إخلاصاً وتفانياً في الدفاع عن العقيدة ، ومع ذلك لم يرحمهم التاريخ . وكل ما ارتكبوه من أفعال وخطايا حسب عليهم وسحب من رصيدهم في ذاكرة الأمة ، حتى أصبح المصطلح مسببةً وتهمة .

إن الدبة التي أُلقت بالحجر على وجه صاحبها - في القصة الشهيرة - كي تهش عنه ذبابة عاكسته ، كانت بريئة القصد وحسنة النية لا ريب . لكن البراءة حين اقترنت بالغباء وسوء التقدير - انعدامه في الواقع - أدت إلى هلاك الرجل وقتله . وقد دفعت أمتنا ثمناً باهظاً وأريقَت فيها دماء كثيرة ، كما أهدرت فيها قيم جليلة ، على أيدي أولئك النفر من الطيبين المخلصين الذين «لا يفقهون» ، ممن لم يدركوا مقاصد الدين وعجزوا عن فهم حقائق الدنيا .



عندما يتعلق الأمر بالنظم السياسية وتدبير مصالح الخلق ، فإن النموذج لا يقاس على أساس من تحري النوايا أو الإخلاص للدين ، ولكنه يحاسب ويحاكم على أساس من تقدير الأفعال ونتائجها وبمقدار ما تقيمه من عدل بين الناس . وهي الحقيقة التي أدركها فقهاء الأصول منذ قرون ، فقالوا إن «العبرة بالمآلات» ، أي بما ينتهي إليه الأمر ويُقضى إليه التصرف .

إن شيخ الإسلام ابن تيمية هو القائل في رسالته حول «الحسبة في الإسلام» إن أمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم ، أكثر مما

تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم، - ولهذا قيل - والكلام لابن تيمية - : إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة. وقيل : الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام.

والذين فضلوا الكافر العادل على المسلم الجائر، اعتمدوا المنطق نفسه، فقد رأوا أن إيمانه أو كفره شيء يخصه، والله سبحانه وتعالى هو الذي سيحاسبه أو يكافئه عليه يوم القيامة. إنما الأهم هو سياسته ومقدار ما يقيمه من عدل في الأرض. وحين فضلوا الكافر العادل قالوا إن كفره عليه وعدله لنا، أما المسلم الجائر، فإسلامه له وجوره علينا.

لا يخطر على بالي أن أقارن تجربة طالبان بسابقيهم من الشيوعيين ومن لف لفهم، فهؤلاء الأخيرون لم يقيموا عدلا ولا سلاما، ولكنهم كانوا صنائع وذبولا لسادتهم في موسكو، ولكن أريد أن أدلل على أن إيمان حركة طالبان محسوب لهم وربما أضيف إلى ميزان حسناتهم، ولكن فشلهم في السياسة والإدارة يدفع ثمنه الناس في نهاية المطاف. ولا ينبغي التلويح بحكاية الإيمان والغيرة على الدين للدفاع عنهم أو قبول ممارساتهم وتسويغها.

الشيء الوحيد الذي يمكن أن تعذر به الحركة هو أن ما يفعلونه وهم في السلطة هو ما تلقوه في المدارس الدينية التي حصلوا فيها تعليمهم وتخرج بعضهم منها. أعني أنهم عبثوا بثقافة مغلوبة وفكر ضيق الأفق وشديد التخلف، فتصرفوا على ذلك النحو المأساوي الذي نراه في نظام حكمهم.

وأغلب الظن أنهم لو تلقوا ثقافة إسلامية أكثر وعيا ورشدا، لجاءت تصرفاتهم على نحو مختلف، الأمر الذي قد يعني أن طالبان ضحية للثقافة الجامدة والمتخلفة السائدة في بعض أركان الساحة الإسلامية، وهي التي انعكست على تصرفاتهم ومواقفهم ونظرتهم إلى غيرهم، في داخل أفغانستان وفي أنحاء الدنيا.

وإذا صح ذلك التحليل - وأحسبه صحيحا - فإنه يلفت النظر إلى أهمية بل وخطورة البذور الثقافية التي تلقى في أي مجتمع خصوصا في مناهج التعليم، بحسبان أن الثمار والحصاد سيكون حتما من جنس ما تم زرعها، ما لم تحدث معجزة تغير من الحال. وهو ما لا يمكن المراهنة عليه.

إن تجربة طالبان الذين تعلموا في المدارس «الديوبندية» الموغلة في الجمود والتخلف، تعد دليلاً ناصعاً وقوياً على أن الإدراك الذي يتشكل في مراحل التعليم المبكرة، يرسم صورة المستقبل، بخيره وشره، بإشراقاته وانتكاساته.

ربما قيل أيضاً - في سياق الأعذار - إن نظام طالبان لم يسمح له بأن يلتقط أنفاسه بعد، سواء من جراء الضغوط والملاحقات والحصار من جانب الولايات المتحدة، التي استخدمت مجلس الأمن في فرض الحصار، أو من جراء الحرب التي ما زالت مستمرة، ولم يهدأ أوارها بعد، من جانب المعارضة التي أصبح أحمد شاه مسعود يقودها الآن. وهي التي تحتل ٥٪ من أراضي البلاد، لكنها مدعومة ومعززة عسكرياً ومادياً من جانب قوى أخرى كثيرة، في المقدمة منها روسيا والهند، كما أنها مدعومة سياسياً من إيران.

هذا العامل يتعين وضعه في الحسبان حقاً، لكنني لست واثقاً من مدى تأثيره على قرارات حكومة طالبان، خصوصاً في تسيير الشأن الداخلي؛ حيث لا يمكن الاحتجاج بمسألة الحرب - مثلاً - في موقف الحكومة من تعليم النساء أو منع التصوير وتعطيل التلفزيون، ناهيك عن تعطيل الشورى وتجميع السلطة بيد «أمير المؤمنين».



ما الذي فعلته حكومة طالبان، ويدفعنا إلى القول بأنها قدمت نموذجاً لما ينبغي أن يتجنبه ويحذر منه التطبيق الإسلامي الذي نتطلع إليه؟

ردي على ذلك أن قائمة الأفعال المستهجنة - من منظورنا وفهمنا للإسلام - طويلة، في المقدمة منها ما يلي:

❖ أنها بدأت مشروعها لإصلاح المجتمع بعد تولي السلطة، أي من فوق. وكانت وسيلتها في ذلك هي الإجراءات المتمثلة في الأوامر والنواهي والزواجر. ولذلك بدا أن الأسلمة المفترضة للمجتمع تفرض بالإكراه والقهر، المنهي عنهما صراحة في القرآن الكريم: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ولا في الدنيا بطبيعة الحال.

صحيح أن حركة طالبان لم يكن لديها مشروع للحكم في بداية تحركها، لكن

ذلك المشروع فرض نفسه وتبلور إطاره العام على الأقل في وقت لاحق، بعدما استولوا على السلطة في العاصمة، وسيطروا على أكثر من ٩٥٪ من أراضي أفغانستان.

المشروع الإصلاحى الإسلامى نتصوره يسير فى اتجاه معاكس تماماً. فهو يبدأ دعوة بين الناس، تصوب مداركهم أو تعيد صياغتها، بحيث ينبع التوجه من أعماق الناس أو بطلب منهم. من ثم، فهو يبنى من القاعدة ويصعد على نحو تدريجى إلى القمة، أى من تحت إلى فوق، وليس من فوق إلى تحت كما هو الحاصل الآن. وفى حالة بناء المشروع من القاعدة، فإن وسيلته فى هذه الحالة ستكون الإعداد والتربية، أى الاقتناعات. أما حين يحدث العكس - كما فعلت جماعة طالبان - فإن وسيلة المشروع التى تصدر توجهاته من فوق، ستكون المراسيم والإجراءات التى ستجد الكثير من نماذجها بين دفعتي الكتاب.

* لأن مشروعها بدأ من فوق، فلم يكن للناس خيار، وبرغم أن الشعب الأفغانى مسلم وشديد التدين بطبيعته فإن الفرض الفوقى للنظام الإسلامى له خطورته التى قد تدفع الناس فى بعض الأحيان إلى التصرف برد فعل معاكس. فى حين أننا نتصور أن أى نظام يريد أن يطبق النظام الإسلامى، حتى مع الثقة فى انحياز الأغلبية إليه، فإنه يجب أن يشيع مناخاً من الحرية يسمح للناس بتحديد اختيارهم من خلال انتخابات عامة أو استفتاء عام. وهو ما تكمن أهميته ليس فقط فى أنه يحدد موقف الأغلبية بوضوح لا يحتمل الشك. ولكن أيضاً فى أن نتائجه تبين الخريطة الحقيقية لقوى المجتمع. إذ من المهم حقاً أن يعرف رأى الأغلبية وأن يؤخذ به. ولكن من المهم أيضاً التعرف على حجم الأقلية باختلاف توجهاتها السياسية والفكرية. وغنى عن البيان أن ذلك كله لا يمكن أن يتحقق على النحو المنشود إلا إذا كانت الانتخابات أو الاستفتاءات حرة ونزيهة.

* رغم مضي أكثر من خمس سنوات على استلام الجماعة للسلطة، فإن الشورى لم تقم لها قائمة، وإنما ظل الأمر كله بيد من أطلقوا عليه لقب «أمير المؤمنين»، الذى ربما اختاره زملاؤه أو زكَّته الجهات الأخرى التى أسهمت فى

تشكيل ودفع الجماعة لخوض غمار الحياة السياسية ، ولكنه ظل صاحب الكلمة الأخيرة في كل شيء ، صغيرها وكبيرها . الأمر الذي ألغى المجتمع بأسره ، وألغى دور النخبة المفترضة . ويدرك المرء جسامة هذه الثغرة ، إذا وضع في الحسبان أن الشورى هي جوهر النظام السياسي الإسلامي ، وهي القيمة الأولى والأساسية التي ذكرها القرآن في هذا الصدد . وأي قارئ لكتاب الله يلاحظ فضلاً عن ذلك أن البيان الإلهي لم يشير مرة واحدة إلى أن قيادة الأمة يمكن أن تكون لفرد ، وإنما إشارته دائماً إلى فريق أو جماعة ، هم «أولو الأمر» . وهو ما غاب تماماً في المشهد الأفغاني ، بحيث لم نعد نرى في نظام حكومة طالبان غير شخص «أمير المؤمنين» ، وإذا وجدت هياكل أخرى ، فإنها تظل مجرد أشكال بلا وظيفة أو مضمون .

* حاولت عناصر وقيادة طالبان استنساخ شكل الدولة الإسلامية الأولى في صورتها المبسطة ، وعدوها نموذجاً يحتذوه وقاسوا عليه ، وقاربوا منه . وفي ذلك الكثير من التبسيط المخل ، لأن أساليب إدارة المجتمعات تطورت ، وتراكمت فيها خبرات أسهمت في تفعيل تلك الإدارة بصورة أفضل . وهم لم يدركوا أن الإسلام لم يحدد شكلاً بذاته ولا صيغة وحيدة للنظام الحاكم في أي مجتمع ، إنما أكثر ما عني به هو «القيم» وليس الأشكال . فصينغ الإمارة أو الخلافة أو أهل الحل والعقد أو المحتسب ليس فيها أي شيء ملزم ، وإنما هي هياكل ارتضاها المسلمون وتعارفوا عليها في أزماتهم . وبوسع أي جماعة من المسلمين أن تبتدع غيرها ، طبقاً لمقتضيات زمانهم ، دون أن ينقص ذلك من إسلامهم شيئاً . حيث يظل الأهم دائماً هو الوظيفة التي تؤدي والقيمة التي تدافع عنها أو تتبناها تلك الهياكل والمؤسسات .

إن المؤسسات إذا اختزلت في شخص أمير المؤمنين ، والقوانين إذا انحصرت فيما يصدره أمير المؤمنين من مراسيم ، فذلك يعد تصويراً بائساً لنموذج الدولة الإسلامية يسيء إلى الإسلام بأكثر مما يهدر حقوق المجتمع .

* احتكرت جماعة طالبان السلطة . وهي في محاولة استنساخها لشكل الدولة الإسلامية الأولى ، أهدرت الشروط الواجب توافرها في الحاكم ، وأهدرت

قيمة الشورى كما بينا، وأسقطت التعددية الثقافية والسياسية من الحساب، وأخذت من النموذج فكرة استمرار الخليفة في منصبه مدى الحياة، وقررت أن تبقى في السلطة بغير أجل محدود، وبغير شريك أو أي «آخر» يمثل التوجهات المغايرة الأخرى في المجتمع. وفي غياب الحريات العامة، مثل حرية التعبير والنشر والاجتماع... إلخ، فإنها في حقيقة الأمر أسست نظاما لا يختلف عن الدكتاتوريات الشيوعية، التي استولى فيها الشيوعيون على السلطة واحتكروها، وفرضوا على المجتمع عقيدة معينة، وألغوا - سحقوا في الحقيقة - كل ما عداها.

* ليس هذا فحسب، وإنما هم تصدوا للفتوى بغير علم، وألقوا بأنفسهم في غمار السياسة دون أي خبرة أو خلفية. وكانت النتيجة أن المجتمع أصيب بالشلل التام ولم يتقدم فيه أي شيء بعد مضي خمس سنوات، الأمر الذي يشير الكثير من الأسئلة عن شرعية توليهم السلطة، بينما هم يفقدون إلى المقومات الأساسية لإدارة أي مجتمع، ناهيك عن كونه مجتمعاً إسلامياً له مرجعيته الثقافية وخبرته الحضارية. لقد فرضوا أنفسهم على المجتمع، دون أن يتيحوا للناس أي أمل في إمكانية تغييرهم بطريقة سلمية إذا ما رغبوا في ذلك، وإغلاق باب الأمل على ذلك النحو له خطورته البالغة، من حيث إنه يقنع الناس بصورة تدريجية بأنه طالما أغلق باب التغيير السلمي، فلا يبقى أمامهم سوى محاولة إحداث ذلك التغيير بوسائل أخرى، العنف في مقدمتها

* لقلة بضاعتهم من العلم الشرعي، وانعدام خبرتهم بالحياة العامة وشئون السياسة بوجه أخص، فإنهم وقعوا في خطأين أساسيين: أن ترتيب الأولويات اختل لديهم بدرجة كبيرة، وأنهم أرادوا أن يحملوا الناس على ما عدّوه خيراً دفعة واحدة، دون تدرج. فبلد مثل أفغانستان عانى الكثير من الحروب ومن التخلف، يفرض على أي قيادة رشيدة أن تضع هذه المسألة على رأس أولوياتها، فتحاول أن تعمر ما خربته الحروب، وأن تنشط حركة البناء والإنتاج والخدمات، لكي تخفف من حدة التخلف الذي يعيشون في ظله، لكن فقه الأولويات في إدارة المجتمع، استبعد بالكامل، فكان الشطط

والتخبط وغير ذلك مما لاحظناه في إعطاء الأولوية لإطلاق اللحي وثياب النساء وتحريم بعض الأنشطة الترويحية . وغير ذلك مما استجده في ثنايا الكتاب .

ولا بد من أن يستغرب المرء ذلك التفكير الذي دفع قيادة الحركة إلى منع النساء من العمل وإبقائهن في البيوت - مع دفع رواتبهن - أحياناً - ومن ثم تعطيل ذلك القطاع الذي يمثل نصف المجتمع في الأغلب ، بينما البلد في أشد الحاجة إلى كل يد عاملة ، تنتج شيئاً مفيداً يسد بعضاً من حاجة الناس .

إن مفسدة الاختلاط التي كانت وراء تلك الخطوة عولجت بمفسدة أكبر تمثلت في مضاعفة البطالة وتقليل الإنتاج .

في الوقت ذاته ، فإن المرء لا بد أن يستغرب ذلك الاهتمام بالسلوك والمظاهر دون توجيه أي اهتمام نحو التربية ، وهو أمر قد يفسر بأنهم أرادوا بسرعة أن يغيروا من شكل المجتمع لكي يصبح «إسلامياً» ، فلجئوا إلى إصدار المراسيم التي تحقق لهم ذلك ، فهي حين أن التربية تحتاج إلى صبر ونظر بعيد ، وهو ما لا يتوافر لهم .

* موقفهم من المرأة يعكس تأثراً بأكثر الآراء تخلفاً في الساحة الإسلامية ، وقد نحترم رأيهم في منع الاختلاط - برغم أننا نعلم أن المجتمع الإسلامي لم يقم حواجز بين الجنسين ولكنه ربي الناس على الاحتشام واحترام الآداب العامة . لكننا لا نفهم منعهم للنساء من التعليم مرة بداعي عدم توافر إمكانية إقامة مدارس خاصة لهن ، لتجنيبهن مفسد الاختلاط ، ومرة لادعائهم أن الحديث النبوي لم يشر إلى تعليم المرأة ، حين قال إن العلم فريضة على كل مسلم فقط ، ولم يتحدث عن المسلمة (علماً بأن أي دارس للغة العربية يعرف أن الكلمة في هذه الحالة تنصرف إلى الجنسين) . وإذا كانوا قد سمحوا أخيراً للفتيات بدراسة التمريض والطب ، فظني أن الضرورة هي التي أملت ذلك . وأن الأمر قبل بصفته استثناء على القاعدة السائدة ، وبحسبان أن الضرورات تبيح المحظورات .

إن الذين يتخذون هذا الموقف من المرأة أسقطوا من حساباتهم كل النصوص التي تعزز مكانتها وتدعو إلى احترامها وتحملها مسؤولية الأمر المعروف والنهي عن المنكر تماما كالرجل . ومن ثم تستدعيها لكي تمارس دورها في بناء المجتمع والنهوض به .

* اتخذت الحركة موقفا مخاصما للفنون كافة ، وعطلت الإرسال التلفزيوني ، فحرمت المجتمع من جماليات ومصادر للترويح والمعرفة ، على نحو أضفى قدرا معتبرا من الكآبة على المجتمع . وبرغم المفاصل أو المباديل التي يمكن أن تأتي من مثل تلك الأبواب ، فإن منطق مخاصمتها لهذا السبب يعبر عن سذاجة مفرطة في النظر والتقدير ، فالفنون تعبر عن شيء ما والتلفزيون مجرد وسيلة للنقل والتواصل . وإذا عبرت الفنون عما هو مسيء أو حتى مشين ، وإذا نقل التلفزيون سليات من أي نوع ، فإن الحل لا يكون بمخاصمة الاثنين ، ولكنه عند العقلاء والراشدين يكون بتمكين الفنون من التعبير عما هو نبيل وجميل في المجتمع والكون ، وتوجيه التلفزيون لكي يبث ما هو مفيد ونافع .

* أخيراً ، فبوسعنا أن نقول إن طالبان أثبتوا نجاحاً نسبياً في إزهاق الباطل ، لكنهم فشلوا في إحقاق الحق . فقد استطاعوا وقف الحرب المجنونة بين فرق المجاهدين ، وأبطلوا مفاصل عدة فرضها على المجتمع نفر من المنسويين إلى قيادات الجهاد . وإذا هدموا ذلك كله وأنجزوه ، فإنهم لم يبنوا فوق أنقاض الماضي شيئاً ذا قيمة ، يشرف الإسلام والمسلمين . ولله الأمر من قبل ومن بعد !

المحتويات

٥	تقديم
	القسم الأول
٩	رحلة الاقتراب من الواقع : مشهد صيف عام ١٩٩٨ م
١١	١- العلماء مفاتيح الأزمات
٢٠	٢- في الطريق إلى كابول
٣١	٣- اغتيال مدينة !
٤٢	٤- لدية لكل مواطن
٥٠	٥- ولاية الملالي
٥٩	٦- الحظر هو الأصل
٦٩	٧- .. حين أصبح تعليم البنات مشكلة
٧٨	٨- ٣٠٠٠ ملأ يراقبون المنكرات
٨٨	٩- عندما يكون الأفنيون هو الحل
٩٨	١٠- من رحم الأزمة خرجوا
١٠٩	١١- مفارقات الإخوة الأعداء
	القسم الثاني
١٢٣	رحلة الاقتراب من العقل عام ٢٠٠١ م
١٢٥	١- مخطئون هنا . . ومتفقون هناك !
١٣٣	٢- التماثيل ليست كلها أصناما
١٣٨	٣- الذي جرى في قندهار
١٤٨	٤- حين فتح الطالبانيون قلوبهم
١٥٩	٥- محضر اللقاء مع العلماء الأفغان
١٦٩	٦- رسالة واجبة الاستلام
١٧٥	٧- نموذج لما ينبغي تجنبه
١٨٥	المحتويات

رقم الإيداع ٢٠٠١/١١٥٣٨
التقديم الدولي 0 - 0734 - 09 - 977

مطابع الشروق

القاهرة ٨: شارع سيويه المصري - ت: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)